كتب قومية

تطور التعاون وفلسفته

في ضوء الاشتراكية العربية

تأليف
دكتور كمال حمدي ابو الخير

اهـــداء

ان التنظيمات الشعبية ، وخصـــوصا التنظيمات التعاونية تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعـــال فى التمكين للديمقراطيـــة السليمة .. وان هـــذه التنظيمات لابد ان تكون قوى متقدمة فى ميادين العمل الوطنى الديمقراطى .وان نمو الحركـــة التعاونية والنقابية معين لا ينضب للقيادات الواعية التى تلمس باصابعها مباشرة اعصـــاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها

الميثاق

كلمة المؤلف

نحن نعيش فى ثورة ... ثورة دائبة مستمرة ... تستهدف الانتقال بالمجتمع من أوضاعه التى قامت الثورة بسببها الى ما يحقق آمال الشعب فى مجموعه ، ويمكنه من حقه الاصيل فى حياة قائمة على دعائم متينة من الحرية والعدالة ، وهو حق مستمد من كرامة الحق ذاته ومن قداسته .

وقد اتضح من معالم المجتمع الجديد وملامحه فى جمهوريتنا العربية ، ان الثورة تعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات بمحاربة الاستغلال والاحتكار والانتهازية ومنح كل فرد فرصة طليقة تتحرك فيها مواهبه ليعطى للوطن كل ما يقدر عليه من طاقة الفكر والعمل .

وفى سبيل تحقيق هذه الاهداف برزت فكرة التعاون فى نهضتنا الثورية ، حتى أصبحت من الدعائم الاساسية التى يقوم عليها معنى مجتمعنا الاشتراكى العربى ، وهو المجتمع الذى تبنيه حكومة الثورة ، وتنميه حركات التحرر الصاعدة من الجماهير الشعبية الواعية فى جميع أنحاء الامة العربية .

لذلك كان من المحتم أن يشارك رجال الجامعة فى القاء الأضواء على مقومات مجتمعنا الجديد وخاصة التعاون ، أحد أركانه الاساسية وهم يستجيبون فى هذا للتوجيه السديد الذى دعا اليه سيادة الرئيس جمال عبد الناصر حين حمل رجال الجامعات أمانة الاعداد لمستقبل زاهر تمضى نحوه أمتنا لتسعد بخيره ونوره .

والله ولى التوفيق ...

كمال حمدى أبو الخير

الفصل الأول

نشأة الفكر التعاوني

معنى التعاون

اذا نظرنا الى الالفاظ من حيث تأثيرها النفسى فى سامعها ، أو من حيث مدلولها الذهنى وما يرتبط بها من خير أو شر ٠ وجدنا أن كلمة التعاون من المشتقات التى تترك نوعا من الاستجابة النفسية الطيبة فى الفرد ، وتوقظ فيه شعورا أخلاقيا ايجابيا ٠ (١) فالعون والمعونة والاعانة والمعاونة كلهـا ألفاظ تدل على عمل طيب يسديه فرد لآخر ، أو جماعة لاخرى ، وكلمة التعاون تدل على تبادل العون والمساعدة بين فرد وآخر ؛ أو جماعة وأخرى ؛ أو عدة أفراد ، أو جماعات ٠ ولهذا كان لهذه الكلمة من الوقع النفسى مايرتاح اليه الضمير ، لانها تعطى على التو فكرة التضامن والتساند والتعاضد ، وما يستتبع ذلك من معانى القوة والايثار دون الاثرة وما اليها من المعانى التى تتصل بالنزعة الفردية ، كما تترك انطباعا ذهنيا يضع العمل المشترك من أجل تحقيق نتيجة ايجابية فى اطـار أخـلاقى جميل ، اذ يندر أن يقترن لفظ « التعـاون » فى الذهن بالعمل المشترك من أجل غاية منكرة (٢) أو جريمة اجتماعية ، وما الى ذلـك من ألوان الشر ٠

ونظرا لما لهذه الكلمة من وقع طيب على أسماع الافراد ، نجدها ركنا هاما فى الفلسفات الاجتـماعية والاخلاقية ، بل أصبحت فى شتى الشعارات والدعوات السياسية أكثر الكلمات دورانا عـلى الألسنة ، لأن هذه الشعارات والدعوات تقوم على التجـاوب بين الافراد ، وتضافر الجهود من أجل تحقيق المصلحة العامة أو المتبادلة وما من عاقل يرفض « التعاون من أجل الخير المتبادل » ٠ وما من كلمـة تحمل من الاغراء بالعمل الجمـاعى مثل ما تحمل كلمة « التعاون » ٠

ونظرا لما يجب أن ينطوى عليه معنى « التعاون » من الايحـاء بفعل الخير ، والتآزر عليه ٠ نجد الاديان والشرائع تحث عليـه من حيث أنه أسلوب يجب اتباعه فى هذه الحياة ، وفى معـاملات الانسان لاخيه الانسان ٠ ففى الديانة المسيحية اشارات وتوجيهات تدعو الى التعاون مثل : « احملوا بعضكم أثقال بعض » و « مهتمين

---

(١) مثال ذلك كلمات الرحمة والشفقة والعطف – فكلها لهـا مدلولات خيرة أخلاقية ٠ بخلاف كلمات « البطش » و « الاعتـداء » و « الايذاء » فهى تقترن فى ذهن الفرد بمعان غير أخلاقية لما تنطوى عليه من شر ٠

(٢) عادة يطلق على هذا العمل لفظ التآمر – وواضح ان كلمة التآمر يغلب عليها الاتفاق على عمل من أجل تحقيق هدف انقلابى او ضار بالفرد أو المجتمع ٠

بعضكم لبعض اهتماما واحدا » « لا ينظر «الانسان الى ما هو لنفسه بل الى ما هو للآخرين أيضا » • وفى الدين الاسلامى يقــول الله تعالى فى كتابه الكريم : «وتعاونوا على البر والتقوى ولاتعاونوا على الاثم والعدوان » ويقول « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا» ويقول النبى صلى الله عليه وسلم : « الله فى عون العبد مادام العبد فى عون أخيه» و « خير الناس أنفعهم للنــاس » و « يد الله مــــع الجماعة » (١) فالاديان ــ وهى أعلى مراتب المثـــــل الاخـــلاقية والاجتماعية التى يتخذ منها الفرد فلسفته فى الحياة ــ تحث عــلى التعاون والعمل المشترك من أجل خير الجماعة •

وكما تدعو الأديان الى التعاون وتحث عليه ، نجده كذلك من الاركان الهامة التى استندت اليها الفلســـفات السياســـية كما عرفناها ، وكما نعدها الينا مؤرخو المذاهب والفلسفات الســياسية القديمة • ففى المجتمع الاغريقى القديم ، كان التعاون ــ على الرغم من مساوىء الرق والنزعات الانفصـــالية التى أدت الى استمرار الصراع بين الوحدات السياسية (المدن) فى هذا المجتمع ــ أساس الحياة الاجتماعية فى الدولة سواء فى قصور فلاسفة الاغريق للحياة السياسية المثلى ، أو فى النظم التطبيقية والدستورية التى كانت سائدة بالفعل ، فقد ظلت «فكرة استمتاع كل مواطن بحق المشاركة فى شئون مجتمع متجانس هى الطابع المميز لاتجاهات الفكر الاغريقى»(٢) وفى نطاق هذه الحدود لفكرة الحيــاة المشتركة المتجانسة فى المدن الاغريقية» برزت فى ذهن الاغريق دعامتان متلازمتان يقوم عليهما كل نظام سياسى لهم ، وهما الحرية واحترام القانون • (٣) وهذا دون شك يدل على اعتراف المجتمع بضرورة التضامن والتعاون من حيث أنه خير وسيلة للوصول الى التنظيم السياسى الامثل حيث الحرية « الاجتماعية » مكفولة ، وحيث القانون المنظم لحياة الجماعة محترم ، وفى هذا يقول المؤرخ السياسى جورج سابين « لقد كانت أوجـــه نشاط المدنية الاغريقية تؤدى عن طريق **تطوع** المواطنين **بالتعاون** ، وكان محور هذه المعاونة هو حرية بحث السياسة العامة ومناقشتها من جميع نواحيها » • (٤)

---

(١) وهكذا وردت مثل هذه المعانى فى جميع الاديان السماوية

(٢) جورج سابين : تطور الفكر السياسى (ترجمة جــــلال العروسى) مطبعة المعارف صفحة ١٨

(٣) صفحة ١٩ من المرجع السابق •

(٤) صفحة ١٩ من كتاب جورج سابين ــ تطور الفكر السياسى (ترجمة جلال العروسى) مطبعة المعارف •

وهنا يتضح لنا مظهر اجتماعى من مظاهر التعاون ،وهوالمناقشة البناءة الرشيدة العاقلة ، والاعتراف بأنها أفضل وسيلة لاعداد المسائل العامة والعمل على تنفيذها ، ومعنى الايمان بضرورة التعاون اعتراف المجتمع بأن خير الوسائل للتنظيم الاجتماعى وأحسن النظم السياسية لا بد أن يتولد عن جهد مشترك لاشخاص عديدين ، وقد كان لهذا الايمان الفضل الاول فى جعل مدينة أثينا الاغريقية مهدا للفلسفة السياسية .

ثم ان فلاسفة الاغريق عند تصور النظم المثلى للحياة الاجتماعية أشادوا بالجوانب العملية والاخلاقية للتعاون الاجتماعى . ومنهم من تعمق فى جزئيات الحياة الاقتصادية فى المجتمع ليستنتج أن التعاون هو الاساس الذى تبنى عليه هذه الحياة (١) ، ففى فلسفة أفلاطون مثلا نجده يقول « ان الجماعات ظهرت قبل كل شىء نتيجة للحاجات البشرية التى لا يمكن اشباعها الا حين يكمل الناس بعضهم بعضا ، فللناس حاجات كثيرة ، ولا يوجد من يستطيع العيش على أساس الاكتفاء الذاتى ؛ ومن ثم كان لزاما أن ينشد كل من الآخر العون والمبادلة . (٢)

على أن هذه المبادلة التى يعنيها أفلاطون ليست قاصرة على المبادلة الاقتصادية فانه يتخيلها على أساس أنها المجال الاجتماعى الواسع لاجراء تحليل عام يشمل كل صور اتصال الناس بعضهم ببعض فى المجتمع ، فحيثما توجد الجماعة هناك حتما نوع من اشباع الحاجات ومن تبادل الخدمات لتحقيق هذه الغاية . وكلما اتسع نطاق التعاون الاجتماعى (أو التبادل والمنافع المتبادلة)قرب المجتمع من التنظيم الامثل ، وبمثل هذا التطور ألقى أفلاطون ضوءا على ناحية من نواحى الجماعة تبلغ غاية الاهمية بالنسبة لاية نظرية اجتماعية ، فانه يجب تصور الجماعة عنده على أساس أنها نظام للخدمات يقوم فيها كل عضو بقدر من الأخذ والعطاء ، بمعنى أن عليه خدمات يجب أن يؤديها بالتعاون مع غيره ، واذا كانت الدولة تكفل له الحرية فليس الغرض من ذلك مجرد تمتعه بارادة حرة ، بل الغرض من ذلك تمكينه من أداء الخدمات المطلوبة منه . (٣)

---

(١) وهذا طبعا مع الاعتراف بما وقع فيه بعضهم من اخطاء ـ أو ما نادوا به من آراء قد ينبذها المجتمع الحديث كالاعتراف بنظام الرق أو شيوعية الزواج والملكية عند أفلاطون .

(٢) الدكتور عبد الرحمن بدوى : أفلاطون ـ مكتبة النهضة (١٩٥٤) صفحة ٢١٨ ـ ٢٣١

(٣) صفحة ٢٣٢ من المرجع السابق

وقد نهج أرسطو فى تصور المجتمع نهجا آخر يعرف بالمنهج التكوينى ، فأبرز ظاهرة التعاون فيه على أنها حقيقة لابد منها فى تكوينه • ووصف الانسان بأنه حيوان سياسى ، وكان يعنى بذلك أنه مدنى واجتماعى بالطبع « ذلك لأن الانسان لا يمكن أن يتصور وحده منعزلا مطلقا ولهذا فلابد أن يوجد فى جماعة» (١) ويرى أرسطو أن الاسرة – لا الفرد – هى الوحدة الرئيسية فى المجتمع ، والاسرة مع غيرها من الاسر تتكون منها القرية،واذاتعددت حاجات القرية ، واحتاجت الى غيرها من القرى تكونت عن ذلك الدولة ، ومعنى هذا أن أرسطو يرى أن المجتمع والدولة لا يمكن لاحدهما أن يقوم الا على أساس التعاون بين الافراد ، ولولا هذا التعاون لما كان مجتمع •

هذه الفلسفات السياسية القديمة ، لا تزال النبراس الذى تهتدى به النظريات الحديثة فى التنظيم السياسى ، على الرغم من تغير الظروف والبيئات والافكار • فما دام هناك مجتمع وتنظيم سياسى ، فان التعاون الاجتماعى بمعنى تضافر الجهود لتحقيق المصالح المشتركة ، يعتبر الركن الهام فى تكوين المجتمع الواحد وربط أفراده بعضهم ببعض فى الدولة • «ويعنى بالمصالح المشتركة مجموعة العوامل المادية التى تربط الجماعة السياسية وتحضها على توثيق أواصر صلاتها والتمسك بكيانها السياسى » (٢) ويلاحظ أن الدول الديمقراطية الحديثة وان كانت تأخذ ببعض مثل الديمقراطية الاولى التى سادت العصر الذهبى لنظام المدنية ، الا أنها تقف اليوم عاجزة عن تطبيق تلك المثل وتحقيقها فى الناحية العملية

صحيح أنه قامت ثورات ضد الاستبداد فى عدد من الدول ، وصحيح أن غالبية الحكومات الحديثة قد اعترفت بمثل حقوق الانسان التى أعلنتها الثورة الفرنسية ، وصحيح أنه توجد حكومات برلمانية انتخابية فى أغلب الدول تطلق على نظمها اسم الديمقراطية ••• ولكننا اذا دققنا النظر وعمقنا البحث ، وجدنا أن هذه الديمقراطيات الحديثة تشوبها مساوىء اجتماعية تتفاوت درجاتها ولا تزال هذه المساوىء فى انتظار الحلول للوصول الى الاهداف الحقة التى تعبر عنها كلمة الديمقراطية •

ذلك لان المثل العليا للديمقراطية لا تتحقق الا حيث تتحقق الحرية والمساواة ، ويتحقق حكم الشعب بحيث يكون خاليا من

---

(١) دكتور عبد الرحمن بدوى : أرسطو (مكتبة النهضة ١٩٥٣) صفحات ٢٦٤ – ٢٦٦

(٢) دكتور احمد سويلم العمرى: بحوث فى السياسة (الانجلو ١٩٥٣) صفحة ٨٥

استبداد طبقة معينة أو تسلط فئة أو طائفة ، وبحيث تسود فيه المساواة المطلقة بين الافراد فى الحقوق والواجبات وفرص الحياة ، حتى يشعر كل بذاته وكرامته ، وقد نجحت الديمقراطيات النيابية الحديثة فى تحقيق نوع من المساواة السياسية فى ظل النظم البرلمانية ، ولكن أغلبها مازال بعيدا عن تحقيق المساواة الاقتصادية بين أفراد المجتمع الواحد (١) • ولا يمكن أن تقوم ديمقراطية حقة ما دامت هذه الفوارق الصارخة فى فرص الكسب والتعليم قائمة وما دامت الاقلية المتخمة تظفر من الحكومات بمزيد من الرغد والرفاهيه ، بينما تكدح الملايين من سواد الشعب لكسب ما يقل فى معظم الاحيان عن سد الرمق • فالديمقراطية ليست مجرد اعطاء حق الانتخاب على أسس جغرافية ، ولاهى مجرد احتساب أرقام الاغلبية والاقلية ، وكل نظام حكم يعجز عن حل المشاكل الاقتصادية التى يواجهها المجتمع لا يستحق أن يطلق عليه اسم الديمقراطية •

ثم ان الاحساس أو الاعتراف بنواحى الضعف فى الديمقراطيات الرأسمالية الحديثة يثير فى نفوس الافراد مشاعر متباينة ،كانفعالات الغضب التى تولد الرغبة فى الثورة على الاوضاع القائمة ، ومنها ما هو أقل انفعالا فيكتفى باعلان الصيحة مناديا بضرورة الاصلاح والتهديد بالعواقب الوخيمة اذا تفاقمت الامور ، وكالشعور بالضعف أو العجز عن المقاومة أو المطالبة بالاصلاح أو الامل فيه ، فيجد صاحبه فى فضائل الدين مسلاة أو مدعاة للقنوع والصبر وانتظار اصلاح الحال من الله ، وقد ينحرف الشعور بصاحبه الى القاء المسئولية على الحكومة ، فيرى أن من واجبها تغيير النظام الاجتماعى القائم ناسيا أو متناسيا أن الحكومات قد تتكون من أفراد ينتمون الى طبقة تجد مصلحتها فى بقاء الحال على ما هو عليه ••• ومن ألوان هذه المشاعر ما يدفع فردا أو عدة أفراد الى التفكير فى مصلحة الطائفة التى ينتمى او ينتمون اليها دون الاهتمام بغيره من أفراد أو طوائف المجتمع • وأخيرا هناك المشاعر التى تولد الرغبة فى الاخذ بمبدأ « لا سبيل لاصلاح الجماعة الا اذا أصلحت أمورها بنفسها » وهذا يفسر بمعنى القيام بعمل ايجابى مشترك يعتمد فيه المجتمع على جهودهم المتضافرة •

---

(١) يضيق المجال فى هذه المقدمة القصيرة عن سرد تفاصيل نقاط الضعف فى الديمقراطيات الحديثة يراجع على سبيل المثال ـ دكتور محمد عبد الله عنان : المذاهب الاجتماعية الحديثة (١٩٥٦) صفحات ٤٢ ـ ٤٦ ودكتور محمد يحيى عويس : الاشتراكية (المعارف ١٩٥٥) صفحات ١٤ ـ ٤٥ ودكتور بطرس غالى ودكتور خيرى عيسى : المدخل فى علم السياسة (الانجلو ١٩٥٩) صفحات ٦٥٥ ـ ٦٦٢

وهكذا تولدت الاتجاهات المختلفة لاصلاح مساوىء الديمقراطية الرأسمالية الحديثة ··· فكان منها الاتجاهات الثورية كالشيوعية الماركسية والاشتراكية السندكالية ، وكان منها الاتجاهات الحزبية شبه الثوريه التى تكتفى بالثورة الكلامية وتجاهر بضرورة الاصلاح، والاتجاهات المشوبة بالنزعة الدينية التى تحاول المزج بين مبادىء الاصلاح المادى والمثل الاخلاقية ، والافكار التى تنـــادى بالتدخل المباشر الايجابى بواسطة الحكومة فى جميع القطاعات الاقتصـــادية الهامة ، ومظهرها أحزاب العمال والفلاحين والنقابيين وغـيرها من الطوائف والهيئات التى يقتصر نشاطها على محيط مصالحها الخاصة ولا يتعداه الى مصالح بقية أفراد المجتمع ··· ثم كان منها الفكر التعاونى وهو يقوم على أساس تضافر الافراد وبذلهم الجهد المشترك ليساعدوا انفسهم بأنفسهم ولكى يحققوا هدفا مشتركا بغض النظر عن ميولهم الطائفية أو العنصرية أو المهنية ·

نستخلص مما سبق أن التعاون بمعنى تضـافر الجهود للعمل الجماعى ولتحقيق هدف مشترك قديم قدم الحضارة ، أما تطبيقه على جمعيات تعاونية كتلك التى نشاهدها اليوم ، فيرجع تاريخـه الى الثورة الصناعية وما تمخض عنها من مساوىء اجتماعية ·

لقد كانت الجهود السابقة فى مضمار التعاون محـاولات مـــن التنظيم الاقتصادى تقوم فى نطاق ضيق ولهدف محدود ، ولم تترك وراءها أثرا فكريا يخلق حركة اجتماعية ، فمثلا كان سوء الحـــال يدفع المحبين للاصلاح وأهل الخير الى محاولة مساعدة الفقراء بشراء مواد غذائية وتوصيلها اليهم حيث تباع بسعر التكلفة ، أو ببنـاء مطاحن للغلال يستعملونها دون مقـــابل ، (١) وما الى ذلك من الخدمات والمساعدات الانسانية ·

ويجدر بنا لدراسة منشأ الحركة التعاونية فى العصور الحديثة أن نلقى نظرة عاجلة على الاوضاع التى خلقتهـــا الثورة الصناعية والآثار الاجتماعية السيئة التى كانت الى حد كبير الدافع المباشر لقيام الحركة التعاونية · وسنعالج هذه الآثار فى الدول التى تأثرت قوة أو ضعفا بالتطور الصناعى ، ونتناول ما حدث فى بريطـــانيا بشىء من التفصيل لانها كانت أكثر الدول تأثرا بمساوىء الثورة الصناعية وبمحاسنها ، ولان الحركة التعاونية التى نشأت فيهـــا سرعان ما صارت الهدى الفكرى الذى سارت عليه حركات أخرى فى شتى دول العالم ، ذلك لان قادة الفكر التعاونى فى انجلترا بما كان لديهم من جرأة فكرية فى عصر كان يسخر بجهودهم وآرائهم كشفوا دون قصد عن نواحى الضعف فى النتائج الفعلية لتطبيق

(١) Catherine Webb, «Industrial Cooperation», The Story of A Peaceful Revolution. Manchester. 1914. P. 35.

المفاهيم المختلفة للحركة التعاونية ، وبذلك مهدوا للاجيال اللاحقة السبيل لتجنب ما وقعوا فيه من أخطاء ، والسير بالتعاون سيرا ايجابيا يتفق مع مطالب المجتمع ويتابع تطوراته .

الثورة الصناعية وآثارها :

ليس من اليسير تحديد فترة معينة يمكن أن نعتبرها ابتداء الثورة الصناعية ، فان الانقلابات التى طرأت على الاقتصاد الصناعى فى بريطانيا وغيرها من الدول الاوروبية جاءت نتيجة لعدة اختراعات هامة ظهرت متتابعة ، وكان كل منها يترك أثرا تطوريا ، ويفتح المجال لمزيد من الاختراعات والتطورات الهامة ، ولكن قد يجوز القول بان آثار التصنيع بدأت تظهر فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر . ثم تتابع التطور الذى قلب اقتصاديات ومصائر الدول الصناعية طوال القرن التاسع عشر . «١)

على أن ظهور التغيرات السريعة فى الصناعة التى جاءت نتيجة هذه الاختراعات المتتالية كان أبرز ما يكون فى الطاقة الانتاجية ، وهذه بدورها قلبت نظام الانتاج الحرفى، كما قلبت النظام الاقتصادى فى صميمه ، وتغيرت نظم الصناعة والعمالة والتمويل والتسويق، وترتب على ذلك تغير فى التكوين الاجتماعى ، وفى القوة النسبية للدول الصناعية ، مما أدى بالضرورة الى تطور فكرى فى المجتمع، وهذا بدوره كان سببا فى تلك المرحلة السوداء من تاريخ الدول الرأسمالية ، وهى مرحلة الاستعمار الاحتلالى والاقتصادى والسياسى .

لقد كان أظهر الاختراعات « الانقلابية » فى صناعة النسيج فكانت الانوال «الجديدة» ذات طاقة انتاجية كبيرة ، ولكنها فى الوقت ذاته كانت تحتاج الى طاقة محركة أكبر من طاقة الانسان، فكانت الآلات تقام أول الامر بالقرب من مساقط المياه ، كما كانت تتطلب اقامة مصانع كبيرة ، وبذلك قضى على الانوال اليدوية ، وعلى النظام الانتاجى الحرفى ، وتولدت مناطق صناعية جديدة جذبت اليها العمال من الجهات المجاورة لها ، وظلت هذه الالات الحديثة تدخل عليها التحسينات المتتالية على ضوء التجارب حتى صارت

---

(١) See «The Relevant Chapters in L.C. Knowles». The Industrial & Commercial Revolution in Great Britain (London 1935)

وكذلك دكتور جمال الدين سعيد : التطور الاقتصادى فى العالم (١٩٥٨) صفحات ١١٣ ـ ١٨٠ ودكتور حسين كامل سليم : تاريخ أوروبا الاقتصادى (١٩٥٣) مطبعة جامعة القاهرة صفحات ١٤١ ـ ١٧٤ الخاصة بانجلترا .

سهلة الاستعمال ، ميسورة المراحل ، لا تحتـاج مراقبتها الى عامل ماهر ، بل يمكن ادارتها بوساطة النساء والاطفال وقد حدث هذا فعلا ، وكان حدوثه سببا فى وجود مرحلة اجتماعية تعد من أسود النقط فى تاريخ انجلترا الصناعى ، فقد بلغت القسـوة بأصحاب الاعمال ورءوس الاموال من الانجليز الى درجة انهم كانوا يستخدمون أطفالا فى سن الخامسة والسادسة فى مصـانع خالية من أبسط المبادىء الصحية لمدد تتردد بين اثنتى عشرة وست عشرة سـاعة يوميا ٠

ثم جاء دور البخار والاختراعات البخارية ، فزادت حدةالانقلاب الصناعى والاجتماعى ، وأصبحت مواطن الصناعة الجديدة هى تلك القريبة من مناجم الفحم ، فنشأت المدن الصناعية الجديدة المكتظه بالمصانع والعمال ، كما أدى ازدياد الطلب على الفحم الى تشـغيل عدد كبير من الأطفال بالمناجم فى ظروف سيئة وبأجور هزيلة ، مما زاد الحالة الاجتماعية سوءا ٠ وكانت الاستفادة من تلك المخترعات تتطلب أن يكون نطاق الانتاج كبيرا ، كمـا انهـا كانت تتطلب استعدادا لاقامة المزيد من المصانـع لانتـاج المعدات الآلية (أى الصناعات الثقيلة) اللازمة ، وهذه كانت أكبر من حيث نطاقهـا ونفقاتها الانشائية ٠

ان الانتاج الكبير لكى يحقق مزاياه لا بد أن يستفيد من وفورات التسويق كما يفيد من الوفورات الفنية والمالية والادارية والتكاملية، وكان لزاما أن يدعم التطور الصـناعى تطور فى وسـائل النقل وبخاصة بعد ادخال البخار فى السكك الحديدية وفى النقل البحرى والنهرى ، وكان لكل هذا أثره الواضح فى القضـاء عـلى العزلة الاقتصادية النائية ، وفى فتح أسواق واسعة جديدة محليا وخارجيا مما زاد المنتجين ثراء فوق ثراء ، وخلف فى المجتمعـات الصناعية ذلك النظام الصناعى الذى نعرفه اليوم وتلك العـلاقة الاجتماعية بين أصحاب العمل من الرأسماليين والعمال الاجراء ٠(١)

والانتاج الكبير يتطلب تمويلا فى نطاق ضخم ، واقتصادا نقديا يستجيب لحاجاته ، وأسواقا كبيرة تتلقى منتجـاته ، وقد قامت الاسواق ووضعت النظم المصرفية التى تساعد على تمويل المشروعات الكبرى ، وكانت هذه وتلك وما اليهما من الحقائق المعروفة مما أدى الى ظهور طبقات جديدة فى المجتمع ، بعضها آلت اليه السـيطرة الصناعية والتجارية ، وبعضها وهى الطبقة العاملة هوت الى الضعف المادى والمعنوى ، فكان الاجير لا يفكر مجرد تفكير فى ادخار رأس

(١) F. Hall and W.P. Watkins ; Cooperation — Cooperative Union — Manchester 1937. PP. 22 and 23.

مال متواضع ينشىء به مشروعا فرديا صغيرا يغنيه عن العمل فى هذه المؤسسات التى يشقى فيهـــا ، وبمعنى أوضـــح ، جعلت التطورات الصناعية من العامل « مجرد عنصر انتـــاج » يعتمد فى كسب عيشه على « رغبة وميول وتصرفات أصحاب الاعمال » . (١) وهذه نقطة كان لها أهميتها فيما أصاب الحركة التعاونية من النجاح أو الفشل .

وهكذا أصبح أصحاب الاعمال طبقة جديدة تخلع على المجتمع ظاهرة جديدة ، طبقة لا تقاليد لها ولا خبرة ولا فـكر سياسى أو عقائدى ، فلم تكن كطبقة الملاك الزراعيين أو طبقـة النبلاء أو طبقة رجال الكنيسة ، تعرف بقيم ومثل وتقاليد معينة لها ، وان كان لهذه المثل والقيم مساوىء تحدث عنها التاريخ ، ولكنها كانت طبقة أوجدتها المصادفات والظروف وأضفى عليهـــا الرخاء والثراء طابع النفوذ والسلطة والسيطرة والتحكم ، فانضمت الى الطبقة المميزة الحاكمة ، وتفاقم أمرها حتى أصبح من العسير من وجهـــة النظر القومية وقف هذا التيار الجديد من طغيان نفوذ الرأسماليين على الحياة الاجتماعية والسياسية ، لأن قيـــادة هؤلاء الأفراد للثورة الصناعية قفزت بانجلترا الى القمة العالية بين دول العالم ،وحققت لها مكاسب استعمارية واقتصادية جعلتها أقوى الدول الكبـــرى فى القرن التاسع عشر .

وفى تلك المرحلة من التطور الصناعى وجد رجال الاعمال فى فلسفة المذهب الحر التى نادى بها آدم سميث سندا قويا ، فظلوا فترة طويلة يتذرعون بالحرية الاقتصادية لمنع تدخل الحـكومة حتى فى النواحى التشريعية اللازمة لازالة مظاهر الاستغلال السيىء الذى كان يجحف بالطبقات الضعيفة ، ولكن الامانة العلمية تحملنا عـلى الاعتراف بأن مذهب الحرية وعدم تدخل الدولة كان لازمـا لتحقيق ذلك التطور الشامل والتقدم السريع فى اقتصاديات بريطانيـــا . فحرية الانتاج وحرية المخاطرة ، وحرية اقامة المصـــانع الجديدة والاستفادة من الاختراعات المتتابعة ، وحرية التنقل من حرفةلاخرى ومن طبقة لاخرى ، وحرية التسويق والمنافسة من أجـــل كسب الاسواق ... كل هـــذه كانت حـريات ضرورية لنجـاح الثورة الصناعية . (٢) بل ان انتشار المذهب الحر فى تلك المرحلة من تاريخ الدول الاوروبيةبصفة عامةهو الذى جعلالتغيرات الاقتصادية

---

(١) المرجع السابق صفحة ٢٣ (هول ـ واتكنز)
Hall and Watkins.

(٢) فى تبرير المذهب الحر ـ أنظر :
Irene Collins : Liberclism
in Nineteenth Century Europe (London 1957) PP. 3-23.

والاجتماعية التى ظهرت مقبولة من حيث أهدافها الايجابية ، ولو تدخلت الحكومات مثلا لحماية العمال من البطالة واستجابت لرغباتهم فى منع ادخال الآلات الحديثة التى توفر الايدى العاملة ، ولو تدخلت لمنع اقامة مشروعات انتاجية كبيرة ، أو لمنع الافراد من تمويل المشروعات العامة كالسكك الحديدية وبناء السفن ، أو لتحديد أرباحهم ، لحال ذلك دون استثمار قدرتهم الادخارية وعاق التكوين الرأسمالى المحلى والاستثمار الخارجى عن متابعة حركته ونشاطه وكان من المحتمل ألا يتحقق ذلك التقدم الهائل الذى وصلت اليه الدول فى أعقاب الثورة الصناعية .

بيد أن النقطة السوداء فى تاريخ المذهب الحر كانت فى أنه اتخذ ذريعة للوقوف دون أى تدخل من الحكومة فى أى ناحية من نواحى النشاط الاقتصادى ، فكان بذلك عائقا لكل تشريع يهدف الى اصلاح مساوىء الرأسمالية الصناعية ، وكان بذلك عاملا على تمادى الاقلية الرأسمالية الصغيرة فى استغلال الغالبية الأجيرة . وهناك جانب آخر من جوانب هذا المذهب يؤخذ به ويحاسب عليه ـ وهو عدم تدخل الحكومة لفرض ضرائب عادلة على الدخول الكبيرة ـ فقد كان هذا أكبر عائق للحكومة فى سبيل العمل لتخفيف وطأة البؤس والبطالة والتدهور الاجتماعى التى كانت تئن تحتها الملايين من طبقة الاجراء ، حتى أنه فى الوقت الذى كانت تتحقق فيه لبعض الافراد مئات الالوف من الجنيهات كارباح سنوية ، كانت ميزانية الدولة تعجز عن مواجهة الانفاق الاجتماعى اللازم لاعانة الاسر البائسة من العاطلين ، أو للانفاق على مشاريع التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الاخرى اللازمة لتحقيق العدالة المنشودة فى ظل ذلك النظام الذى كان يطلق عليه اسم الديمقراطية ... ولكن المذهب الحر أخذ من الديمقراطية ناحية واحدة ـ هى الحرية ـ واكتفى بتطبيقها لصالح طبقة واحدة هى الطبقة الرأسمالية !

ظهور الافكار المناهضة للرأسمالية :

يعتبر تاريخ التقدم الصناعى فى أواخر القرن الثامن عشر وخلال القرن التاسع عشر تاريخ الطموح والمغامرات لتحقيق الرفاهية بمعدل سريع ، وقد ساعد على ذلك المبتكرات التى توالى ظهورها ، فتحققت الثروات وتكدست ملايين الارباح عند الافراد دون ان تظفر بوزن أو تقدير الآثار المترتبة على الروح الفردية ، وان الفكر الانسانى اليوم ليذهل من الظروف التى كانت تسود فى امس ، ويدهش من سوء المعاملة التى كان يحكم بها أصحاب العمل العمال وبخاصة النسوة والاطفال ، كما يدهش من الموقف السلبى الذى كانت تقفه الحكومات وقتذاك ازاء تلك الاحوال

ومن عدم اكتراث المتعلمين بما كانت تعانيه الطبقة العامة من شقاء وحرمان .

وقد بلغ الاستغلال أشده في أوائل الرأسمالية الصناعية ، وبخاصة في صناعة النسيج فرؤيت ورويت مشاهدات وحقائق أغرب من الخيال . اذ كان البؤس يلحق بالالاف المجمعة داخل المصانع - أو خارجها ان كانوا متعطلين - فالأجور ضعيفة ، وأثمان المواد الغذائية مرتفعة نتيجة لتدهور الانتاج الزراعي ، والمدن الصناعية تكتظ بالعمال ، ومع هذا لا تسير حركة البناء بنفس السرعة التي يتجمع بها الافراد في المدن الصناعية ، والمالية العامة عاجزة عن ايواء من لا يجدون المأوى وتغذية من لا يجدون الغذاء . فكيف تفكر الحكومات في بناء منازل لمن يشتغلون في المدن المكتظة بساكنيها ، وكيف تفكر في الاصلاح اذا كان «الاليت» (١) الحاكمون هم أفراد الطبقة الجديدة من الرأسماليين الذين ينافسون طبقة الملاك الزراعيين في الحكم ؟ وكيف يكترث « الاليت » الحاكمون بغيرهم اذا لم يكن هناك فكر ثوري أو صوت قوي يرتفع بالمعارضة ويلعب دورا فعالا في التأثير على الاداة التشريعية ؟

استمر الاستغلال الرأسمالي على هذا الوضع حقبةمن الزمن... الفوارق المادية صارخة والفوارق الاجتماعية في غاية منتهاها. والفوارق في النفوذ تقوم على الفوارق في الثراء ، فالأغنياء هم كل شيء ، والفقراء هم الغالبية لا شيء .. ومتى لجأ العمال الى القانون وجدوه ضدهم ، لان القوانين التي صدرت عام ١٨٠٠ وعام ١٨٢٥ في انجلترا كان الباعث عليها هو الخوف من الثورة،فكانت تحرم على العمال التكتل والتجمهر لمناقشة مصالحهم ، بينما كان أصحاب الاعمال يتكتلون ويتباحثون في الوسائل التي تمكنهم من السيطرة التامة على العمال . (٢) ولم يكن للعمال يد ولا مصلحة ولا صوت في أي تشريع من التشريعات التي كانت تصدرها الطبقة الحاكمة . (٣)

واذا كانت المزايا المادية للثورة الصناعية في مراحلها الاولى والوسطى قد غطت الى حد ما على المساوىء الصارخة التي نجمت عنها ، فان تلك المساوىء بدأت تبرز للمجتمع بوضوح حين بدأت الرأسمالية الانجليزية تواجه الازمات . فقد كانت هناك فترة

---

(١) يقصد بها الطبقة الممتازة أو المميزة التي تستأثر بالحكم (Elite)

(٢) - هول - واتكنز (Hall & Watkins) المرجع السابق صفحة ٣٥ - ٣٧

(٣) لم يحظ العمال الانجليز بصوت في جانبهم داخل البرلمان قبل عام ١٨٦٧

شاهدت نشاطا كبيرا فى الصادرات ، فتخلصت « ورشة العالم » من فائض كبير جدا من انتاجها المحلى ، وأصبحت تعتمد كثيرا على استيراد الخامات والمواد الغذائية من الخـارج • ثم بدأت الازمات الدورية تهدم فى صرح الاقتصاد البريطانى ، وتبعتها تقلبـات فى الاسواق الخارجية نتيجة لعدم الاسـتقرار السياسى والحـروب والتقلبات الزراعية ، كما بدأت دول أوروبا الصناعيـة تنافس بريطانيا فى الاسواق الخارجية ••• وبهذه العوامل كلهـا زادت الآثار السيئة للرأسمالية الصناعية ، فتفاقمت مشكلات البطـالة وظلت دون حلول (لان التغير الصناعى كان سريعا وموجات الكساد الدورية شديدة الأثر نظرا لأنها كانت تصحب فترات رواج عنيفة) وتناقصت الدخول الحقيقية مع تقدم سنى الثورة الصناعية لارتفاع أثمان السلع الضرورية ، فاذا أضفنا الى كل هذا أن العمال كانوا محرومين من التكتل والتجمع ، كان من الطبيعى أن نتوقع قيـام موجات من التذمر ، وظهور آراء تنادى بضرورة تغيير الحال • (١)

ولكن : من يصلح الحـال ؟ ومـاذا يمكن عمله لازالة أو تخفيف حدة البؤس الجاثم على العمال الذين أنهكتهم كثرة العمـل وسوء التغذية ؟ ان المطالبة بتقليل ساعات العمل ورفـع الاجور كانت تجد المقاومة بدعوى زيادة التكلفة ، والنقابات العمالية الأولى كانت ضعيفة لايسمع لها صوت ولا تستطيع أن تقف أمام جبروت المقاومة من أصحاب الاعمال ، وأمام التشريعات الحكومية التى كانت تعتبرها خلايا أو نوايات ثورية ، وقد ظهـرت الى جانب ذلك آراء وأفكار دينية « تدعو الناس الى الايمان بالله وارتضاء ما كتبه لهم وتمنيهم بالنعيم المقيم فى العالم الآخر » •• من البديهى أن تكون هذه الآراء موضع سخرية واستهزاء لانه ليس أقرب الى الفكر بالدين من رجل عار جائع يرى الثراء ينساب من حوله ، بينما يتلوى هو من ألم المرض والفقر ، ثم نجد رجال الدين يتناسون أهم شىء فى كل دين ، وهو العدالة الاجتماعية ، ثم يعدونه بالنعيم المقيم اذا أخلد الى الهون والسكون ورضى بما قدر له أن يكون •

وقد نادت طائفة من المصلحين الدينيين بضرورة ازالة المساوىء التى خلفتها الرأسمالية الصناعية على أن تتولى الحكومة هذه المهمة وتعاونها فى ذلك الكنيسـه • (٢) ولكن صدى هـذه الدعـوة كان خافتا ضعيفا لان المشاكل كانت أخطر من أن تحلها المسكنات عـن

---

(١) ــ أنظر ــ دكتور مصطفى الخشاب : المذاهب السياسية (لجنة البيان ١٩٥٣) صفحات ٩٤ ــ ٩٩

(٢) ــ أنظر جاك بيلى J. Bailey : The British Cooperative Movement, (London 1955) P. 11.

طريق الخدمات الخيرية . ومن ناحيـــة أخرى كانت الانفعـــالات الثورية قد بدأت تعتمل فى أذهان بعض العمال وتولد فى نفوسهم الرغبة فى تحطيم الآلات أو تخريبها ، وتحثهم على الاضراب العام لكى ينهار النظام الرأسمالى . (١) ولا شك أن فريقا من العمال قد يطرب للخسائر التى تلحق بالرأسماليين نتيجة الاضراب والتخريب ولكن مثل هذا الشعور الانفعالى والتكتيك الثورى الهدام لا يجدى فى حل المشكلة ، بل يزيد من حدة الاصـطراع الطبقى أو يضعه موضع الواقع اذا كان لا يزال مجرد أفكار كامنة .

ومن المفكرين من أخذ ينهمك فى مهاجمة الرأسمالية من ناحية أخلاقية ، فنادى بأن أصل البـــلاء هو التمويل ورأس المال ، وأن فائدة رأس المال هى بمثابة الربا الذى لا تجيزه الاديان ومن ثـــم كان مفتاح الاصلاح – على حد قولهم – فى الغاء فوائد رأس المـال لتنتفى بذلك مطامع الرأسماليين وتنتفى معها شرور دكتاتوريتهم(٢) وسيطرتهم على مرافق الحيـــاة ، على الرغم مما تحمل مدلولاتهـــا الاخلاقية والاجتماعية من أفكارصائبة ، لم تكنالحل العملى لمشكلة قائمة بالفعل تحتاج الى حل ايجابى حاسم قوامه العمل لا مجـرد النظريات .

ومن المعروف لكل دارس وباحث فى النظم الاقتصـــــادية والسياسية ، ان مساوىء الرأسمالية وفشـــل المذهب الحر فتح المجال لكثير من الآراء الاشـــتراكية ، فان هذه الآراء وان كان يبدو عليها اختلاف فى الاسلوب والتطبيق ، تتلاقى فى هـــدف مشترك وهو تحويل عناصر الانتاج من ملكية خاصـــة الى ملكية جماعية ، ويقول دعاة الاشتراكية فى الترويج لآرائهم ان ما يهدفون اليه هو احترام الصالح العام بقدر أكبر مما تسمح به الطبيعـــة البشرية ، ويعنون بذلك أنهم لا يؤمنون بأن الفرد مستعد من تلقاء نفسه لان يتنازل عن مزايا يحققها له مركزه فى المجتمع الطبقى القائم على أســـاس الملكية الفردية ، وأنه لن يخضـــع من تلقاء نفسه مصلحته الفردية للمصلحة العليا الجماعية . ولذلك ترمى النزعات الاشتراكية على اختلاف طرقها وأساليب التعبير عنهـا الى اخضاع الرأى الفردى لمصلحة المجموع ، ويســتوى فى ذلك الاشتراكية الثورية التى ترى استحالة تحـــويل ملكية عناصر الانتاج الى ملكية جماعية دون الالتجاء الى أســـلوب العنف ،

(١) – أنظر – « روح السياسية » لجوستاف لوبون – ترجمة عادل زعيتر (القاهرة العصرية ١٩٣٥) صفحات ٢١٢ – ٢١٩
(Gustave Le Bon ; Psychologie Politique).

(٢) See : Erza Pound and American Facism ; by Victor C. Terkiss, Journal of Politics, Vol. 17, PP. 180-197.

والاشتراكية التطورية التى ترى تحقيق الهدف عن طريق الجهاز التشريعى فى الدولة وتعويض الملاك عما يمتلكونه من موارد انتاج تنتقل ملكيتها الى الدولة تعويضا عادلا (١) .

وبين هذه الأفكار وتلك، بين أنواع الصراع الفكرى والاصطراع الطبقى الذى انتاب بعض الدول ، بين اختلاف المنادين بالاصلاح والمعارضين للتغيير ، بين المحبذين للتطور الاشتراكى والمناهضين لتدخل الدولة ، بين المقدسين للملكية الفردية والمعارضين لها ... بين هذا التباين الاجتماعى الصارخ فى الثراء الفاحش من جهة والفقر المدقع من جهة أخرى .. فى وسط هذا الواقع المادى ومابين تلك الاختلاجات النفسية والفلسفات الفكرية ، ظهرت فكرة التعاون الاقتصادى المبنى على أساس البناء لا الهدم وعلى أساس التحرر من كل ألوان الاصطراع الفكرى أو الطبقى .

بدء التفكير فى التعاون

انجلترا

قامت فى انجلترا فى أواخر القرن الثامن عشر عدة محاولات قصد بها حل مشاكل معيشية مباشرة ؛ تتصل بالكفاف من العيش لانشاء جمعيات تعاونية صغيرة ، كمخبز هنا أو « ورشة » هناك ، وكان العمال يشتركون فيها عن طريق تجميع مواردهم فيها والمشاركة فى العمل والكسب ، ولكنها كانت محاولات ضعيفة قصد بها حل مشاكل معيشية مباشرة تتصل بالكفاف من العيش بالنسبة لفريق معين ، ولم يفكر أحد من أعضاء هذه الجمعيات الصغيرة فى تغيير النظام القائم ولا حتى فى مجرد كيفية التغيير .

أما البدء الحقيقى لحركة تعاونية ، فقد كان عندما حاول فريق من الرجال تكتيل جهودهم لايجاد نظام يحل محل الرأسمالية الطليقة ، بحيث تنتفى فيه جميع مساوىء الرأسمالية ولا تنتفى فيه فكرة الملكية ، وبحيث يكون أسلوبه ديمقراطيا بكل معانى الكلمة . وجماعيا من حيث تقدير مصلحة الجماعة على أنها مجموع مصالح الافراد .

وهذا التعاون الذى فكر فيه الرواد الاوائل ورأوا فيه خير بديل للرأسمالية ، لم يكن عقيدة معينة أو نظرية جامدة ، وانما كان محاولة اختيارية وتثبت التجارب صلاحيتها أو عدم

(١) — See : Twentieth Century Socialism ; by Socialist Union, (London 1956) PP. 11-61.
كذلك — الدكتور مصطفى الخشاب — المرجع السابق ١٠٤ — ١٠٥

صلاحيتها (١) . وكانت الرأسمالية وقتذاك تتكون من عدةعمليات أو مراحل متصلة (من انتاج أولى الى انتاج ثانوى ... الى تخزين .. ونقل .. وتجارة جملة .. وتوزيع تجزئة ..) وقد جاءت هذه العمليات فى النظام الرأسمالى نتيجة للمصادفة الاجتماعية أكثر منها نتيجة للتدبير الانسانى المقصود . فلم يكن هناك من يحدد فى الرأسمالية الحرة من سيكون منتجا للمواد الاولية ، ومن يصنع الخامات ومن ينقلها ومن يبيعها ، ولا من يحدد أين وكيف توزع السلع . أما فى الفكر التعاونى فان التدبير والتخطيط هما المرشدان اللذان يحققان هذه السلسلة من العمليات .

بهذه المقدمة المختصرة عن الرأسمالية ومساوئها وعن منشأ الفكر التعاونى ، يمكننا أن ننتقل الى الحركة التعاونية فى انجلترا والى دراسة المحاولات الاولى للشخصيات الشهيرة فى تاريخ التعاون حتى نلمس مدى نجاح أو فشل أفكارهم ، وماذا كان نصيب التعاون من النجاح أو الفشل فى السنوات التى أعقبتهم .

روبرت أوين (١٧٧١ - ١٨٥٨)

أشرنا الى أن المحاولات الاولى للاقتصاد التعاونى كانت تخدم ظروفا محددة أو تحل مشاكل فى نطاق ضيق ولعدد صغير من الافراد ، ولهذا لم تنجح كخطة عامة ، لان طبيعتها جعلت منها مخرجا مؤقتا ، ولانه لم يكن قد وجد ذلك الرابط الفلسفى الذى يخلق فكرة اجتماعيه تضم كثيرا من ذوى المصالح المشتركة . فكان « مبدأ » أو أسلوب التعاون تعوزه الفلسفة الاجتماعية والمحتوى المعنوى الذى يختلف عن المثل والقيم التى كانت تسير الرأسمالية الحرة وقتئذ وتخضعها لتوجيهاتها ، وقد اختارت الاقدار روبرت أوين لكى يعرض هذه الفلسفة ويحاول نشرها حتى استحق أن يلقبه المؤرخون بأبى التعاون فى العصور الحديثة . ولما كان المقام هنا لا يتسع لشرح تفاصيل جهوده العديدة ، فقد رأينا أن نكتفى باشارة اليها ومجرد عرضها مع قليل من تحليل فلسفته ومثله ومدى اسهامها فى بعث الروح التعاونية الحديثة .

كان أوين فى بدء حياته من رجال الاعمال الناجحين ، ولكنه لم يكن من المقامرين الذين يبحثون عن الثراء والشهرة ، بل كان انسانا خيرا هاله ما شاهده فى أواخر القرن الثامن عشر من المساوىء الاجتماعية التى تسببت فيها الرأسمالية ، فاشترى فى عام ١٧٩٩ مصانع للغزل فى مدينة نيولانارك (على نهر كلايد)

---

(١) S. and B. Webb ; The Consumers' Cooperative Movement, (London 1931) P. 28.

ليديرها طبقا لنموذج مثالى رسمه فى ذهنه (١) ، وكان جل همه مساعدة الطبقة العاملة وتحسين حالتها ، عن طريق تخفيض ساعات العمل مع رفع الاجور ، واختيار الاحداث الذين يعملون فى المصنع من ذوى السن المرتفع ، وقد أثبت بذلك أنه على الرغم من ارتفاع تكلفة الانتاج ؛ قد استطاع أن يحقق ربحا ، ثم أخذت مساعدته للطبقة العاملة تمتد خارج المصنع ، فبنى لهم منازل وأصلح القديم من منازلهم ، وفتح المدارس للاطفال والكبار وكان يحرص دائما على أن يقرن عمله هذا بدعوة رجال الاعمال فى حرارة وقوة الى أن يحذوا حذوه ، ومطالبة المسئولين بالاصلاح الاجتماعى فى شتى النواحى ، ولكنه مع هذا لم يكن ثوريا أو انفعاليا فى مطالبه

كانت محاولات أوين الاولى محاولات انسانية مثالية ، فكانت تجد لذلك جاذبية لدى الكثيرين فى داخل انجلترا وخارجها ، وقد شجع هذا أوين ـ مع معارضة شركائه ـ على تحديد الارباح التى تدفع لرأس المال المستثمر (٢) ، وكأنه بذلك كان يحاول أن يخلق علاقة جديدة بين الارض والعمل ورأس المال ، فقد كان يعتقد أنه يضع مثلا يحتذى به غيره من الرأسماليين ، ونسى أن الروح المثالية التى كانت تسيره هو لم تكن هى الروح السائدة فى مجتمع غلبت عليه الاهداف المادية ۰ واستأثرت بمقدراته طبقة أصحاب النفوذ المادى والسياسى ۰

وكان أوين يعتقد أن شخصية الفرد تكيفها البيئة والظروف المحيطة به ـ وهو اعتقاد صائب فى رأينا ـ ولكن بشرط أن تكون الظروف ذات أثر شامل وجزء جوهرى من بقية المؤثرات الاجتماعية الاخرى كما كان يعتقد ان النظم التى أدخلها فى مصانع نيولانارك ستوجد مجتمعا صغيرا كاملا ومثاليا ۰ ولما نجح مشروعه فى أول الامر اعتقد أن التعاون ـ لا المنافسة الحرة ـ هو مفتاح التنظيم الصناعى الامثل ، وظن أنه يستطيع تطبيق نظامه على جميع أنواع النشاط الانتاجى ، وأن المعاملة الطيبة لطبقة العمال باعث قوى يدفعهم الى تحسين كفايتهم ، وأن من الحمق أن يعامل أصحاب الاعمال عمالهم بخلاف المعاملة التى اتبعها معهم (٣) ۰

الى هنا كان روبرت أوين مجددا ومصلحا واجتماعيا ناجحا، بل

---

(١) B. Potter (Mrs. Sidney Webb) ; The Cooperative Movement in Great Britian (London 1904) PP. 120-135.

(٢) جاك بيلى : المرجع السابق صفحة ١٣

(٣) Margaret Cole ; Robert Owen of New Lanark ; (Lond. 1936) PP. 24-26.

لا نبالغ اذا قلنا انه كان المبشر الاول بمبادىء حســـن الادارة الصناعية وأسس رفع الكفاية الانتاجية للعمال بالطريقة العملية والسيكولوجية ، ولكن أوين لم ير فى نفســـه مجرد مصـــلح اجتماعى أو ادارى ناجح ، بل ترك العنان لعاطفته ومثله ، ولم يشأ أن يقف جامدا ازاء التطور السىء الذى آلت اليه الحالة الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة بعد الحروب النابليونية ، من الفقر والبؤس والاجـور المنخفضة والبطـالة والامراض المتفشية ، وبخاصة بعـد « أن فقد الثقة برجال السياسة والمسئولين » (١) ٠

وهنا تظهر لنا نقطة تحول خطير فى فلسفة أوين ، فقد نادى بأن دفع الاعانات للعاطلين اهدار للكرامة الانســـانية ، وضياع للاموال العامة ، وأن تلك الاموال يمكن استخدامها فى بناء مجتمعات نموذجية لتشغيل هؤلاء العمال وايوائهم وتعليمهم واطعامهم ، وهذه المجتمعـــات أو المستعمرات أو الوحدات الجماعية Communities تستطيع أن تنتج الغذاء والكساء اللازم لاعضائها ، فتحقق لنفسها الاكتفـــاء الذاتى بعد أن تقف على أقدامها ، وبذلك تعفى الخزانة العامة من أعباء الاعانة ، وتوفر المال الذى يمكن استخدامه لانشاء عدد آخر من الوحدات الجماعية ، لا للعمال العـــاطلين فحسب وانما لجميع العمال ٠ (٢)

على هذا الوضع كان أوين يتصور الخطة اللازمة لاقامة مجتمع رشيد منظم يقوم مقام نظام الرأسمالية الحرة ، وكان يتخيـــل ان مستعمراته التعاونية الصغيرة سوف تنتشر فى جميع أنحـــاء البلاد ، ثم بعد ذلك فى جميع أنحاء العالم ، كان كلما وجد معارضة من « الاليت » الحاكمين لصيحته ومطالبته بالتشريعات الاصلاحية ازداد اقتناعا بفكرته واندفاعا الى التحمس لها (٣) ولم يعدم هـــذا الرائد الاول للفكر التعاونى أن يجد مؤيدين لآرائه ، وخاصـــة ممن قاموا بشتى المحاولات لتطبيق مبادئه ، سواء بكامل وضعها الذى تصوره أوين وبنى عليه تصميمه ، أو مع تعديلات اقتضتها التجربة العملية ٠

تقدير فلسفة أوين وآثارها

ويلاحظ أن أفكار أوين بصورتها هذه كانت تنطوى على عنصر من عناصر الشيوعية المسيحية ، ويقصد بها المعيشة الجماعية التى تسيرها المثل المسيحية ، واذا كانت نماذج مستعمراته التى أقامها

---

(١) المرجع السابق صفحة ١٤ ـ ١٥ Jack Baily
(٢) مارجريت كول : المرجع السابق صفحات ٣٨ ـ ٤٠
(٣) ـ بياتريس بوتر (B. Potter) المرجع الســـابق صفحة ٢١١ ـ ٢١٥ ٠

قد فشلت من حيث كونها أسلوبا عمليـــا للمعيشة التعاونية ، فقد كان هذا الفشل لانها لم تنشأ من صميم الحاجة الماســـة عنـــد هؤلاء الذين اشتركوا فيها ، بل كانت من وحى أحـــلام الداعين للحركة ؛ وهـــــذا أمر يجب أن يأخذ حظه من الاعتبار والتقدير عند من يحاول أن يوجد مجتمعا مثاليافيأسلوب معيشته بمعنى أن عليه أن يقدر من هم المشتركون في هذا المجتمع وقـــد كان أوين مبالغا فى التفاؤل عندما تصور أن الفقراء والعـاطلين يمكنهم أن ينتظموا فى مجتمع تعـاونى مثالى ، وفاته أن الفقـــر والجهل يصحبهما انحطاط فيالمستوى الخلقى والنضوجالاجتماعى وأن ذلك يستحيل معه أن ينتظم الفقراء والجهلاء فى مجتمع عالى المثل والقيم ما لم يصحب ذلك رقابة ودعاية وتوجيه مســـتمر لبث الروح الجماعية فيهم .

وقد تعددت آراء المؤرخين فى تفسير أسباب فشل محـاولات روبرت أوين وانهيار فلسفته ، فمنهم من اتهم الطبقة الحاكمة بأنها كانت السبب فى معارضة مشاريعه وتعطيلها ؛ ومنهـــم من أرجع سبب الفشل الى عدم النضوج الاجتماعى وقتئذ ، ومنهم من اتهمه بالمثالية المتطرفة ... ومنهم من ذهب غير ذلك من الآراء ؛ ولكن هؤلاء المؤرخين كانوا فى بحثهم عن أسباب الفشل يسيرون ضمن اطار مطبق مغلق ، وعلى هدى منطق واحـد أساســـه الاعتراف بفضل الافكار التى كان ينادى بها أوين ويسعى الى تحقيقهـــا . والاشادة بمثله العليا وجهوده المتصلة على أساس أنهـــا كانت محاولة دفعه اليها حب الخير والرغبة فى الاصلاح ، وكان لابد لها أن تنجح لو كانت الظروف مواتية لنجاحها ، وفى غمرة هـــذا التبجيل والاحترام لآراء أوين أغفل المؤرخـون جانبا هاما يعتبر – فى رأيى – العنصر الاساسى الذى تولدت منه أسباب فشــل المستعمرات النموذجية التى حاول أوين أن يقيمها ، ذلك أن المجتمع البريطانى فى تلك الفترة كان يسير بقوة ديناميكية نحو نظـام الانتاج الكبير ، وكان الهيكل الاقتصادى الذى أوجدته الثـــورة الصناعية يستند بكامل قطاعاته على الضخامة فى الانتاج والتوزيع ولم يكن ثمة سبيل بعد أن أرست الثورة الصناعية قواعدها الى العودة الى نظام الانتاج الصغير أو النظام الحرفى ، بعـــد أن اتضحت المزايا العديدة لوفورات الانتاج الكبير .

هذه القوة الاقتصادية الديناميكية كانت تسير بالمجتمع اقتصاديا الى الامام ، وكان من اللازم الحتم أن تدفع معها نظام الحياة الاجتماعية الى الدرجة التى تحقق التجاوب بين التنظيم الاقتصـــادى الجديد وأسلوب المعيشة ، فاذا أتى انسان وسط هذا التيار الجارف وحاول اقامة مستعمرات صغيرة تهدف الى الاكتفاء الذاتى ؟ ثم زعم أن هذا

هو الاسلوب الامثل للحياة الاجتماعية والاقتصادية ؛ فانه بذلك يكون كمن يسعى الى تحقيق معركة « رجعية » من الناحية الواقعيــة ؛ وهذا ما فعله (أوين) فقد كان يريد العود الى تقســيم الهيكل الاقتصادى الى قطاعات وجزئيات صغيرة يقوم كل منها بالانتاج فى حدود طاقة محدودة ، ولا شك أن محاولة كهذه أضعف من أن يكتب لها مجرد البقاء أمام التطور الاقتصادى الشامل الذى بدل حيــاة المجتمع كله وأوجد دولة قوية تفرض عليها مصلحتها القومية الابقاء على نظام الانتاج الكبير ، بل العمل على ازدياد حجمه وضخامته . لهذا لم يكن نظام أوين يصلح بديلا للنظام الرأسمالى القائم وقتئذ ، ولكن تجاربه كانت لها ناحية هامة من نواحيها ، وهى الايمــان الذى كان يدفعه اليها والحماس الذى أظهره هو وأتباعه فى الدعوة اليها واغراء الرأى العام بها ، وقد تمخضت تلك التجارب عن ظهور صعوبات عملية ، وكانت فى أول الامر تخضع للتبديل والتنقيح فى عدد من الآراء المبعثرة غير المحكمة من ناحية العمل والتخطيط ، ولكن الايام جعلت من هذه التجارب والآراء مادة تبلورت منهــا الآراء التعاونيــة التى تتجاوب من الناحية العملية مع مطالب الاقتصاد الحديث والمجتمع الديمقراطى المنشود .

لقد خلف لنا أوين واتباعه تراثا فكريا قيما من المبادىء والطرق والاساليب التعاونية لا يمكن انكار آثاره فى تطور الحركة حتى صارت الى ما صارت اليه فى الاحقاب التالية .

لقد كان أوين يهدف أول الامر الى مساعدة العاطلين ، ثم اتسعت أفكاره وامتدت لتشمل الانسانية جمعاء ، واليوم نجد التعــاون الحديث قد انتشر فى جميع بقاع الارض على اختــلاف صــوره وأشــكاله ، واذا كانت مستعمرات أوين النموذجية قد فشــلت فان فكرة « الورشة التعاونية » أو « المصنع التعاونى الصغير » وفكرة « النقابة التعاونية » قد تولد منها الشعور بأن فى استطاعة العمال أن يكونوا أرباب أنفسهم بدل أن يشتغلوا أجراء عند غيرهم ، وقــد قام فريق من أتباع أوين بمحاولات لانشــاء جمعيات تعــاونية استهلاكية ، كما اتخذت مكاتب العمل التى أنشأها وسيلة لتبادل سلع منتجة تعاونيا بأخرى أنتجتها وحدات مماثلة وبمعدل تبــادل على أساس قياس ساعات العمل . وبمرور الايام أثبتت التجارب العملية أن التعاون الاستهلاكى هو أكثر أنواع التعاون فرصــة فى النجاح ، لانه لا يحتاج الى تمويل ضخم ، ولانه تقل فيه المخاطر ويسهل اقامة وحداته ، ولكن أوين عــلى الرغــم من أنه كان يؤمن بأهمية المتجر الاستهلاكى ، لم يكن يعترف به كنقطة ابتداء فى أية خطة من خططه ، وقد عبر عن هذا الاتجاه بهــذه الجملة المأثورة

المشهورة « المتجر لا يبنى مجتمعا ، ولكن المجتمع فى امكانه أن يبنى متجرا » (١) ٠

معاصر أوين وأتباعه :

لا شك أن الافكار التى كان ينادى بها روبرت أوين ، والتجارب الاجتماعية التى كان يقوم بها كانت تحتاج الى دعاية واسعة النطاق بين أوساط العمال حتى ترسخ فى أذهانهم فكرة المعيشة التعاونية، لانها كانت الشرط الاول لنجاح تجاربه ، كما كانت تحتاج الى دعاية واسعة بين الطبقات والطوائف الاجتماعية الاخرى لكى تحظى حركته بتأييدهم المادى والمعنوى ، ولكن يبدو مما كتبه مؤرخو حياة أوين أنه كان دائم التعصب لافكاره الشخصية ، فكان يقحمهـا فى كل مناسبة وعلى الرغم من قدرته على الاقناع واخلاصه فى نواياه وحماسه فى خدمة الغير وعدم ايثار نفسه أو مصالحه بشىء مما يتصل بالاثرة والانانية ، فانه فقـد عطف رجال الكنيسة والسياسيين وغيرهم من الشخصيات البارزة ، وكان ذلك بصفة خاصة حينما تعمد عام ١٨١٧ مهاجمة جميع أنواع الانظمة الدينية ، وحينما أعلن فيما بعد آراءه (الخارجة) الخاصـة بالزواج ٠٠ ولم يكن ديمقراطيا (بالمفهوم السياسى) ولا مؤمنا بالحكم النيابى ، بل كان مبالغا فى التفاؤل ومفرطا فى الايمان بصواب آرائه حتى لقد اعتقد أن جميع ذوى النفوذ والثراء سيتلهفون على تنفيذ خططه فور توضيحها لهم (٢)

وقد كان من حسن حظ الحركة التعاونية فى بريطانيا أن ظهر بين المعاصرين لروبرت أوين رجال بذلوا جهودا مثمرة فى سـبيل نشر الفكر التعاونى ، وقاموا بتجارب لتشجيع النشاط الاقتصادى التعاونى لا كما صممه أوين فى « مستعمراته » ، بل كما كانت تقتضى الظروف المحيطة والحاجات المباشرة ، ومن بين هؤلاء اشتهر اثنان يجدر بنا أن نتحدث عنهما هما الايرلندى وليم تومسون (١٧٧٥ — ١٨٣٣) William Thompson والطبيب الانجليزى وليم كنج (١٧٨٦ — ١٨٦٥) Dr. William King فهذان لم يتقيدا بالتعصب للافكار التى أشاد بها أوين ، وانما اكتفيا « بالروح التعاونية » فى آرائه ومشروعاته، وأخذا ينشران الدعوة للاصلاح الاجتماعى التعاونى عن طريق المنظمات والجمعيات والنشرات والمحاضرات ، فكان لجهودهم أثر عظيم استفادت منه الحركة التعاونية ، فتحولت من مجرد تجربة أو اسلوب الى فلسفة اقتصادية اجتماعية ٠ وسنورد فيما يلى نبذة عن كل منهما نتوخى فيها تحليل أفكارهما وتقدير جهودهما ومدى اسهامهما فى الفكر التعاونى ٠

A Community could build a store no store could build a Community

(١) — جاك بيلى : المرجع السابق صفحة ١٦

(٢) — هول — واتكنز : المرجع السابق صفحة ٥١

وليم تومسون : (١٧٨٠ - ١٨٣٣)

أما وليم تومسون فيتميز بين معاصريه بسعة اطلاعه ودراسته العميقة للكتابات والنظريات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ٠ فقد عاش مدة في منزل الفيلسوف الاقتصادى بنثام (١) ودرس الآراء الاقتصادية المعاصرة واختلط بأصحابها مثل ريكاردو ، وجون ستيوارت ميل ووالده جيمس ميل ، ولكن يبدو « أن التأثير الاكبر فى أفكاره جاءه من وليم جودوين الفوضوى وروبرت أوين الشيوعى » (٢) وقد استقى تومسون مبادئه عن أهداف التنظيم الاجتماعى من بنثام ، وهى تقوم على فكرة أكبر قسط من السعادة لأكبر عدد من الافراد كما تشبعت آراؤه عن الحكومات بأفكار جودوين (٣) الذى يعتبر الحكومة قوة منظمة من فريق الأغنياء لنهب الفقراء ، واعتمد فى اقتراحاته للاصلاح الاجتماعى على فكرة أوين فى انشاء وحدات جماعية من العمال ، ثم أضاف الى كل هذا ايمانه بنظرية « العمل أساس القيمة » التى جعل منهـا العامل الرئيسى فى أغلب دعاياته وكتاباته ٠

ومن ذلك يتضح أن تومسون لم يكن مجددا فى آرائه ، وانما كانت هذه الآراء مزيجا من عدة فلسفات ٠ وحتى نظرية العمل أساس القيمة التى كان لها بريق وجاذبية على لسان تومسون لم تكن بالمستحدثة ، فقد سبقه فى نشرها غيره أمثال توماس أكوينا (Thomas Aquina) فى القرن الثالث عشر ، وجون لوك (John Locke) فى القرن السابع عشر ٠ ولكن الذى يثير اهتمام الباحث فى تاريخ التعاون هو أن وليم تومسون استخدم تلك الفلسفات والنظريات التى اقتبسها من غيره فى اثارة حماس الطبقات العاملة ، وافهامها أن لها كيانا اجتماعيا وحقوقا سياسية

---

(١) - Jeremy Benathm من أشهر الفلاسفة الانجليز فى القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر وهو رائد المدرسة النفسية (Utilitarianism) التى كانت الاساس الفلسفى لكثير من النظريات الاقتصادية فى عصره وبخاصة نظريته فى المنفعة المتناقصة

(٢) - هول - واتكنز : المرجع السابق صفحة ٥٢ - ويبدو أن المؤلفين يستعملان لفظ «الشيوعى» تجاوزا لاكما أصبحت الشيوعية تعرف اليوم ٠

(٣) - وليم جودوين (William Godwin) من معاصرى تومسون - بدأ حياته قسيسا ثم سرعان ماانقلب فوضويا ثائرا على الدين ومبادئه - وشجعته الثورة الفرنسية على الكتابة فى الفلسفة السياسية فلمع فيها ككاتب ناجح رغم المحاولات التى بذلت لايقاف كتاباته الفوضوية ٠

وأهمية اقتصادية ، كما أفهم العمال عن طريق الدعاية المستمرة بالخطابة والنشر أن التعاون خير ضمان لحصولهم على ثمرة عملهم وجهدهم ، وأنه يحول دون أن ينهب منهم أصحاب العمل هذه الثمرات ، أما السبيل الى ذلك فهو أن يسعى العمال تدريجيا عن طريق العمل فى وحدات جماعية تعاونية الى الوصول للاكتفاء الذاتى فى جميع أنواع الانتاج ، وبذلك تنتفى حاجتهم الى الرأسماليين أو الملاك الزراعيين ٠

وجدير بالذكر أن تومسون على الرغم من أنه كان يعتقد صواب نظريته « العمل أساس القيمة » وعلى الرغم من أنه تأثر بفلسفة جودوين ، لم يكن من دعاة تغيير النظام الاقتصادى عن طريق العنف بل كان ينادى دائما بأن التعاون ينبغى ألا يهدم القيم الاقتصادية القديمة الا اذا خلق بدلها قيما جديدة ، وأن السبيل الى حرمان الملاك من نفوذهم وملكياتهم هو بناء مجتمع جديد مستقل عن تلك الملكيات(١) ، كما كان يرى ضرورة التجاء التعاونيين الى الحكومة لحماية حركتهم البناءة (٢) ٠ ثم أراد تومسون أن يكون عمليا أكثر من أوين فى تقديره لرأس المال اللازم لاقامة « مستعمرة » تعاونية ، ذلك أنه بينما كان أوين يقدر المال اللازم بربع مليون جنيه ، كان تومسون يرى أن ٦٠٠٠ جنيه تكفى لانشاء المستعمرة (٣) ، وأن من الافضل الحصول على هذا المبلغ من الفائض لدى الجمعيات التعاونية بدل استجداء المحسنين وفاعلى الخير ٠ ولكن هذا المبلغ على الرغم من ضآلته الظاهرية كان أكبر من أن يتخيل العمال أنهم يستطيعون تدبيره من دخولهم الضئيلة بل ان جميع الآراء الرنانة التى نشرها بينهم تومسون كانت من القصور بحيث لم يتبين العمال منها الطريق العملى لتدبير المال

---

(١) R. J. Pankhurst ; William Thompson, 1775-1833. (Watts, Co., London 1938) من خير التراجم لحياة وليم تومسون

(٢) ــ هول ــ واتكنز : المرجع السابق صفحة ٥٦ ــ ونلاحظ أن هذا من ضمن المبادىء التى عارضتها الحركة التعاونية فيما بعد ــ كما سيرد تفصيله فى الفصول المقبلة ٠

(٣) ــ جاء فى محاضر المؤتمر التعاونى الثالث فى لندن (١٨٣٣) « أوضح مستر تومسون لماذا لم تتخذ أية خطوات لانشاء المستعمرة حتى الآن ٠٠٠ ان المستر أوين لم يوافق أن يقترن اسمه بأية لجنة تفكر فى بدء المشروع بمبلغ يقل عن ٢٤٠ ألف جنيه ٠٠ قال مستر أوين أنه رغم تقديره الكبير لمستر تومسون ، يرجو أن يؤكد له أن مبلغ ستة آلاف ولا عشرين الف ولا حتى سبعين الف جنيه لن تكون ذات جدوى ٠٠٠ » من مقتطفات منشورة فى كتاب T. W. Mercer Cooperation's Prophet ; (Cooperative Union Ltd. Manchester (1947) P. 148.

اللازم ، فوجدوا أن عليهـــم أنفسهم أن يكتشفوا الخطـــوة الاولى للتكوين الرأســمالى اللازم ، ثم كان للدكتور وليم كنج الفضل فى نشر هذا الاكتشاف بين التعاونيين فى عصره ٠

وليم كنج : (١٧٨٦ ـ ١٨٦٥) ٠

جمع الدكتور كنج فى شخصيته بين خصائص الرجل العملى من حيث كان طبيبا ناجحا ، وبين النزعة الى الخير والرغبة فى مساعدة الفقراء ، من حيث تولدت فيه هـــــذه النزعة عن طـريق كثرة اتصاله بهم بحكم مهنته ، ولعل أهم ما ساهم به كنج فى ميـــدان الدعوة والدعاية للتعاون هو نشر مجلة صغيرة باسم « التعاونى » The Cooperator فقـــد اكتســـبت هـــذه المجـــلة فيمـــا بعد شهرة واسعة بسببماكانت تحتوى عليه أعدادهامنالارشادات العملية الكثيرة ، ومن أنباء انتشار ونجاح التجارب التعـــاونية فى شتى أنحاء البلاد ٠ ولم يكن كنج يلجأ الى استخدام الالفاظالرنانة والفلسفات المجردة والنظريات الذهنية التى يعوزها التطبيق ، بل كان يستعمل الاسلوب المبسط المعقول الذى يسهل فهمه علىالطبقة العاملة ، وبذلك خدم الهدف الذى كان يرمى اليه بنشر هـــــذه الدعاية ، وهو تثقيف الطبقة العاملة وتلقينها مبادىء التعـــــاون واقناعها بفائدته ٠ وكان المبدأ الذى ســـار عليـــه كنج فى كل كتاباته ، وبدأ به أول عدد من مجلة « التعاونى » هو : (المعرفـة والاتحاد هما قوة ، والقوة الموجهة بالمعرفة تؤدى الى الســـعادة والسعادة هى هدف بنى الانسان) (١) ، وقد ظل هـــذا المبدأ شعار المجلة طيلة مدة اصدارها ٠

وقد بين كنج الجانب العملى لفكرته فى التعـــــاون عندما شرح كيفية تكوين جمعيات تعاونية صغيرة أولا ، تباع فيها المنتجـــات البسيطة التى تنتجها جمعيات الانتاج التعـــاونى ، وتكون فى نفس الوقت وسيلة لجمع عدد من الاعضاء ، ثم تصبح بعد ذلك مصدرا للحصول على الاموال اللازمة لانشاء « المستعمرات » النموذجية ٠٠ وكان يخاطبالعمالعندما قال فى مجلتهبأسلوبهالمبسط الواضح(٢) « العمال المتحدون يجب أن يكونوا مستقلين ، فلا بد أن يدخـــروا ويدخروا ويدخروا لتكوين رأس مال جمـــاعى ، ليكن رأس مالهم

---

(١) «Knowledge and Union are power. Power directed by knowledge is happiness. Happiness is the end of all creation.»

(٢) ـ نشرت فى كتاب « نبى التعـــاون » السابق الاشارة اليه ٠
The Cooperator : No. 8. Dec., 1, 1828.

هـــذا سيدهم ! انه لن يخطئهم ، أو يرهقهـــم ، أو يلقى بهـــم فى الخارج ٠٠٠ » وهكذا كان كنج يؤكد على العمال مرارا أن تجميع المدخرات الصغيرة هو السبيل لتكوين رأس المال اللازم ٠ وفى ذلك يقول : « ان الانسان لايحتاج لاكثر من أجره وزميل أمين ليبدأ عمله واذا وفق هذان الشخصان الى أن ينضم اليهما ثالث حق لهمـــا أن يطمئنا الى قوة الرابطة التى تربط ثلاثتهم ، لانه يصعب فصم عرى مثل هذه العلاقة ، وعندئذ يجوز لهم الاكتتاب أسبوعيا لتكوين رأس مال مشترك بينهم ليتجروا فيه سويا بشراء البضائع اللازمة لعملهم ، ويقتصدون بهذه الطريقة قليلا من المال يضيفونه الى مالهم المشترك الذى جمعوه فى بادىء أمرهم » ٠

« واذا انتهج عدد آخر من العمال نهجهم ، كان هناك احتمـــال فى أن يقدموا على عمل أكثر أهمية ، فقد يمتلكون مخزنا خاصـــا بهم يتعاملون فيه بكل ما يحتاجون اليه ، ويتنافسون مع المحـــلات الاخرى فى خدمة الجمهور ، فاذا زادت معاملاتهم زادت أرباحهموزاد بالتالى رأس المال ؛ وحينئذ يمكن توظيفه فيمـــا هو أكثر نفعـــا للجمعية ، فاذا كان هناك طلب مربح على سلعة معينة فان الجمعية قد تتجه نحو انتاجها،واذا كانت الارباح الناتجة من السلعةلاتتناسب مع الجهد المبذول فى صنعها ، فان الاعضاء قد يلجأون الى زراعـــة الاطعمة التى يحتاجون اليها عن طريق شراء أو استئجار الارض ٠ وبذلك يصبح بعضا منهم رعاة بدلا من صناع » (١)

وكتب فى العدد الثامن من مجلته الصادر فى أول ديســـــمبر سنة ١٨٢٨ مقالا بعنوان : « الاسس الثلاث للتعاون » : العمل ــ رأس المـــــال ــ العــــلم The Three Essentials of Cooperation ; Vir. labour, Capital, Knowledge
وقد أوضح فيه انه اذا أرادت الجمعيات التعاونية استقلال أعضائها فيجب عليها أن تثبت أنها تحتوى على الاساس الذى يبنى عليه كل استقلال فى العالم ، ذلك الاساس هو العمل ، فالعمل هو كل شىء هو بمثابة القلب من الجسد ، والحجر الاساسى للبناء ، هو ينبوع الحياة ؛ والعمال وحدهم القابضون على زمامه ، فيجب أن يستفيدوا به لمصلحتهم دون الآخرين ٠ ثم استطرد شـــارحا لهم : كيف أن رأس المال الذى هم فى حاجة اليه ، هو نتيجة عمل مدخر oduce of Lrbour Savedup فعليهم أن يدخروا جانبا من ناتج عملهم اذا أرادوا أن يمتلكوا رأس المال ليصبحوا سادة أنفســـهم ، فرأس المال يجب أن يقترن بالعمل ليكون منتجا » (٢) ٠

---

(١) و (٢) أوردنا هذه المقتطفات دون اختصـــار لاعتقادنا فى أهميتها التوجيهية ٠

« وفى آخر عدد من مجلته الصادر فى أول أغسطس سنة ١٨٣٠ تكلم عن التعـــليم والادارة (Exducation & Mangement) وخاطب أنصار التعاون قائلا : « كما انه لا يمكن لانصار التعـــاون الحصــــول على أهدافهم بدون تعليم ، كذلك لا يتسنى لهم تحقيق أمانيهم من غير حسن الادارة ، ونصحهم بأن النجــاح فى التجـــارة يتوقف على حسن الادارة فى عمليات الشراء ـ كما وكيفا ـ فمن جهة هناك مزايا تنجم عن الشراء بكميات كبيرة ، ومن جهة أخـرى هناك خسائر تنتج من ركود البضاعة • ان سر النجاح فى التجارة قائم على سرعة تصريف البضائع ، فرأس المال الصغير الدائر كثيرا ما يحقق أرباحا أكثر مما يحققه رأس المال الكبير الجامد ، كما طالب فى هذه المقالة بالبيع بالنقد ودقة امساك الدفاتر • »

يتضح مما تقدم أن كنج على خلاف « أوين » لم يعتمد عـــلى مساعدة الأغنياء فى تحقيق أهدافه ، بل اعتمد على جهـــود العمال وأوضح لهم أن فى استطاعتهم تحقيق الاهداف المرجوة اذا اتحدوا ونظموا صفوفهم ، وتمكنوا من محو الجهالة المتفشية بينهم ، وهـذا هو ملخص الاهداف والطرق التى ينبغى أن تسير عليها الجمعيات التعاونية فى رأى كنج كما أوردها فى العدد السادس من مجلته •

أ ـ الاهداف :

١ ـ أن يعمل الاعضاء على حماية أنفسهم ضد الفقر •

٢ ـ أن يحصلوا على جانب أكبر من الراحة فى معيشتهم •

٣ ـ أن يتحرروا من سيطرة رأس المال عن طريق جمع رأس مال مشترك بينهم •

ب ـ وسيلة تحقيق هذه الاهداف :

١ ـ جمع رأس مال مشـــترك عن طريق أن يدفع العضــــو ستة بنسات كل أسبوع •

٢ ـ استعمال هذه الأموال فى أوجه مخالفة لما اعتادوا عليهــا فيما مضى ، وذلك عن طريق استخدامهـــــا فى التجارة بدلا من استثمارها فى صناديق التوفير •

٣ ـ اذا تجمع رأس مال كاف يستخدم فى الانتـــاج لمصــلحة الجمعية •

٤ ـ اذا تجمع رأس مال أكثر من ذلك يســـتخدم فى شراء أرض ليعيش الجميع عليها •

٥ – اذا أخذ رأس المال فى التزايد فان هـذا يؤدى بالتدريج الى توظيف جميع الاعضاء والانتفاع بجهودهم فى أحسـن الطرق المنتجة ·

ولكن كنج كان ضيق الافق عندما حدد صفات الاعضاء بقوله: « ان جميع الاعضاء يجب أن يكونوا من العمال ، بل وأن يكونوا من العمال المهرة الكاسبين » .

ففى رأينا أن مثل هذا التوجيه كان عائقا دون انتشار الفكر التعاونى ، بل كان من المحتمل أن يؤدى الى ايجاد روح انفصالية أوتفرقية بين أفراد المجتمع · وسـوف نبين فى الفصـول التالية لماذا نصت المبادىء التعاونية التى انتشرت فيمـا بعد على فتح باب العضوية للجميع ، وقد أورد كنج عددا من المبـادىء المثالية التوجيهية كانت بمثـابة دعامات ثقافية للطبقة العـاملة ولرواد التعاون ، وعلى الرغـم من أنه لم ينص على ضرورة اتباعهـا بحذافيرها فى الحركة التعاونية كاشتراطات للعضوية ، الا انهـا ظلت ضمن البرنامج الثقافى والارشادى لكل جمعية تعاونية مخلصة للمبدأ وللحركة ·

تجربة روتشديل :

فى الفترة بين عـام ١٨٣١ – ١٨٣٥ قامت فى انجلترا عـدة مؤتمرات تعاونية لنشر مبادىء «أوين» وبحث القواعد العملية التى يمكن اتباعها لتحقيق أهداف الحركة التعاونية · وكانت هـذه الاهداف فى تلك الفترة تحمل طابع المبالغة فى المثالية والتفاؤل ، ولم يكن أمام المتباحثين بداية واحدة للحركة التعاونية ، بل عـدة بدايات وعدة محاولات وقعت فى أنحاء البلاد ، واذا كانت المحاولات التى بذلت والمؤتمرات التى عقدت لم تتمخض عن نتـائج ايجابية ناجحة ، بل فشل الكثير منها ، الا أن الفكرة التعاونية اسـتمرت حية فى الاذهان تنتظر من يرسى قواعدها على أساس عملى مستقر · على أن تلك المحاولات والمؤتمرات أثمرت فى جانب من جوانبهاوهو خلق شعور بوحدة الاهداف على الرغم من اختلاف الآراء فى وسائل تحقيقها ، كما أنها أوجدت نواة خلق اتحاد تعاونى يرأس الجمعيات التعاونية التى كانت كل منها تنظم أمورها بنفسها ·

وكانت مدينة روتشديل فى شمال انجلترا من المدن التى لحقت بها المساوىء السـوداء التى نجمت عن التنظيم الصناعى فى أوائل الثورة الصناعية من انخفاض فى الاجور وبطالة مزمنة ، واضرابات، واستدانة ؛ وسوء تغذية ، وانحطاط فى المستوى الصحى · وكان عمال النسيج اليدوى بالمدينةقد حاولوا اقامةجمعية لهمعام ١٨٣٠(١)

(١) – كانت تسمى « الهيئة الاشتراكية » Socialist Institution

ولكنها سرعان ما فشلت كما فشلت غيرها من الجمعيات الاولى .

ثم قامت محاولة ثانية عام ١٨٤٣ عندما اشتدت وطأة الظروف السيئة على عائلات الطبقات العاملة فى المدينة ، فتألفت جماعة رواد روتشديل «The Rochdale Society of Equitable Pioneers» لاعادة تنظيم الجمعية التعاونية ، وكانت الافكار الاولى لهؤلاء الرواد تعبر عن روح روبرت أوين من حيث كانت ميالة الى الاشتراكية مبالغة فى التفاؤل وآية ذلك أنهم جعلوا ضمن أهدافهم ما نترجمه بما يلى : « حالما تسنح الفرصة العملية بذلك ، ستقوم هذه الجمعية بتنظيم قوى الانتاج والتوزيع والتعليم ونظام الحكم ، أو بمعنى آخر ستقيم « مستعمرة » ذات اكتفاء ذاتى تضم ذوى المصالح المشتركة وتساعد الجمعيات الاخرى على اقامة مستعمرات مماثلة . (١) »

وفى ديسمبر ١٨٤٤ افتتحت الجمعية أبواب متجرها وسارت فى الطريق العملى ، على الرغم من أن بضاعتها كانت ضئيلة ، ورأسمالها كان ثمانية وعشرين جنيها جمعت من البنسات التى ساهم بها الاعضاء الثمانية والعشرين ، وبعد سنة من الجد والعمل والدعاية زاد عدد الاعضاء حتى بلغ ٧٤ ، كما كان الايراد ٧١٠ جنيه ورأس المال ١٨١ جنيها ، والفائض ٢٢ جنيها (٢) .

وليس هنا مقام الافاضة فى تاريخ جهود هذه الجمعية ، فهو معروف تشيد به جميع كتب التعاون ، ولكن الذى يهمنا من أمر هذه التجربة العملية أنها نجحت بفضل تمشيها مع الواقع الملموس، وسلوكها الطريق العملى الميسور ، وتجنبها أخطاء الجمعيات التى سبقتها . (٣) ولقد بلغ رقم مبيعات جمعية روتشديل التعاونية عام ١٩٥٢ ما يقرب من ٥ر١ مليون جنيه ، وعدد أعضائها ٦٠٣ر٢٩ عضو ، ورأس مالها نصف مليون جنيه ، وفائضها ٨٢٧ر٤٧ جنيه .. وهذا التقدم لم يتحقق الا على أساس الانتفاع بدروس الماضى ومعرفة أخطائه . فان رواد روتشديل تجنبوا البيع بالاجل لكى لايقعوا فيما وقع فيه غيرهم ، وصمموا على اعطاء عائد المعاملات للاعضاء منذ البداية ، فأثبتوا أن مشروعهم ناجح ومربح لمن يسهم فيه ، كما انهم اعتمدوا على أنفسهم وجعلوا الادارة فى أيدى الجميع ونجاح المشروع مسئولية الجميع ، وساروا الى الامام بطريق

---

(١) W. H. Brown ; Rochdale Pioneers, (Coop. Union, London) PP. 10-22

(٢) ــ جاك بيلى : المرجع السابق صفحة ١٨

(٣) ــ هول ــ واتكنز : المرجع السابق صفحة ٨٢ وما بعدها

النمو الحثيث والبناء المستقر ، ونبذوا خيالات الماضى فجاءتهم الثمرة التى يحصل عليها كل من يبذل مجهودا واقعيا ، ويزرع فى أرض خصبة ولا يتعجل حصاد زرعه أو ينتظر أن يجمع أكثر مما غرس ٠

ما بعد تجربة روتشديل :

فى عام ١٨٤٤ (عندما بدأت جمعية رواد روتشديل) كان الرأى العام البريطانى « يعتبر التعاون والاشتراكية دعوة واحدة وانهما لا يمثلان شيئين مختلفين » (١) ولعل هذا هو السبب فى أن الحركة التعاونية لم تحظ بتأييد كبير فى تلك المرحلة ، ولم يكن يدور بخلد التعاونيين فى ذاك الوقت أن الاشتراكية قد تعنى تأمين المشروعات الخاصة ، أو ملكية الدولة لعناصر الانتاج لأن الملكية الجماعية التى كانوا يهدفون اليها ــ أى الاشتراكية فى نظرهم ــ كانت ملكية جماعية محلية ، لمجموعة من الأفراد فى نطاق « مستعمرة » تقوم بالانتاج ، والتوزيع ، ونوع من الحكم المحلى والحياة العامة الجماعية للأعضاء المنتظمين فيها ، ويشمل هذا التنظيم بطبيعة الحال بناء المنازل التى « يمتلكها الأعضاء داخل المستعمرة ، واقامة وحدات الانتاج وامتلاك الأرض الزراعية ، وكل ما يحقق الهدف الاشتراكى التعاونى ٠ وكانت الرأسمالية فى نظر رواد التعاون الاوائل هى « العدو الذى يجب محاربته بكل سلاح يقع تحت أيديهم » ، ولهذا كانوا يرون أن من واجبهم القضاء على نظام الانتاج الرأسمالى القائم على دافع الربح ، واستبداله بنظام جديد للحياة يقوم على أساس الحرية والخدمة المتبادلة ٠ (٢)

ولكن هذه المثل سرعان ما اختفت عندما ارسيت الأسس العملية لمشروع روتشديل وثبت نجاحها وعندما اتضح ان اقامة مستعمرة جماعية نموذجية ذات اكتفاء ذاتى ضرب من الخيال ، وأنه لن يفيد الحركة التعاونية فائدة عملية ، صحيح أن رواد روتشديل اقاموا عددا من المنازل السكنية للأعضاء ولكنهم لم يقيموا مستعمرة مستقلة خارجة عن نطاق الحياة الاجتماعية السائدة ، وصحيح أنهم أقاموا جمعية انتاجية ومطحنا للغلال ولكنهما لم يكونا جزءا مكملا لمشروع مغلق ضمن مستعمرة متكاملة ، بل ترك مصيرهما للظروف العملية فاشترتهما مجموعة من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فيما بعد ٠

---

(١) G.D.H. Cole ; The British Cooperative Movement ; (Allen & Unwin, London 1951. P. 29).

(٢) G.D.H. Cole ; same reference ; PP. 29 and 30.

ومع مضى الزمن ثبت لرواد روتشديل أنه لا جدوى من التشبث بفكرة العمل لانشاء مستعمرة ومن ثم وجهوا جهودهم الى انشاء جمعية لتجارة الجملة تمتلكها وتديرها جمعيتهم الاستهلاكية بالاشتراك مع كل الجمعيات الأخرى الراغبة فى الانضمام الى المشروع ٠ وفعلا تم لهم ذلك ، وسرعان ما أثبت مشروع الجملة نجاح الفكرة ، وكان لهذا النجاح أكبر الاثر فى انتشار التعاون ونجاح أغلب الجمعيات فى عملياتها ٠

وبديهى أنه كان بانجلترا فىمنتصف القرن التاسع عشر جيل(١) جديد من التعاونيين لم يكن متأثرا بالافكار الخيالية التى نادى بها أوين وأتباعه ، ولا بالمثل الاشتراكية المسيحية المماثلة ولا بنوع او آخر من الاشتراكية الجماعية ، وهذا الجيل وجد فى الحركة التعاونية وسيلة عملية ناجحة للمتاجرة بأسلوب يحقق مصلحة الطبقات ذات الدخل الضعيف ، وذلك ببيع سلع جيدة مضمونة بسعر عادل ، بالاضافة الى كون الشاريع التعاونية سبيلا « لتثمير » المدخرات الصغيرة فى الحصول على العائد ٠ ولم يكن هذا الجيل متأثرا بالمثل التعاونية القديمة ، وانما تأثر بالآراء التى نشرها جون هيتشمل الذى يرجع اليه الفضل فى ادخال مبدأ جديد على أسس التعاون وهو جعل النشاط التعاونى مقصورا فى أيدى الجمعيات الاستهلاكية ، ونبذ فكرة التضامن بين المنتجين والمستهلكين فى ادارة الحركة التعاونية٠(٢) وقد جعل هيتشمل من «السيطرة الاستهلاكية» هذه فلسفة جديدة ، اجتذب بها الى جانبه ألوف المؤيدين ممن كانوا يتجنبون الحركة فيما سبق لتشبعها بأفكار أوين وبالاشتراكية المسيحية ، وعلى يد جون هيتشمل وجدت الحركة التعاونية رواجا جديدا مطردا للنمو ، واستمرت هكذا حركة تعاونية يغلب عليها الطابع الاستهلاكى حتى يومنا هذا ٠ (٣)

وفى ختام هذا التحليل التاريخى للحركة التعاونية بانجلترا ، يجدر بنا أن نذكر ــ فى عجالة ــ بعض التيارات الاجتماعية التى كان لها أثر مباشر أو غير مباشر على الحركة التعاونية ٠ ذلك لأن الفترة بين ١٨٧٠ ــ ١٩٠٠ كانت فترة تقلبات دورية نظرا لطبيعة النظام الاقتصادى من ناحية ، ولوجود عدد من المؤثرات السياسية الخارجية

---

(١) ــ أى بعد انقضاء مدة على دعايات أوين وأتباعه ٠ وبعد نجاح تجربة روتشديل خلال عشر سنوات أو أكثر ٠

(٢) كول : المرجع السابق ص ٣١ ٠

(٣) هذا طبعا مع الاعتراف بوجود بعض النشاط الانتاجى فى انجلترا اليوم ــ ولكنه جزء يسير اذا ما قيس بجوار مجموع النشاط الاستهلاكى لتجارة التجزئة ٠

من ناحية أخرى . (١) وقد كانت الحركة التعاونية فى تلك الفترة مهتمة بتنظيم نفسها وتقوية جبهتها لصالح أفرادها لا ضد المجتمع أو ضد طبقة معينة . لذلك أمن الأفراد جانبها وأصبح المسئولون والسياسيون يعترفون بفضلها كركن من أركان التنظيم الاجتماعى ، وانتفت الفكرة التى كانت عالقة بالأذهان قديما وهى فكرة ان التعاون حركة ثورية تريد قلب النظام القائم فى المجتمع . ومن ثم أصبح رجال الدين يباركون الحركة التعاونية،والسياسيون يمتدحونها والأهم من ذلك ، أن الاشتراكيين المعتدلين رأوا فيها صديقا يتفق رأيه مع آرائهم فى تطوير المجتمع عن طريق الاداة التشريعية والاتجاه به نحو مثل العدالة الاجتماعية والتقليل من الفوارق الطبقية .

ولعله من حسن حظ انجلترا فى تلك الفترة ، ومن حسن حظ الحركة التعاونية كذلك أن وجد فى كراسى الحكم وقتذاك مجموعة من السياسيين اقتنعوا بضرورة تحقيق الاستقرار الداخلى عن طريق ادخال التشريعات الديمقراطية اللازمة ، لكى تقوى الجبهة الداخلية وتأمن شر الثورات والانقلابات السياسية ، ومن ثم ظهر عدة تشريعات تعترف بحقوق العمال ، وتحرم تشغيل الأطفال دون سن معين ، وتمنح العمال الزراعيين حق الانتخاب ، هذا الى عدد آخر من التشريعات الديمقراطية ، وقوانين التعليم الالزامى الاجبارى (١٨٨٠) وجعل التعليم الأولى بالمجان (١٨٩١) وقوانين الصحة العامة ، والتشريعات المختلفة لتنظيم الحكومات المحلية .. الى غير ذلك مما يضيق المقام عن ذكره .

كل هذه الاتجاهات ساعدت على تجنيب المجتمع البريطانى شرور الانقلابات السياسية ، وأثبتت للرأى العام أن الديمقراطيه السياسية على الأقل يمكن أن تتحقق عن طريق الجهاز التشريعى القائم ، وأن الاعتراف بحقوق الطبقات العاملة أمرلابد منه أيا كان القائمون بالحكم . وفى هذا الجو من الاستقرار النسبى وانتشار التعليم والخدمات العامة المجانية ، وانتهاء روح الفردية التى سادت العصر الفيكتورى ، وانبثاق روح جديدة أساسها الاعتراف الشامل بالحقوق العامة.. كتب للحركة التعاونية البريطانية أن تسير قدما نحو تحقيق أهدافها العملية لخدمة جميع الاعضاء بغض النظر عن وضعهم الطائفى أو الطبقى .

---

(١) كظهور ألمانيا كدولة قوية بعد الاتحاد . وهزيمتها لفرنسا ومنافستها لانجلترا فى أوروبا وفى مناطق النفوذ . وتقربها من روسيا وامبراطورية النمسا .. مما جعل انجلترا تفكر فى ضرورة حل مشاكلها الداخلية وتقوية جبهتها لمواجهة الخطر الالمانى .

الفصل الثاني

مبادئ التعاون

المبادىء التى أقرتها المؤتمرات التعاونية الدولية

مؤتمـــرات أعـــوام ١٩٣٠ و ١٩٣٤ و ١٩٣٧

فى عام ١٩٣٠ عقد الحلف التعـــاونى الدولى مؤتمره الثالث عشر فى فينا ، ثم كونت لجنة خاصة لمراجعة مبادىء روتشديل ، والنظر فى وضع تعريف يحدد هذه المبادىء بحيث يمكن تطبيقها على خير الوجوه فى الحركة التعاونية . وكان من بواعث الحاجة الى هذه الدراسة أن الحلف كان ينتظم فى عضويته عدد مختلف مـــن الجمعيات يمثل أربعين دولة (١) وأن القانون النظامى للحلف ينص على أن يتبع الاعضاء مبادىء روتشديل ، وأن هذه المبادىء لم تحدد على وجه يسهل معه تطبيقها بل كانت صعوبة تحديدها من الاسباب التى دعت الى عقد هذا المؤتمر .

وقد قدمت اللجنة تقريرها الى المؤتمر التالى للحلف الذى عقد فى لندن عام ١٩٣٤ واقترحت فى هذا التقرير المبادىء الآتية على أساس أنها مبادىء روتشديل (٢) أو بعبارة أدق هى التفسيرات الحديثة لمبادىء روتشديل .

١ ـ الباب المفتوح للعضوية — Open Membership

٢ ـ ديمقراطية الادارة — Democratic Control

٣ ـ رد عائد المعاملات على أساس المشتريات
Patronage Refunds On The Basis of Purchases

٤ ـ وضع حد على سعر الفائدة على رأس المال
Limited Interest On Share Capital

٥ ـ التعامل بالنقد — Cash Trade

٦ ـ الحياد السياسى والدينى — Political & Religious Neutrality

٧ ـ التعليم التعاونى — Education in Cooperation

---

(١) Cooperative Congress at Vienna In Agenda of the Thirteenth International, 1930 PP. 28-29.

(٢) Report of Proceedings, Fourteenth Congress of the International cooperative Alliance at London, 1934. P. 77.

وقد أوضحت اللجنة أن المبادىء الأربعة الاولى تعتبر أساسية فى النظام التعاونى أكثر من المبادىء الثلاثة الاخيرة. وذكرت اللجنة عن هذه الثلاثة «مما لاشك فيه أنها تكون جزءا من نظام روتشديل، ولكنها تعتبر طرقا وظيفية وتنظيمية مهمة أكثر منها مبادىء عامة وان عدم الأخذ بها قد يؤدى الى هدم أهم مزايا التعاون» .

وقد قدم الأعضاء البريطانيون فى المؤتمر تعديلا على اقتراح اللجنة ، يرمى الى استبعاد المبادىء الثلاثة الاخيرة ، وكانت وجهه نظرهم فى ذلك أن التعامل بالنقد والتعليم التعاونى وان لم يكن ثمة شك فى أنهما جزءان مهمان من نظام روتشديل ، وأنهما على جانب كبير من الأهمية فى تنظيم وفى تقدم الحركة التعاونية ، الا أنهما ليسا مبدأين أساسيين تفقد المنظمات التعاونية أهم مميزاتها اذا لم تاخذ بهما ، وقد عززوا وجهة نظرهم بسبب آخر وهو أن من الأفضل اختصار المبادىء التعاونية . وهكذا رفض الأعضاء البريطانيون اقتراح اللجنة الأساسى فأعيد ثانية اليها على أن تقدم اقتراحها للمؤتمر التالى للحلف .

ثم عقد المؤتمر التالى فى باريس بفرنسا عام ١٩٣٧ ، وقدمت اللجنة تقريرها فقالت فيه (١) « ان اللجنة وقد واتتها الفرصة الكاملة لتستعرض ما قدمته جمعيات الجملة للمستهلكين وجمعيات العمال للانتاج ، والجمعيات التعاونية الزراعية ، والبنوك التعاونية ، لترغب فى أن تعبر عن اعتقادها بأن المبادىء السبعة التى سبقت الاشارة اليها ، مازالت تعتبر ضرورية وأساسية فى نظام روتشديل، وانه ليس هناك مايدعو الى الاخلال بوحدتها ، نتيجة للتقدم الصناعى والتجارى ، أو التغييرات التى طرأت أو تطرأ على طرق الاقتصاد ».

« وترى اللجنة فيما يتعلق بالبحوث التى أجريت على هذه المبادىء الأخذ بتفسير أقل جمودا فيما يتعلق ببعض أنواع الجمعيات التعاونية التى تختلف عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وهى التى كان الأصل فى نظام روتشديل الذى وضع لادارتها ، وعلى ذلك ترى أن يكون هناك نوع من التمييز بين المبادىء السبعة التى سبقت الاشارة اليها ، وذلك بأن يكون على جميع الجمعيات التعاونية أيا كانت أنواعها أن تطبق الأربعة مبادىء الأولى حتى تكون لها الصفة التعاونية ، أما المبادىء الثلاثة الأخيرة فهى وان لم يكن شك فى أنها تكون جزءا من نظام روتشديل ، وقد طبقتها الحركة

(١) Report of Proceedings, Fifteenth Congress of the International Cooperative Alliance at Paris 1937. P. 73 and after also 15th Congress of the International Cooperative Alliance. Agenda & Reports. Paris 1937. P. 113. International Cooperative Alliance, London.

التعاونية بنجاح فى مختلف الدول ، الا أن عدم الأخذ بها لا يمنع من الانضمام الى عضوية الحلف التعاونى الدولى » .

وهكذا يتبين أن اللجنة كررت أهمية المبادىء السبعة ، واذا كان التطبيق العملى قد يلجأ بعض الجمعيات لظروف تتعلق بها ، أو لظروف سياسية محيطة بهـا ، الى الانحراف عن الاخذ بالمبـادىء الثلاثة الأخيرة بعضها أو كلها ، فان هذا لا يسلبها صفتهـــا التعاونية .

وقد لوحظ أن الأعضاء البريطانيين فى المؤتمر كانوا يريدون أن يطوروا هذه المبادىء لكى توافق ما تقضى به مصالحهم الخاصة ، وفى ذلك يقول أحد التعاونيين البريطانيين عن البيع النقدى (١) «ان ما اتبع منذ أكثر من تسعين عاما يختلف تمام الاختلاف عن الطرق المعمول بها الآن ولهذا يجب على الجمعيات التعاونية أن تتبع مـن الطرق ما يسمح لها بمواجهة المنشآت المنافسة فان البيع بالأجل مكن الحركة التعاونية فى بريطانيا من التقدم والنمو . »

والأرجح أن مصلحة الدول التى تأخذ بأسباب التقدم ، والتى لم تستـكمل بعـد نموها الاقتصادى وبنـاءها الاجتماعى ، فى أن لا تتهاون اطلاقا فى أمر مبدأ البيع بالنقد ، فان الانحراف عن هذا المبدأ قد يؤدى الى اغراء الطبقات العاملة بالاقبال على الشراء الى حد تتعدى فيه حدود دخلها فتقع فى ذل الاستدانة ، وهـو من الآفات التى تعمل الحركة التعاونية على انقاذ المجتمع الانسانى منها .

وفيما يلى سنتناول بالشرح والتعليق المبادىء السابقة ، نظرا لاهميتها بالنسبة للحركة التعاونية ، وضرورة المـام من يتولون شئون ادارة الجمعيات بها .

المبدأ الأول ـ الباب المفتوح للعضوية :

يعنى هذا المبدأ ألا تغلق الجمعيات التعاونية أبوابهـا أمام أى شخص مخلص فى اهتمامه بها (٢) ما دامت تتوافر فيه شروط

---

(١) Report of Proceedings, Fourteenth Congress of the International Cooperative Alliance at London, 1934. P. 170.

(٢) Anders Orne Cooperative Ideals and Prolbems (translated by J. Downie, Manchester, England)

Cooperative Union Ltd. 1937. Chapter 1.
International Cooperative Alliance, Report of Proceedings Fifteenth Congress of the International Cooperative Alliance at London. P. 148.

اللياقة للعضوية • وطبقا لهذا المبدأ يجب أن تفتح الجمعية أبوابها لكل مستهلك يرغب فى الانضمام اليها سواء أكان رجلا أم امرأة، وبغض النظر عن اللون ، والجنس أو الجنسية ، والمعتقدات الدينية، والمذاهب السياسية • وقد كانت جماعة روتشديل تطلب ممن يريد الانخراط فى عضويتها أن يحظى بتزكية اثنين من الاعضاء وكانت تعلق قبوله النهائى على موافقة الجمعية العمومية ، وتشترط على العضو أن يحضر بنفسه ليلة انضمامه الى غرفة الاجتماعات ويقرر عزمه على المساهمة بخمسة أسهم ، قيمة كل سهم جنيه انجليزى ، وان يؤكد احترامه لقوانين الجمعية • (١)

وتنص القوانين النظامية للجمعيات التعاونية للاستهلاك فى الاقليم المصرى على أن من يرغب فى العضوية عليه أن يتقدم بطلب اكتتاب الى مجلس ادارة الجمعية مشفوعا بقيمة الاسهم المكتتب بها كلها أو بعضها ، وأن يبين فى هذا الطلب اسم الطالب • ولقبه • وسنه • ومهنته • ومحل اقامته • وجنسيته • كما تنص على أن مجلس الادارة يبت فى هذا الطلب فى مدى شهر من تاريخ تقديمه • (٢) •

واذا رفض مجلس الادارة أو الجمعية العمومية رغبة الطالب فى الانضمام ، وجب أن يبنى هذا الرفض على أسباب قوية • ويتبع هذا الاجراء نفسه فى حالة ما اذا تنازل أحد الأعضاء عن أسهمه الى آخر ليكون عضوا جديدا ، فانه يجب النظر فيما اذا كان العضو المتنازل اليه عضوا سابقا غير مرضى عنه فى الجمعية • أو فيما اذا كان تاجرا منافسا (٣) • وفى حالة عدم قبول طلب العضوية يجب أن يرد اليه ما سبق أن دفعه عند تقديم طلبه بما فى ذلك رسم الدخول اذا كان من الشروط التى تتطلبها الجمعية أن يدفع رسم الدخول • وتعطى بعض الجمعيات للعضو الحق فى أن يعود الى تجديد

---

(١) George Jacob Holyoake. The History of the Rochdale Pioneers. New York : Charles Scribner's Sons 1893, P. 133-134

(٢) الفقرة الأخيرة من المادة رقم ٢٥ من عقد التأسيس الابتدائى والنظام الداخلى للجمعيات التعاونية للتجزئة •

(٣) من المعروف عن الجمعيات التعاونية للاستهلاك انها تحارب الاستغلال والانتهازية • وقد لا يرضى ذلك بعض التجار المنافسين الذين يرون فى وجودها اضرارا بمصالحهم غير المشروعة • فيعملون على أن ينضموا الى هذه الجمعيات ، ويداومون على حضور الجمعيات العمومية للتأثير على الاعضاء واتخاذ قرارات يستهدفون فيها مصالحهم الشخصية • من أجل ذلك كان مثل هذا النوع من الاعضاء غير مرغوب فيه •

طلبه فيما بعد متى رأى أن الأسباب التى من أجلها رفض طلبه قد زالت ٠

ولا يتعارض مبدأ الباب المفتوح للعضوية مع ما تتقيد به بعض الجمعيات من قصر العضوية فيها على أعضاء حرفة معينة ، أو مهنة خاصة ، فهناك جمعيات كثيرة من هذا النوع تشترط هذا الشرط وتتقيد بهذا القيد ، وقد كثر الجدل والنقاش حول هذا الأمر بين المؤيدين له والمعترضين عليه ٠ فالمؤيدين يرون أن روح التضامن تكون بين الاعضاء من أبناء الحرفة الواحدة أقوى منها بين الاعضاء من أبناء الحرف المختلفة ، ويعزون السبب في نمو وازدهار الجمعيات التى تقوم على هذا الاساس الى هذا العامل نفسه وهو تجانس الاعضاء فى المهنة والحرفه ٠ أما المعارضون فينظرون الى المسألة من جانب آخر يتصل بالصالح العام للحركة التعاونية ، ويرون أن مثل هذه الجمعيات توجه جهودها نحو كفاية التوزيع،وتهتم بحاجتها ومصالحها أكثر من اهتمامها بالأهداف الاجتماعية العامة للتعاون ٠ ومن ثم يرون فى تأسيس مثل هذا النوع من الجمعيات انحرافا عن المبادىء التعاونية ٠ هذه المبادىء التى لا تكلف العضو أكثر من أن يكون مستهلكا وعلى استعداد لأن يسهم بنصيبه المطلوب فى رأس المال ٠ بل يرون أن وجود هذه الجمعيات يؤدى الى انقسام الحركة ، وهذا بدوره يؤدى الى اضعافها (١) ولهذا يستحسن البعد ـ بمقدار مايمكن ـ عن انشاء الجمعيات التعاونية الطائفية ٠ فقد يكون وجودها ضروريا فى بعض الأحيان كما هو الحال فى مناطق المصانع والمناجم البعيدة عن العمران ٠

وفى مصر لا يجيز القانون التعاونى تعليق الدخول فى الجمعية على الاكتتاب فى أكثر من سهم واحد ، ولا يجيز للعضو الواحد أن يمتلك من الاسهم أكثر من خمس رأس مال الجمعية (٢) كماينص على أن يكون باب العضوية فى الجمعيات التعاونية مفتوحا لجميع الموطنين طبقا للشروط العامة للتعاون (٣) ٠ وقد أجاز كذلك أنشاء جمعيات للاستهلاك تكون العضوية فيها مقصورة على فئة خاصة من المواطنين تجمعهم ظروف مشتركة بحسب عملهم أو وظيفتهم ٠ وفى هذه

---

(١) Charles Gide. Consumers' Cooperative Societies, Translated from the French by the Staff of the Cooperative Reference Library, Dublin Cooperative Union, Manchester. 1921. P. 76.

(٢) مادة رقم ٧ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ والمادة تستثنى الاشخاص الاعتبارية العامة من هذا الشرط ٠

(٣) المادة رقم ٦١ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ٠

الحالة الأخيرة يـــكون لكل من توافرت فيهم الشروط اللازمة حق العضوية فى الجمعية ٠

ويتبع حرية الانضمام الى الجمعيات التعاونية حرية الانسحاب منها ٠ ولكن تطبيق ذلك فى بعض الدول ليس من السهولة بالقدر الذى يخطر فى البال ، ذلك لأن الانسحاب يعتمد أول ما يعتمد على وجود من يقبل شراء نصيب العضو المنسحب ، واذا فرض ووجـد هذا المشترى فان الجمعية تحتفظ لنفسها بحق الرفض أو الموافقه على قبوله عضوا فيها ، لأنه ليس من المصلحة ولا من المعقول قبول أى طارق يرغب فى أن يحل محل العضو المستقيل ٠ بل هنـــاك من التعاونيين من يرى أن أفضل الطرق فى حالة الرغبة فى الاستقالة هو أن يرد للعضو المستقيل قيمة أسهمه ٠ ولكن هذا الرأى اذ أخذ به قد يعرض الجمعية لأخطار جسام ٠ فقد يتجمع عدد من الأعضاء الساخطين ويطالبون برد قيمة أسهمهم بقصد احراج الجمعية فتتعرض للانهيار ٠

وقد رئى لتجنب مثل هذه المخاطر ، أو العمل على التقليل من حدتها أن تحتفظ الجمعية لنفسها بحق تأخير دفع قيمة الأسهم الى الوقت الذى تسمح فيه امكانياتها برد هذه القيمة ، وقد وضعـت لذلك قواعد روعى فيها أن تسمح غالبا برد قيمة الأسهم عند وفاة العضو وكان يجب أن تسمح القواعد برد هذه القيمة فى حالة تغيير محل الاقامة وبخاصة فى المدن الكبيرة اذا سمحت بذلك الحالة المالية للجمعية ٠

وقد بذلت جهود للعمل على تيسير انسحاب الأعضاء من الجمعية اذا رغبوا فى ذلك كما هو الحال فى معظم الجمعيات التعاونية للتجزئة فى انجلترا ، فانها فى سبيل هذا الغرض لجأت الى الأسهم فقسمتها الى نوعين هما : (١)

النوع الاول ـ أسهم قابلة للتداول ٠ Transferable Shares

والنوع الثانى ـ أسهم خاضعة للاستيراد ٠
Withdrawable Shares

أما النوع الأول فيلاحظ أن الجمعيات لا تلزم أعضاءها فى الغالب بامتلاك ما يزيد على خمسة أسهم منه ٠ ومن حيث انه قابل للتداول أو التنازل فانه يمكن لأى شخص أن يتنـــازل عن أسهمه منه لأى

---

(١) سيرد تفصيل ذلك فى الفصل الأول من التمويل مـن الباب الثانى ٠

شخص آخر يعرفه ، على أن توافق الجمعية على الشخص المتنــازل اليه .

وأما النوع الثانى وهــــو الاسهم الخاضعة للاسترداد فيمكن للعضو ان يسترد قيمتها من الجمعية طبقا لشروط معينة ينص عليها فى نظام كل جمعية .

كذلك لجأت الجمعيات التعاونية الامريكية الى طرق أخرى (١) كطريقة الرصيد الدائر Revolving Fund لفترة محدودة أو فترة غير محدودة ، ورأس المال الدائر وطريقة الاستقطاعات الدائرة . فهذه الطرق جميعا تهدف الى جذب الأعضاء نحو الانضمام الى الجمعيــات وتيسير أمر انسحابهم .

وعلى أى حال فان القاعدة هى أن يكون للعضو الحرية فى الانضمام ، ويكون له أيضا الحرية فى الانسحاب بشرط أن تسمح الحالة المالية للجمعية بذلك والا يمسها ضرر من وراء ذلك ويرى وارباس (٢) P. Warbasse انه يجب على الجمعية أن تحتاط لنفسها فتحتفظ بحق عدم قبول الأشخاص الذين يكون فى انضمامهم ضرر يلحق بها . وتحتفظ كذلك لنفسها بحق فصل العضو اذا أتى عملا من طبيعته أن يلحق بها ضررا جسيما ماديا أو أدبيا . وترى الكاتبة « باركر » أن القيد الوحيد الذى يجب أن يوضع على العضو المحتمل هو الا يمارس نشاطا يكون منافسا لنشاط الجمعية أو بمعنى آخر ألا يكون له مصالح تتعارض مع مصالح الجمعية (٣) .

والمفضل أن تراعى الجمعيات جانب التحرى والدقة فى اختيار أعضائها ، لأن القوانين فى بعض الدول تضـــع قيودا على فصـــــل الأعضاء ، فالقانون الانجليزى فى هذا الشأن ينص على ضرورة عقد جمعية عمومية غير عادية ، وتمثيل ثلاثة أرباع قيمة الاسهم وأغلبية ثلثى الأعضاء كما ينص على أن يبلغ العضو بما ينسب اليه من تهم ارتكبت ضد الجمعية كتابة وقبل شهر من تاريخ انعقـــاد الجمعية

---

(١) وردت هذه الطرق تفصيلا فى فصل التمويل فيما يتعلق برأس المال (الباب الثانى) .

(٢) James P. Warbasse.
Basic Principles of Cooperation. In Annals of the American Academy of Political & Social Science, Vol. 191. 1937. P. 10 Philadelphia.

(٣) Florence E., Parker
Consumers' cooperation in the United States, 1936. Wash., D.C. Burear of Labor Statistics Bulletin No. 659-1939. Gov.t. Print off.)

العمومية غير العادية • (١) بل أن المادة رقم ٧٥ من القانون التعاوني السابق رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ كانت تتطلب أن يحضر الجمعية ¾ الأعضاء على الأقل بأنفسهم أو بممثلين عنهم ، فاذا لم يتكامل العدد القانونى تدعى الجمعية للاجتماع مرة ثانية ، وعندئذ تعتبر القرارات صحيحة اذا اشترك فى الاجتماع نصف أعضاء الجمعية على الأقل •

ومثل هذه الشروط تجعل ممارسة هذا الحق بالنسبة للجمعيات ضربا قريبا من المستحيلات ولهذا يطالب التعاونيون دائما بمراجعة مثل هذه القوانين التى لا تتمشى مع تطور الحركات التعاونية ، ويفهم من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ومن النظم الداخلية للجمعيات التعاونية للاستهلاك أنه يكفي لفصل العضو صدور قرار بأغلبية الحاضرين فى الجمعية العمومية • اذ تنص الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة من هذا القانون ، والبند «و» من المادة ١٦ من النظام الداخلى النموذجى لجمعيات الاستهلاك على فصل العضو اذا لم يؤد باقى ما عليه بمجرد اخطاره بكتاب موصى عليه ، أو اذا أتى عملا يضر بمصالح الجمعية ماديا وأدبيا • ولم يرد فى القانون أو اللوائح ما يتطلب ضرورة عقد جمعية استثنائية لممارسة هذا الحق •

ومن الموضوعات التى كثر حولها الجدل والنقاش فيما يتعلق بمبدأ الباب المفتوح للعضوية موضوع : هل تفتح الجمعية أبوابها لجميع أعضاء العائلة أم يكتفى بعضو واحد ؟ ••• وفى هذا يقول « شارل جيد » (٢) أنه بالرغم من أن الزوجة هى التى تقوم بشراء جميع ما يلزم الأسرة فان الزوج هو الذى يصير عضوا فى الجمعية ، وبما أن المشتريات التى تقوم بها الزوجة هى للأسرة جميعها فانه من غير الضرورى أن ينضم بقية الأعضاء الى الجمعية نظرا لما يتطلبه انضمامهم من دفع المبالغ التى يتطلبها الاكتتاب فى أسهم رأس المال لاكتساب العضوية ومن رأيه أن الأسرة لن تستفيد من ذلك كما أن الجمعية كذلك لن تستفيد على الأقل من ناحية ارتفاع رقم المبيعات •

على أننا لا نتفق مع «شارل جيد» فيما ذهب اليه • بل نعتقد أن انضمام أكبر عدد ممكن من افراد الاسرة الى الجمعية يثمر بفائدة مزدوجة تعود على الجمعية وعلى الأسرة • فأما فائدة الجمعية فتتمثل فى زيادة مواردها بما يساعدها على النمو والارتفاع بمستوى خدماتها والاعتماد فى ذلك على مواردها الذاتية ، ولا يخفى أن

---

(١) مادة القانون النظامى النموذجى لجمعيات التجزئة الانجليزية والموضوع بمعرفة الاتحاد التعاونى البريطانى •

(٢) شارل جيد المرجع السابق ص ٨٠ •

الجمعية اذا اكتسبت عددا كثيرا من الاعضاء ، كان ذلك مما يؤدى الى زيادة اتساعها ونجاحها اذا توافر بالطبع عامل حسن الادارة وكفايتها ٠

وأما فائدة الأسرة ، فالمعتقد أن اشتراك أفـــرادها يغرس فى نفوسهم جميعا الشعوربمسئولية المالك، فيزدادون اهتمامابجمعياتهم ويعملون على المشاركة الجدية فى بحث أمورها سواء عن طريق اللجان الفرعية أو الجمعيات العمومية ، وبذلك تزداد يقظة الأعضاء وينعكس أثر ذلك على مجالس الادارة فتزيد من بذل جهودها وتتوخى الدقة فى تصريف شئون الجمعية(١) هـذا الى أن اشتراك أفراد الأسرة يساعد على تعويد الصغار منها وتدريبهم على الحياة التعاونية ٠ ثم هناك أولا وآخرا أن أفراد الاسرة ينتفعون بفائدة رأس المال التى يحصلون عليها ثمرة لقيمة أسهمهم وهذا دون شـــــك مما يساعد الصغار والكبار على الادخار ٠

ويلحق بمبدأ الباب المفتـــوح فى الغالب قاعدة البيـــع الى الجمهور ، فهنـــــاك جمعيات تقصر مبيعاتها على أعضائها ، ولكن الغالب فى الجمعيات أن تبيح البيع لغير الأعضاء ، ومما يذكر بهذه المناسبة أن القانون المصرى أخذ بذلك (٢) ، واشتراط عدم جواز البيع بالنسيئة لغير الاعضاء ٠

المبدأ الثانى : ديمقراطية الادارة :

تعتبر الجمعيات التعاونية نماذج مصغرة للمجتمع الانسانى الكبير ، ومن أهم مبادئها المساواة بين الاعضاء وهى لضمان تحقيق هذا المبدأ تحرص على تطبيق مبدأ أن لكل عضو صوتا واحدا مهما كان عدد الاسهم التى يمتلكها ، وهذا يختلف تمام الاختلاف عن الشركات الرأسمالية فان للعضو فيها عددا من الاصوات يقل أو يكثر تبعا لما يمتلكه من أسهم ، ويرى « شـــارل جيد » أنه لكى يستخدم مبدأ ديمقراطية الادارة بطريقة منطقية يجب أن يعطى حق الادلاء بأصواتهم للأعضاء الذين يتعاملون مع الجمعية (٣)فقط ، وأن يكون لهم من الاصوات القدر الذى يناسب قيمة معاملاتهم مـــــع الجمعية ، ونحن لا نتفق معه فى هذا الرأى لأن الحركة التعاونية

---

(١) ولاننسى أهمية المرأة فى الاسهام بالجهود الخاصة بالنشاط التعاونى النسائى وارشـــــاد الجمعيات الى ما يجب عمله لتحسين الخدمات للمستهلكين ســـواء فى السلــــع أو النواحى الاجتماعية الاخرى ٠

(٢) المادة « ٦٠ » من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ٠
(٣) شارل جيد ص ٧٥ المرجع السابق ٠

الاستهلاكية قامت لخدمة الافراد وتمكينهم من اشباع أقصى مايمكن من رغباتهم فى حدود الدخل الذى يحصلون عليه ، ولا تتحقق هذه الغايه الا بتحقيق الديمقراطية الاقتصادية ، وهذا يعنى القضاء على سيطرة رأس المال ، واعطاء كل عضـــو فى الجمعية الفرصة التى يستطيع فيها أن يعبر عن رغباته ، ويطالب الجمعية بتحقيق هذه الرغبات فى حدود ما تملك من الامكانيات • وكما أن أعضاء الامة فى الجمهورية يتساوون فى أن لكل فرد صوتا واحدا عندما يدلى برأيه فى الامور السياسيه ، كذلك فى الجمعيات التعاونية يتحقق مبدأ المساواة فيها عن طريق تطبيق مبدأ أن لكل عضو صوتا واحدا مهما كان عـــدد الاسهم التى يمتلكها ومهما كانت قيمة معاملاته كبيرة (١) • والا استطاع ذوى الاعراض من الاثرياء أن ينضموا اليها ، وأن يتمكنوا بفضل قيمة معاملاتهم من السيطرة عليهـــا ، صحيح أن الجمعيات التعاونية العامة تعطى الجمعيات المحلية التى تشترك فى عضويتها عددا من الاصوات يتناسب مـــع مقـــدار معاملاتها ، ولكن الأمر فيها يختلف عن الأمر هنا اذ أنها تهدف الى تشجيع الجمعيات المحلية على التعامل معها • هذا الى أن الاصوات التى فيها تكون ممثلة لجمعيات تعاونية تسير على مبدأ ديمقراطية الادارة ، وهذا مما يطمئن نوعا ما الى أنها لا ترغب فى الاستحواذ أو السيطرة •

وتظهر المساواة بين الاعضاء فى الجمعيات التعاونية بوضوح عندما ينضم أعضاء جدد الى الجمعية ، فان الشروط التى يقبلون على أساسها والحقوق التى يتمتعون بها هى نفس الشروط التى يتمتع بها الاعضاء السابقون • وهم كذلك عندما يكتتبون فى شراء أسهم من الجمعية يدفعون نفس القيمة التى دفعها زملاؤهم السابقون • وهذا يختلف اختلافا كبيرا عن المشروعات الرأسمالية ، فان قيمـة أسهمها تتراوح ارتفاعا وانخفاضا تبعا لنجاح الشركة واخفاقها •

ويرجع ذلك الى أن عدد الأسهم فى الشركات المساهمة محدود ، أما رأس المال فى الجمعيات التعاونية فهو قابل للزيادة والنقصان تبعا لتطبيق مبدأ الباب المفتوح للعضوية ، فانه يسمح للجمعية بقبول أعضاء جدد وييسر للقدامى سبل الانسحاب ، هذا الى أن الاحتياطات فى الشركات المساهمة تعتبر ملكا للأعضاء يقتسمون فائضها عند التصفية • والأمر على عكس ذلك فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية ، فانه لا يجوز أن يرد للأعضاء أكثر مما دفعوه ثمنا لأسهمهم •

والسلطة العليا فى الجمعيات التعاونية هى لجمعياتها العمومية

---

(١) المعتقد أنه يكفى تحقيقا للعدالة أن الاعضاء يحصلون على عائد معاملاتهم بالنســـبة لمشترياتهم وكذلك يحصلون على فائدة محدودة لرأس المال فلا داعى ان يحصلوا على مزايا أكثر من ذلك •

التى تتألف من جميـــع الاعضاء ، والاعضاء لهم مطلق الحرية فى اصدار ما يشاءون من القرارات التى تستهدف الصالح العـــام للجمعية ، فهم الذين يوجهون أعمالها ، وهم الذين لهم الكلمة الأولى والأخيرة فى وجود الجمعية أو حلها ، ويستطيع كل عضو رجلا كان أو امرأة أن يرشـــح نفسه لعضوية مجلس الادارة اذا وجد لديه القدرة والكفاية على تولى مهام هذا المنصب ، وكان حائزا لثقة بقية الاعضاء فى الجمعية .

وعندما أسست جماعة روتشديل جمعيتها أوردت فى نظامها قاعدة « لكل فرد صوت واحد » بقصد انتخاب أعضاء مجلس الادارة فقط ، ثم عدلت هذه القاعدة بعد عام من بدء عمل الجمعيـــة لكى تشمل كذلك الرقابة على جميـــع أعمال الجمعية وقرارات الجمعية العمومية (١) .

وذهبت بعض الجمعيات الى أبعد من هذا فى ســبيل تحقيق مبدأ ديمقراطية الادارة . فكانت تتيح الفرصة لجميع أعضائها كى يتولوا وظائف العضوية فى مجلس الادارة ، ومن هـذه الجمعيات جمعية «سانت جوتبرتس Saint Gothbe باسكتلندة . فقد كان أعضاؤها يتناوبون عضوية مجلس الادارة تبعا للترتيب الأبجدى لأسمائهم . وكان لهذه الطريقة فضل كبير فى تدريب الأعضـــاء وحصولهم على خبرات قيمة . بل أنذلك أهدى الى الحركة التعاونية كثيرا من القادة الممتازين . غير أن هذا من جانب آخر وضع كثيرا من الأعضاء فى مركز المسئولية دون أن يكون عندهم الاستعداد أو القدرة على تحملها مما أدى الى عدم الاستمرار فى ذلك الاتجاه (٢).

---

(١) International Cooperative Alliance,
Report of Proceedings, Fourteenth Congress of the International Cooperative Alliance at London. 1934. P. 138.

(٢) Emory S. Bogardas.
Principles of Cooperation : The Cooperative Leagul eof the U.S.A. Washington P. 22.

وبهذه المناسبة يهمنى أنأذكر أننى زرتفى أمريكا جمعية تعاونية للتجزئة تسمى Prospect park Consumer Cooperative Society وهذه الجمعية تتبع نفس طريقة جمعية سانت جوتبرتس — اذ ان أعضاءها يتناوبون عضوية مجلس الادارة دوريا طبقـا لتواريخ التحاقهم بالجمعية . والطريف فى هذه الجمعية أنها تحتل بنــاء جعلت الدور الأول منه ناديا ومكتبة للأعضـــاء . والدور الأرضى عبارة عن مخزن فيه مختلف أنواع السلع صفت بطريقة حســنة منظمة . ويمتلك كل عضو فى الجمعية مفتاحا لهذا المخزن . فاذا أراد شيئا يذهب الى المخزن فى أى ساعة من ساعات الليل أو =

ومن الخير ألا تأخذ الجمعيات التعاونية بمثل هـــذه التجربة لأن محاولة خلق قادة من التعاونيين عن طريق التطبيق العملي ووضعهم في مراكز المسئولية أمر قد يكون سببا في انخفاض مســـتوى كفايتها ، وقد يؤدى الى اضعافها وينتهى من ذلك الى نتائج ليست في صالح الحركة ٠

فاذا أرادت الجمعيات أن تتبع قاعدة اتاحة الفرصة لجميـــع أعضائهـــا لكى يتناوبوا وظائف العضوية فى مجالس الادارة ، فالأفضـــل أن يقترن ذلك بشروط منها ضرورة نشر التعليـــم والتدريب التعاونى اللذين يؤهلان عضـــو مجلس الادارة المرتقب لأعباء وظيفته ، ثم الاطمئنان الى ما يؤكد أن العضو قد اجتاز هذه الدراسات بنجاح ٠

وتلجأ بعض الجمعيات فى سبيل تحقيق مبدأ الديمقراطية الى طريقة هامة ، وهى أن تضع كل عضو من أعضائها فى احدى اللجان التى تلائم ميوله واستعداده ليبذل فيها نشاطه ٠ فاذا كانت لدى العضو رغبة فى نشاط معين ، ولم يكن هذا النشاط ضمن أوجه نشاط الجمعية سارعت بتكوين لجنة خاصة لهـــذا النشاط حتى تخلق فى جميع الاعضاء الشعور بالمسئولية ٠ وتثـــير فيهم روح الاهتمام الدائم بالجمعية ٠

وتتجه ديمقراطية الادارة نحو العمل لمصلحة المجموع ٠ ففى السويد مثلا استطاعت جمعية ك٠ ف٠(١) أن تغزو ميادين الصناعة التى كانت تحتكرها الشركات الرأســـمالية ، وتتحكم فى أسعار منتجاتها فتبيعها بقيمة مرتفعة دون مبرر ٠ فقد استطاعت هـــذه

= النهار ليحصل على ما يريد ٠ وما عليه الا أن يقيد ما اشتراه فى نوته خاصة ذاكرا اسمه ورقم عضويته والسلع وأثمانها. وتقوم لجان من الأعضاء بعد ذلك بتفريغ البيانات واخـــرى باســـتخراج الكشوف الخاصة بكل عضو . ويشترط لانضمام العضو فى هذه الجمعية أن يذكيه اثنان من الأعضاء القـــدامى اذ أن عنصر الثقة والأمانة يجب أن يكون متوفرا كذلك يتعهد كل عضـــو بأن يكرس من وقته ثلاث ساعات شهريا لاعمال الجمعية ٠ وينضم الى هـــذه الجمعية بعض أساتذة جامعة مينيسوتا وزوجاتهم .

(١) Kooperativa Forbundet

وهى عبارة عن جمعية للجملة واتحاد بالنسبة للحركة التعاونية فى السويد ٠

الجمعية أن تدخل ثلاثين ميدانا من ميادين الصناعة (١) • وصارت منافسا قويا كان لمنافسته أثر كبير فى هبوط الأسعار الى حـــد معتدل معقول ، وقد حال ذلك بدوره دون أن تعمد الدولة الى تأميم كثير من هذه الصناعات ، لأن ذلك أصبح فى نظرها غير ضرورى ، ولم يعد له ما يبرره •

ويرى ف•س• ألن V. S. Alanno أن تحقيق ديمقراطية الادارة يتوقف على الامور الاساسية الآتية (٢) :

١ ــ المشاركة الفعالة من جانب الاعضـــاء فى الرقابة على أعمال الجمعية على أساس أن لكل عضو صوتا واحدا ، وأن يزودهم أعضـــاء مجلس الادارة فى فترات منتظمة بتقارير عن نشـــاط الجمعية ، وأن تعقد اجتماعات الاعضاء بكفاية تامة ، ويعنى بالاعلان عنها وتنظيمها وادارتها •

٢ ــ الكفاية الادارية وتتمثل فى أعضاء مجلس الادارة الذين يتراوح عـــددهم بين سبعة أو أكثر تبعا لحجم الجمعية ولظروف واعتبارات أخرى • وعلى مجلس الادارة أن يعقد فى كل شـــهر اجتماعا دوريا مرة على الاقـــل • وعليه كذلك أن يجتمع أكثر من ذلك كلما دعت الظروف ليتمكن من الرقابة الفعالة على أعمـــال المدير ، وليطلب أعضاؤه من الموظفين المسئولين تقارير دورية عن أعمالهم وليتأكدوا من سرعة تنفيـــذ قرارات الجمعية العمومية • وعلى وجه العموم لمراقبة أعمـــال الجمعية فيما بين دورى انعقاد الجمعية العمومية ، اذ أن أعضـــاء مجلس الادارة يملكون فى هذه الفترة السلطة العليا •

٣ ــ يجب على جميع اللجان التى ينتخبها الاعضاء (بما فيها أعضاء مجلس الادارة) اعطاء تقارير دقيقة عن نشاطها وعن المركز المالى للجمعية ومدى تقدمها ، وذلك لكى تتاح للأعضاء الفرصة التى تمكنهم من أخذ صورة حقيقية عن المركز المالى للجمعية واحتياجاتها وليتمكنوا من الحكم على كفاية هذه اللجان ورؤساء الجمعية •

٤ ــ استمرار التعليم التعاونى لأعضاء الجمعية بقصد التعمق فى فهم رسالة ومبادىء وأهـــداف الحركة التعاونية ولاستثارة حماسهم واهتمامهم بأعمال الجمعية ومراقبتها مراقبة فعالة •

---

(١) Anders Hedberg.
Consumers Cooperation In Sweden.
Nordisk Rotogravyr Stockholm P. 38. 1948.

(٢) V. S. Alanne.
Fundamentals of Consumer Cooperation.
Cooperative Publishing Association Superior, Wisconsin 1956 P. 27 and after.

٥ ـ تيسير سبل الانضمام الى الجمعية للراغبين من أهـــل المنطقة وذلك عن طريق ترحيل فائض معاملاتهم لحساب اكتتابهم فى رأس المال دون أن يشعروا بالحاجة الى المطالبة بدفــــع قيمة الاسهم فورا ٠

ويرى كذلك أنه يجب أن تكون من سياسة الجمعيات تنظيم حملات للترغيب فى العضـــوية من وقت لآخر لتكسب الجمعية أعضاء جددا ٠ فان الهدف النهائى للجمعية التعاونية الاستهلاكية الحقة هو خدمة المجتمع الذى تعمل فيه ٠ وهـــذا يتطلب تدعيما بواسطة سكان هذا المجتمع جميعاً ٠

ونحن نتفق مع V. S. Alanne فيما يتطلبه من مظاهر لامــكان تحقيق ديمقراطية الادارة، غير أننا لانتفق معه فىأن الكفايةالادارية تتمثل فى أعضاء مجلس الادارة فقط اذ أن هؤلاء يجتمعون دوريا مرة على الاقل كل شهر ، ومن اختصاصهم رسم السياسة العليـــا للجمعية ، ويكون على الادارة التنفيذية بعد ذلك وضـــع السياسات موضع التنفيذ ٠

لذلك يجب مراعاة الدقة فى اختيار أعضاء الادارة التنفيذية كرئيس مجلس الادارة والمدير ورؤساء الاقسام والموظفين بحيث تتوافر فيهم الخبرة والكفاية التى تتعلق بنشاط الجمعية وبذلك تتحقق الكفاية فى العمل وفى جميع مراحل الادارة ٠

كما نرى امتداد التعليم التعاونى بحيث يشمل أيضا غــير الأعضاء من موظفى الجمعيــة وعمالها ، وذلك لــكى يتشربوا فلسفة التعاون التى تقوم دعائمها على الارتفاع بمستوى خدمة المستهلكين خاصة ، فان هؤلاء الموظفين والعمال هم الذين يتعامل معهم جمهور المستهلكين يوميا ، والمفروض أن يكون أغلب هؤلاء المستهلكين من أعضاء الجمعية ، ومن الخير أن يزداد تعـــاملهم وولاؤهم مع الجمعية على قدر مايلقون من خدمة وحسن معاملة ٠ ٠

أما فيما يتعلق بتيسير انضمام أهل المنطقة للجمعية فهـــذا أمر نحبذه ،ولكن يجب أن تكون هناك قواعد تنظمه بحيث تكون هناك قيود على تيسير العضـــوية ٠ كأن يشترط ضرورة اشتراك العضو فى عدد من الاسهم ويسمح له أن يدفع جزء من قيمتهــــا عند الاكتتاب ، ثم تيسر الجمعية أمر تغطية قيمة هذه الاسهم عن طريق ترحيل فائض معاملات العضو لحسابها ٠

ولضمان أخذ الجمعيات بمبـــدأ ديمقراطية الادارة ، تنص القوانين التعاونية والنظم الداخلية للجمعيـــات على بعض شروط مقيده ، نذكر بعضها فيما يلى :

(أ) تحديد حد أقصى لما يمتلكه الفرد من أسهم فى رأس المال ففى أغلب الولايات بأمريكا يجب أن لايتجاوز مقدار ما يمتلكه الفرد من أسهم عما قيمته ١٠٠٠ دولار ، وان كان هنـــاك كثير من الجمعيات التعاونية تجعل الحد الاقصى يتراوح بين ١٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار ، وفى انجلترا لا يزيد الحـــد عن ٣٠٠ ج٠ك ، وفى مصر لايجوز أن يمتلك الشخص أكثر من خمس رأس مال الجمعية ٠

(ب) النص على حضور الأعضاء بأنفسهم فى الجمعيات العمومية وعدم السماح بأن ينيب أحد الاعضاء غيره عنه فى تمثيله ، وذلك لان الانابة تضعف ديمقراطية الرقابة ٠ غير أن الوضـــع يختلف فيما يتعلق بالسماح للجمعيات المحلية بأن تنيب عنها ممثليها فى الجمعية العمومية لجمعية الجملة أو غيرهـــا من الاتحادات التعاونية ، فان هذه الانابة قد تكون ضرورية ٠

(حـ) اشتراط موافقة ثلثى أو ثلاثة أرباع الاصوات لتعديل بعض المواد فى قانون الجمعية وهناك اتجاه متزايد فىالآونة الاخيرة نحو الاكتفاء بأغلبية بسيطة للقيام بمثل هذه التعديلات ٠

(د) تحديد حد أقصى للفائدة التى تعطيها الجمعيات التعاونيـــة لرأس المـــــال ، وذلك خشية أن تؤدى الفائدة المرتفعة الى اكتتاب راغبى الاستثمار فى أسهم الجمعية ، ومثل هؤلاء ليس من المرغوب فيه أن يكونوا أعضاء فى الجمعيـــات التعاونية ٠

على أنه يجب أن يكون مفهوما أن الديمقراطية الحقة فى الرقابة تعتمد كثيرا على فهم الاعضاء الكامل لمبادىء التعاون وروح التعاون أكثر من اعتمادها على أى نوع من القيود التى تتضمنهـا القوانين التعاونية أو النظم الداخلية ٠ فاذا اختفت الروح التعاونية وحلت محلها روح الأنانية والفردية فليس هناك مايمنع الاعضـــاء فى المستقبل البعيد من التصويت على تحويل الجمعيـــة الى شركة مساهمة(١) ٠

المبدأ الثالث ـ العائد على المعاملات :

هناك كثير من الكتاب ينسبون الى رواد روتشديل انهم أول من طبقوا العائد على المعاملات ، ولكن الحقائق التاريخية تثبت أن هذا المبدأ قد طبق من قبل ، وأن بعض جمعيات كانت تعمل فى أنحاء

(١) V. S. Alanne ص ٢٩ نفس المرجع السابق ٠

متفرقة من انجلترا طبقت هذا المبدأ قبل أن يقيم رواد روتشديل نظامهم . وقد ذكر «أكلاند وجونز» أنه عند ماأقام رواد روتشديل جمعيتهم فى عام ١٨٤٤ كان يوجد سبع وثلاثون جمعية تعمل من قبل ، ومن بين هذه الجمعيات كانت تسع جمعيات تطبق مبـدأ العائد على المعاملات ومن بينها واحدة أسست عام ١٨١٢ وأعطت لاعضائها عائدا عام ١٨١٣ وهى جمعية(١)
Lennoxtown Victualing Society

وهناك من يعتقد أن هذا المبدأ طبقته قبل ذلك الجمعيات الاسكتلندية، فقد ذكر ردفرن(٢) Redfern أن الجمعيات الاسكتلندية الاولى كانت تهدف الى الشراء أكثر مما تهدف الى الانتاج . وكان لهذه الجمعيات جميعا وكيل للشراء يأخذ منها قدرا من المال يغطى كافة النفقات . ثم يعيد اليها مايفيض بعد تمام الصرف . وقدتكون هذه هى النواة لفكرة العائد على المشتريات ، وكانت جمعيـة «لينوكس تون» تقوم فى نفس المنطقة التى تقوم فيها هذه الجمعيات فوجدت هذا النظام ، فأخذت به وطبقته على أنه نظام مستتب قائم وهو يرى أنه اذا كان الفائض يوزع فى حالة ما اذا اشترى شخص لآخرين ، كان توزيع هذا الفائض علىمن يشتركون سويا فىالشراء أسهل وأيسر .

ويتفق «كول» (٣) مع الآراء السابقة فى أن نظام العائد كان مطبقا قبل أن يأخذ به رواد روتشديل . ويقول فى هذا « لقد ظل النظام الذى وضعه رواد روتشديل موضع بحث الكثير من الكتاب الى أكثر من قرن من الزمان ، والحقيقة أنهم لم يخترعوا شيئا جديدا ، ولكن أعظم خدمة أدوها هى أنهم استفادوا من خبرة وتجارب من سبقوهم ، فكانت هذه الخبرات والتجارب هاديا ومرشدا لهم .. ومع هذا كان كل مافعلوه عندما وضعوا نظامهم أنهم مزجوا مجموعة من الافكار وكونوا منها هذا النظام ، فكل فكرة منها على خبرتهـا لا تعتبر جديدة ، ولـكنها بعد اندماج بعضـها فى بعض وامتزاج بعضها ببعض تعتبر جديدة . »

وعندما أقام رواد روتشـــديل نظامهم ، كان تشـــارلس

(١) A.H.D. Acland & Benjamin Jones
Working men Coo perators. London : Cassell & Comp. Ltd. 1884. P. 7.

(٢) Percy Redfern.
The story of the C.W.S. Manchester, Eng.
The Cooperative Wholesale Society, Ltd. 1913. P. 8.

(٣) G. D. H. Cole. A century of Cooperation. England. George Allenne and Union. 1944. P. 63

هوارث Charles Howarth هو الذى اقترح الأخذ بمبدأ رد العائد على المشتريات بعد دفع نفقات الادارة وفائدة رأس المال بنسبة ٥ ٪ . أما مايبقى بعد ذلك فيوزع على الاعضاء بنسبة مشترياتهم .

وقد ظلت هذه الفكرة من أهم مظاهر نظام روتشديل، فكانت الارباح توزع كل ثلاثة أشهر من صافى تجارة كل قسم على الوجه الآتى (١) :

١- دفع مصاريف الادارة .
٢ - فائدة القروض .
٣ - تخفيض الأصول بمقدار الاستهلاك .
٤ - فائدة رأس المال
٥ - زيادة رأس المال بالقدر الذى يتطلبه التوسع فى العمل .
٦ - ٢ ٪ من الباقى بعد ماتقدم لاغراض تعليمية .

ويرى كثيرون أن تطبيق مبدأ رد العائد على معاملات الاعضاء كان من أهم العوامل التى ساعدت على نجاح جمعية روتشديل وأنه كذلك يؤدى الى تحقيق ثلاثة أمور حيوية (٢) .

١ - اعادة توزيع الثروة على الطبقات المحدودة الدخل ، فقد قدر المبلغ الذى وزعته الجمعيات الاستهلاكية البريطانية على أعضائها عن طريق العائد خلال خمسين عاما بما يقرب من ثلاثة ملايين من الدولارات .

٢ - استبعاد عامل الربح وما تستتبعه عن نشاط الجمعية ، فان تطبيق هذا المبدأ مقترنا بتطبيق مبدأ دفع فائدة ثابتة على رأس المال يخرج بالجمعيات الاستهلاكية من دائرة المنشآت التجارية التى تهدف الى الربح ويضعها فى عداد الاجهزة التى تعمل فى سبيل الخدمة الانسانية والمصلحة العامة .

٣ - بناء المركز المالى للجمعيات التعاونية على أساس سليم متين لايتأثر بالهزات العارضة ، بل يمكنها من التوسع فى أعمالها

(١) George Jacob Hollyoak.
The History of the Rochdale Pioneers. New York. Charles Scribner's Son. 1893. P. 47

(٢) V. S. Alanne
Fundamentals of Consumer Cooperation. Cooperative Publishing Association. Superior Wisconsin 1946, P. 31.

وطرق ميادين الانتاج التى يستفيد منها الجميع (١) ٠

ويجب ألا يغيب عن الانظار ان العائد الملموس الذى يستمر تدفقه على الاعضاء فى الجمعيات الناجحة ، يوجد الى جواره عائد آخر غير ملموس ، وهذا العائد يتمثل فى الخدمات الاجتماعيـــة والأسعار المخفضة التى تبيع بها الجمعية وفى تحسين أنواع السلع التى يشتريها الاعضاء ٠ وكلا هذين العائدين يتساويان من حيث الاهمية فى كثير من الاحيان ٠ بل ان العائد الاخير قد تزداد أهميته وبخاصة اذا كانت الجمعية تتبع سياسة البيع بأسعار مخفضـــة فان النفع فى هذه الحالة يتعدى الأعضاء الى جميع المستهلكين ٠ وهذا مايتجه اليه نشـــاط الحركة التعاونية الاســـتهلاكية فى السويد(٢) ٠

وتميل بعض الاتجاهات التعاونية الحديثة الى معاملة الاعضاء وغير الاعضاء على حد سواء فيما يتعلق برد عائد المعاملات ، ولكنها مع ذلك تشترط ألا يحصل غير الاعضـــاء على نصيبهم من العائد نقدا أو فى صورة بضائع ، وانما يقيد العائد لحسابهم فى الدفاتر حتى يتجمع لهم منه مايساوى قيمة سهم أو عدد من الاسهم تشترطه الجمعية للانضمام الى عضويتها ٠ وباتباع هذه الطريقة ــ وقد أتبعتها كثير من الجمعيات فى الولايات المتحدة الامريكية ونصت عليها فى نظمها الداخلية ــ يكون من المحتمل أن يصبح جميع العمـــلاء للجمعيات الناجحة أعضاء فيها ٠ فاذا بلغ نصيب العميل من عائد معاملاته حدا يبلغ قيمة السهم أو القدر من الاسهم الذى يخول له حق العضوية ، يصبح له الحق فى الحصول على عائد مشترياته كأى عضو آخر (٣) ولكن تطبيق هـــذه الطريقة يقتضى ادارة واسعة للمحاسبة ، وقد يتعذر تطبيقها الا فى المجتمع الصغير المحدود حيث يتردد العملاء على متجر واحد أو عدد محدد من المتاجر ٠

ثم أن العائد مع ماله من أهمية كبيرة فى تقدم الحركة التعاونية لاينبغى ــ بل من الخطأ الكبير ــ أن يعتمد عليه الاعضاء اعتمادا كاملا فى تنمية جمعيتهم أو تقدمها ٠ بل الواجب أن يساير هذا التقدم نشر التعليم التعاونى ، حتى لاينحصر اهتمام الجمعية فى تحقيق هذا العائد ، فيؤدى ذلك ــ مع مافيه من اهمال الناحية التعليمية ــ الى عدم تكوين الاحتياطيات اللازمة لدعم الجمعية ٠

---

(١) يلجأ أعضاء الجمعيات التعاونية فى الخـــارج الى ترك عائد معاملاتهم فى الجمعية وهم يتقاضون عليـــه فائدة ثابتة ، وبذلك يساهم العائد فى تمويل الجمعية ٠

(٢) Marquis Childs.
Sweden, The Middle Way. New Haven : Yale University. Press. 1947. P. 49-50

(٣) V. S. Alanne ص ٣٢ المرجع السابق ٠

وقد أثير أخيرا جدل شديد بالصحف فى الدول الرأسمالية حول اخضاع العائد لضريبة الارباح التجارية أو اعفـــائه منها ، فطالبت المشروعات الخاصة فى أمريكا باخضاعه لضريبة الارباح التجارية بحجة أنه ربح تجارى ، وأن الجمعيات التعاونية ليست سوى نوع من المنشآت التجارية الخاصة ، وان مبادىء الديمقراطية والعدالة لا يستقيم معها أن يكون هناك أدنى تمييز بين المشروعات فى البلد الواحد ، وأن تحابى الدولة بعض المنشآت على حساب البعض الآخر ٠

وهذه ـ دون شك ـ مغالطة يقوم بها اصحاب المشروعـــات الرأسمالية لتغطية ما يشعرون به من الخوف والفزع بعد أن رأوا ساعد الحركة التعاونية يشتد يوما بعد آخر ، ويرتاد آفاقا وميادين جديدة كانت من قبل وقفا عليهم ، ومن ثم أحسوا فى هذه الجمعيات منافســـا يهدد كيانهم ووجودهم ٠ أما وجه المغالطة فيما أورده الرأسماليون لتأييد وجهة نظرهم ـ فالمعروف أن الحركة التعاونية نشأت فى الاصل على أساس الغاء الربح وخدمة الاعضاء ، وهى لذلك تتوخى فى بيع السلع أن تكون بسعر التكلفة٠ وانما عدلت عن ذلك الى قاعدة البيع بسعر السوق لأن تحديد سعر التكلفة فوق طاقتها أو على الاقل من الصعوبة بمكان بالنسبة اليها ، ثم أن مايترتب عليه البيع على أساس سعر السوق من وجود فائض تستعين به فى تغطية نفقاتها لتكوين أموالهـــا الاحتياطية ، فهى تدفع من هذا الفائض مصاريفها والفوائد المحدودة على الاسهم ، والاموال التى تخصصها لشئون الثقافة والتعليم أو الخدمات الاجتماعية وخلافه ، وما يبقى بعد ذلك فى هذه الجمعيات يعـد للتوزيع بطريقة خاصة يتميز بهـا النظام التعاونى ، وهى أن يرد هذا الباقى الى الاعضاء الذين تعاملوا مع الجمعية بنسبة معاملة كل منهم معها ، أى ان الجمعية تعيد الى كل عضو فى نهاية كل مدة ماتقاضته منه خلال هذه المدة من أموال وهو مادرجنا على تسميته باسم «العائد على المعاملات» ومن ثم نرى لهذا الفائض أو مايسمى بالارباح التى تجنيها هذه الجمعيات صفة تختلف كل الاختلاف عن صفة الارباح التى تجنيهـــا الشركات المساهمة والمشروعات الرأسمالية الاخرى ٠ ذلك لان الارباح فى الجمعيات التعاونية بمثابة فائض تحتجزه لحساب أعضائها لانهم هم الذين كونوا هذه الارباح بالتعامل معها فمن حق كل عضو منهم أن يعود له نصيبه بقدر تعامله ٠

أما الارباح فى الشركات المساهمة فهى تتكون لديها نتيجة لعرض بضائعها أو خدماتها فى السوق للراغبين فى استعمالها من أفراد الجمهور عامة ، وهى تتقاضى منهم الفائض الذى يزيد عـلى التكاليف والنفقات لتذهب به الى المساهمين فيها وقد يســـاهم الشخص فى شركة دون أن يهتم بالبضائع التى تنتجها ، أويستفيد

بالخدمات التى تؤديها ، بل قد يسهم فيها وليس فى ذهنه فكرة استعمال السلع أو الخدمات التى تقدمها وانما الذى يعنيه من أمر الشركة التى يشترك فيها بقدر من أسهمها هو الربح الذى توزعه على هذه الاسهم عند نهاية كل عام ، ولهذا يسهم بعض الاشخاص فى شركة أو شركات فى دولة غير التى يقيمون فيها ٠

ثم انه من جانب آخر يمكن أن نعتبر العائد الذى توزعه الجمعيات على أعضائها بمناسبة ربح الوسيط ٠

وتذهب الجمعيات التعاونية مذاهب مختلفة فى السياسة التى تتبعها نحو العائد فهى تارة ترفع أسعار البضائع والخدمات عن الأسعار التى تباع بها فى السوق ، وتارة تبيع بسعر السوق وتارة تخفض هذه الأسعار فى بعض الاحيان الى ثمن التكلفة وسياسة العائد تنقسم الى الأنواع الآتية(١) :

١ ـ العائد الكبير : High Dividend

فالجمعيات التى تهدف الى تحقيق عائد كبير ترى أنه كلما كبرت قيمة العائد على الجنيه من المعاملات كبر نصيب العضو من هذا العائد ويكون ذلك بمثابة مقدار الادخار الذى قامت به الجمعية لحساب هذا العضو خلال المدة المعينة ، وبذلك يزداد ولاء الاعضاء للجمعية واقبالهم على الشراء منها ، ثم انه يلاحظ أن اقبال الأعضاء على أقسام الاثاث والملابس والاحذية وغيرها من السلع التى تستهلك فى مدة طويلة انما يزداد فى مواعيد توزيع العائد على الأعضاء لأنهم ينفقون هذا العائد أو جزءا كبيرا منه فيما يحتاجون اليه من هذه الاصناف ٠

غير أن الافضل مع ذلك عدم الاخذ بسياسة العائد الكبير لان الجمعية فى سبيل تحقيقه تضطر الى رفع أسعار سلعها عن الاسعار السائدة فى السوق ، وهذا بدوره قد يساعد على ارتفاع الاسعار بالمنطقة التى تعمل فيها ،وذلك مما يضر بمصالح المستهلكين بصفة عامة ويتنافى مع ماتهدف اليه الحركة التعاونية من محاربة الاستغلال عن طريق الحد من ارتفاع الاسعار ٠

٢ ـ العائد الصغير : Low Dividend

وترى بعض الجمعيات لتشجيع الاعضاء على التعامل معها أن تخفض أسعار بضائعها وخدماتها قليلا عن أسعار السوق فى

(١) يرجع الى : F. Hall. Handbook For Members of Cooperative Committees The Cooperative Union : Manchester 1931. p.168. 169

كذلك مبادىء التعاون ـ وزارة الشئون ٠ مصلحة العمل ٠

منطقة عملها أو تجعلها مساوية لهذه الاسعار اذا كان ثمة منافسة شديدة بين التجار وكانت أرباحهم لذلك قليلة . ومن البديهى أن هذا يؤدى الى صغر قيمة العائد على الجنيه من المعاملات .

وهذه السياسة هى الأمثل والأفضل من حيث تلاقيها مع أهداف التعاون . غير أن الظروف التى تعمل فيها الجمعيات قد لاتكون مناسبة للأخذ بهذه السياسة . كأن يخشى تكتل المنشآت المنافسة للجمعية واعلانها حرب قطع الاسعار على الجمعية ، وذلك بأن يتفق عدد من تجار المنطقه على أن يضحى كل منهم – الى حين – بجزء من ماله ، فيخفضوا سعر سلعة معينة الى ما دون سعر التكلفة بدافع الثقة بأن الجمعية لن تظل طويلا على منافستهم ، وانها ستضطر فى النهاية الى الخروج من الميدان ، ثم يخلو لهم الجو فيعودون الى رفع الاسعار والى الربح الكثير من وراء ذلك .

٣ – صندوق موازنة العائد : Equalization Fund

وترى بعض الجمعيات أنه من الافضل توزيع قدر ثابت من العائد كل عام مهما كان اختلاف السنين ، كأن تدفع مثلا خمسة قروش على الجنيه من المعاملات ، وهى ترى أن فى ذلك تقوية لمراكز الجمعيات فضلا عن أنه يساعد الاعضاء على التدبر فى تحديد الوجوه التى ينفق فيها هذا العائد قبل موعد استحقاقه ، فيستطيع كل عضو أن يحسب سلفا مقدار العائد المستحق له على قدر معاملاته .

والوسيلة التى تلجأ اليها الجمعيات لتحقيق هذه السياسة هى استقطاع جزء من الارباح فى السنوات التى تكون فيها هذه الارباح كبيرة ، واضافة هذا الجزء الى احتياطى خاص فى الجمعية يسمى «صندوق الموازنة» فاذا عجزت الارباح فى سنة من السنين عن توزيع العائد المقرر لجأت الجمعيات الى صندوق الموازنة فأخذت منه القدر الذى يسمح بتوزيع العائد المقرر .

ونحن لانميل الى اتباع مثل هذه السياسة لانها تتنافى مع الأوضاع التعاونية الحقة اذ المفروض أن العائد الذى يرد الى العضو انما هو من فائض معاملاته مع الجمعية خلال السنة التى يستحق فيها هذا العائد ، وهذا الفائض يختلف من سنة لاخرى تبعا لاختلاف النتائج التجارية لكل سنة . والمعتقد أن تثبيت العائد قد يؤدى الى فتور الهمم وضعف الجهود عن العمل لزيادة النجاح فى ادارة الجمعية .

٤ ـ توزيع العائد فى جمعيات الاقسام بنسبة مساهمة كل قسم فى تحقيق الفائض : Departmental Dividend

تقوم بعض الجمعيات على عدة أقسام مختلفة لها مثل قسم البقالة وقسم الملابس وقسم الاحذية وقسم الخردوات وقسم الاثاث وقسم اللحوم ٠٠ وما الى ذلك ٠٠ وبعض هذه الجمعيات تتبع فى سياسة توزيع العائد على المعاملات تخصيص كل قسم من هـــذه الاقسام بالارباح التى حققها ، فتنظر اليه كأنه وحدة مستقلة وعلى هذا الاساس قد يزيد العائد الذى يوزع على المعاملات على قســم الاثاث عن العائد الذى يوزع على المعاملات على قسم الملابس مثلا وقد يزيد العائد الذى يوزع على معاملات قسم الملابس عن العائد الذى يوزع على معاملات قسم البقالة وهكذا ٠٠ وترى هذه الجمعيات أن العدالة فى الأخذ بهذه السياسة ، لان الحق يقضى بأن يكون توزيع العائد على الاعضاء بمقدار مايحتجز من فائض معاملاتهم مع الجمعية ٠

وتعتبر هذه الطريقة من أعدل الطرق ، لانهـــا تمكن العضو من أن يحصل على نصيب من الفائض يتناسب مع قيمة معاملاته مع الجمعية ، والعائد فيها لايقدر على أساس اجمالى قيمة المعاملات ٠٠ بل يجزأ بنسبة الاحجام المختلفة لمعـــاملات كل قسم ، وان كان يؤخذ على هذه الطريقة أنها تتطلب جهودا دفترية كثيرة ، فانذلك ينبغى ألا يقف عائقا دون توخى العدل فى التوزيع ٠

٥ ـ توزيع العائد على الفروع بمقدار مساهمة كل فرع فى تحقيق الفائض :

وبعض الجمعيات التعاونية للتجزئة تنشىء فروعا لها فى جميع أنحاء المدينة التى تعمل فيها ، ثم تختار بعض هذه الجمعيات أن يكون توزيع عائد المعاملات على هذه الفروع بمقدار الارباح التى نتجت من عمليات كل فرع ٠

وعندى أن هذه كذلك طريقة عادلة لتوزيع العائد ، ثم هى الى جانب ذلك تثير اهتمام مدير كل فرع بأعمال هذا الفرع وزيادة العناية بتقليل نفقاته حتى تزيد أرباحه عن أرباح الفروع الاخرى أو تتساوى معها ٠

٦ـ توزيع العائد بنسبة واحدة على جميع أقسام الجمعية وفروعها: General Dividend

وبعض الجمعيات التعاونية ذات الاقسام أو ذات الفروع ترى فى الاخذ بسياسة توزيع العائد على الاقسام أو الفروع بقـــدر

مساهمة كل منها فى تحقيق الفائض زيادة فى التكاليف الحسابية التى تتحملها الجمعيات مما يترتب عليه زيادة نفقاتها ولهذا نرى من الأفضل أن يكون توزيع العائد على جميع المعاملات فى جميع أقسام الجمعية وفروعها بنسبة واحدة لأن توفير التكاليف الحســـابية يؤدى الى زيادة العائد بمقدار هذه التكاليف . كما نرى أن التفرقة بين الاقسام أو الفروع فى التوزيع يؤدى الى التفاوت بين الاعضاء فى مقدار العائد الذى يوزع على كل منهم فى فروع الجمعيةالمختلفة وليس لذلك مايبرره من الناحية النظرية ، اذ لاشأن للعضو مثلا بكفاية مدير الفرع الذى تعينه الجمعية فى أحد احياء المدينة ومدى قدرته على تحقيق أرباح تزيد عن أرباح الفروع الأخرى ، وانما ذلك شأن الادارة العامة للجمعيات .

ونحن لانحبذ الاخذ بسياسة العائد العام الذى يوزع بنسبة واحدة على جميع الاقسام والفروع الا اذا كان هناك تماثل تام بين هذه الاقسام والفروع . وهذا مايصعب تحقيقه لان الظروف المحيطة بالعمل تختلف فى كل قسم وفرع منها فى الآخر . فقد يكون من سياسة أحد الاقسام أو الفروع مثلا توصيل البضائع الى منـــازل العملاء ، بينما لاتقوم بذلك الاقسام والفروع الاخرى . وقديتعرض أحد الفروع لمنافسة أشد من المنافسة التى تتعرض لهـــا الفروع الاخرى ، هذا الى أن درجة الكفاية الاداريه تختلف كذلك من فرع لأخر . فكيف يتصور مع هذا أن تتساوى جميع الاقسام والفروع فى العائد على مابينها من هذا التفاوت البعيد المـدى فى الظروف والملابسات .. ان زيادة التكاليف الحسابية يجب ألا نعتبرهامشكلة تحول دون أن يحصل كل عضو على حقه فى عائد يتناسب مـــع حقيقة معاملاته . كما يجب أن لايغيب عن أذهاننا ماقد يثار بين الاعضاء من الشعور بالاستياء نتيجة لشعورهم بالغبن ، فان معدل الربح ليس واحدا فى كل السلع كما هو معلوم . وعلى هذا سيحصل الذين سيتعاملون فى السلع ذات الربح المرتفع على عائد أقل مما يستحقون . ومن جانب آخر سيحصل الذين يشترون الســلع ذات الربح القليل على عائد أكثر مما يستحقون . ومن الطبيعى أن يؤدى هذا الى سخط الاعضاء ممن ينتمون الى الفئة الاولى لشعورهم بالغبن . وهذا مايجب العمل على تفاديه تحقيقا لمبادىء التعـــاون وأهدافه العليا .

صحيح أن صعوبات التطبيق العملى هى التى تحمل الجمعيات على الاخذ بسياسة توزيع نسبة واحدة على جميع أقسام الجمعيـــة وفروعها ، ولكننا نرى أن يقترن ذلك بما يسهل هذه الصـــعوبات من بذل الجهود الصادقة لنشر التعليم التعاونى بين الاعضاء واقناعهم بالخطوات التى تتخذ لادارة الجمعية .

وقد جرت عادة بعض الجمعيات على أن تدفع العائد فى صورة

كوبونات (طوابع) تستبدل بها بضائع ، كما هو الحال فى بلجيكا مثلا(١) • وهى تؤثر هذه الطريقة على غيرها لانها تعيد الفائض الى الجمعية وتجعل أموالها حاضرة ، وهى فى الوقت نفسه تجيز ترك جانب من العائد لدفع قيمة الاسهم المكتتب بها •

وقد يكون من المفضل عدم اتباع هذه الطريقة فى رد عائد المعاملات على الاعضاء لانها تحمل معنى ارغام العضو على الشراء من الجمعية ، من حيث أن الطوابع التى تصرفها الجمعيات فى مثل هذه الاحوال تكون قابلة للاستبدال من الجمعيات التى صرفتها دون غيرها ،وقد يكون العضو فى حاجة الى صرف قيمة المستحق له فى أوجه أخرى من وجوه الانفاق غير الشراء من الجمعية فلا تمكنه هذه الطريقة من ذلك ، لانها ترغمه على الشراء من الجمعية ، وهذا يتنافى مع مبادىء التعاون الاستهلاكى التى تنادى بالحرية • حرية الانضمام• •وحرية الانسحاب •• وحرية التعامل ••فالحرية هى الضمان الوحيد للكفاية الاقتصادية فى الحركة التعاونية الاستهلاكية •

٧ — جمعيات لاتوزع العائد : Non Dividend Societies

ويرى بعض التعاونيين عدم الأخذ بسياسة توزيع العائد لأن ذلك — وهذا هدفهم — يؤدى الى أن تبيع الجمعية بأقل الاسعار الممكنة ، وهذا الاقتراح وان كانت تثار حوله اعتراضات كثيرة تحول دون الاخذ به بصفة عامة الا أن هناك من يرى أن الحركة التعاونية ستجد نفسها مضطرة الى أن تسير فى الاتجاه الذى يشير الى جذب الاعضاء ، بل أن منهم — ولعلهم الكثرة الكاثرة — من لايجد فى نفسه أى استعداد للتخلى عن سياسة العائد من أجل الحصول على السلع بأسعار مخفضة عند الشراء ، صحيح أنه فى بعض الدول كانجلترا (٢) ترك الاعضاء أرباحهم فى الجمعية فأدى ذلك الى مايقرب من نصف الزيادة السنوية فى رأس المال • ولكن مالم تتكون عند الاعضاء عادة زيادة ايداعاتهم طواعية واختيارا فليس من الحكمة الاقلاع عن الاخذ بسياسة توزيع العائد •

وقد تبين من البحث الذى أجرته اللجنة الخاصة التابعة

---

(١) Charles Gide.
Consumers' Cooperative Societies Manchester : The Cooperative Union Translated from the French by The Staff of the Cooperative Reference Library, Dublin, 1921. P. 59.

(٢) F. Hall.
Hand book for Members of Cooperative Committees : Manchester. 1931. P. 169.

للحلف التعاوني الدولي (١) فيما يتعلق بهذا المبدأ ومدى مايمكن ان تأخذ به جمعيات التجزئة في الدول التابعة للحلف أن غالبيـــة الجمعيات تدفع العائد نقدا ، وبعض الجمعيات تدفع جانبـــا من العائد على صورة بضائع ، أما في روسيا فقد ألغي العائد بناء على طلب أعضاء الجمعيات . كما تبين أيضاً أن غالبية الجمعيات تدفع العائد لاعضائها فقط ، وبعض المنظمات تشرك غير الاعضـــاء في العائد فتدفع لهم نصف المستحق للاعضاء .

وقد أخذ الاقليم المصرى بسياسة العائد ، فنص القانون(٢)على توزيع باقى الربح على الاعضاء بعد اجراء الاستقطاعات التي ينصبها القانون ، واعتبار هذا الربح عائدا لكل منه قدر بنسبة تعـــامله مع الجمعية .

المبدأ الرابع ـ تحديد سعر الفائدة على رأس المال :
Limited Interest On Share Capital

حينما أقام رواد روتشديل جمعيتهم كانوا يؤمنون بأهميـة رأس المال ، ويضعون هذه الأهمية في المكان اللائق بها من الاعتبار والتقدير ، وقد ظلوا فترة طويلة يجمعون قليلا من البنسات حتى اكتمل لديهم مبلغ صغير بدأوا به نشاطهم ، ثم عملوا على اجتذاب رأس المال من المستهلكين ممن يؤمنون بالفكرة التعاونية ويخصون الجمعية بمعاملاتهم ، وذلك باعطاء فائدة على رأس المال مقدارها٥٪ فقد ورد في قانونهم المعدل أنه في حالة تحقيق أرباح توزع فائدة بمعدل ٥ ٪ سنويا على الاسهم التي مضى على دفعها ثلاثة أشهر(٣) ومعنى هذا أن رأس المال في الجمعيات التعاونية يعتبر « أجـــيرا » يتقاضى أجر خدمته ، ويقول «شارل جيد» في ذلك أنه لامفر من الاعتراف بأن من الواجب المشروع اعطاء فائدة لرأس المال ، فانه ثمرة عمل الاعضاء وادخارهم ، وهم الذين يقدمونه للجمعية ومن ثم ينبغي أن يتقاضى أجر خدماته القيمة للجمعية وللمجتمع الذى تعمل فيه (٤) .

ويلاحظ أن مبدأ وضع حد للفائدة على رأس المال لم يـــكن

---

(١) 15th Congress of the International Cooperative Alliance Agenda & Reports. Paris 1937. P. 96.

(٢) المادة رقم ٣٩ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦.

(٣) George Jacob Hollyoak The History of the Rochdale Pioneers. New York : Charles Scribner's Sons 1893. P. 134.

(٤) شارل جيد المرجع السابق ص ٨٧ .

جديدا أو وليدا لافكار الرواد بل انه كان معمولا به قبل أن يطبقوه بمدة غير قصيرة ٠ اذ أن هذا المبدأ كان من بين الاصلاحات العديدة التي قام بها «روبرت أوين » وطبقه في مصـــنعه بنيولانارك في اسكتلنده عام ١٨١٣ (١) ٠

ثم أن رأس المال عامل فعال من عوامل نشاط الجمعية وتمكنها من أداء الخدمات للمستهلكين فكان من العدالة في تقرير الرواد أن يكافأ على ما يسديه من خدمات في الجمعية كأي عامل من عوامـــل الانتاج ٠ والاتجاه الغالب في الجمعيات التعاونية يؤيد تحديد فائدة لرأس المال بمقدار ٥٪ ومع ذلك اثيرت اعتراضات كثيرة حـــول اعطاء هذه الفائدة ٠ فرأى البعض انه اذا كان العضو على جانب كبير من الولاء لجمعيته فانه لن يستفيد كثيرا من تحديد هذه الفائدة ، لانه في حالة عدم تقرير هذه الفائدة سيحصل على نصيب أكثر من العائد على قيمة معاملاته مع الجمعية ٠ أما اذا لم يتعامل العضو مع جمعيته ، فانه بذلك يكون قد فشل في أداء واجباته كعضو فيها ، ومن العدالة أن يعاقب على ذلك بالحرمان من الحصول على فائدة لما قدمه في رأس المال ٠

ويلاحظ على هذا الرأي أنه لا يبدو سليما أو مستقيما الا في حالة واحدة لا تكاد توجد وهي حالة ما اذا اشترك جميع الاعضـاء بنصيب متســاو في راس المـال وتساووا ـ كذلك ـ في قيمة مشترياتهم من الجمعية ففي مثل هذه الحالة لاتكون هناك ـ بحق أهمية للجدل حول اعطاء فائدة لرأس المــال أو عدم اعطاء فائدة ٠ لانه في حالة اعطاء فائدة سيحصل العضو على نصيبه في الربـــح مجزء ، جزء منه في صورة فائدة ، وجزء منه في صورة عائد ٠ وفي حالة عدم اعطاء فائدة سيحصل على نصيبه كاملا في صورة عـــائد ومآل المصلحة في كلتا الحالتين يكاد يكون واحدا ٠ غير أن تحقيـق هذا الوضع يكاد يكون في حكم المستحيل لان أعضـــاء الجمعية لا يتساوون جميعا في مقدار الاسهام في رأس المال ، ومعاملاتهـــم مع الجمعية تختلف بين فرد وآخر تبعا لامكانياته ودرجة ولائه للجمعية ومدى استعداد الجمعية وقدرتها على توفير وسائل اشباع حاجـــات الافراد المتباينة ٠

ومن هذا يتبين أن من العدالة مكافأة رأس المال على ما يقدمـــه من خدمات للجمعية وبخاصة لان هذه الخدمات لاتقل بحـــال من الاحوال عن معاملات العضو مع الجمعية ، فاذا كان العضو يكافأ على معاملاته مع الجمعية عن طريق العـــائد ، فمن المنطق كذلك أن يكافأ

(١) Encyclopedea Britanica : Vol. 16, 1929. P. 892.

رأس المال بالفائدة . هذا الى أن الجمعية اذا لم تسمح باعطاء فائـدة على رأس المال ، فسيكتفى الاعضاء بالاكتتاب فى سهم واحـد من أسهمها مادام هذا السهم يكفل لصاحبه جميع حقوق العضوية ، ويضمن له نصيبه من العائد على جميع مشترياته . اذ لا مزية بعد هذا ترغبه فى الاكتتاب فى مزيد من الاسهم ، ومعنى هذا أن يظل رأس المال من الصغر بحيث يعوق تقدم الجمعية ونموها . وقـد اصطدمت بذلك الجمعيات التى تأخذ بمبدأ عدم اعطاء فائدة على رأس المال ، واحتالت للتخلص من هذه العقبة ، فقرر الكثير منها استبعاد الفائدة على رأس المال بالنسبة للسهم الاول الذى يشترك فيه العضو، واعطاء فائدة على ما يكتتب فيه العضو مما يزيد عن ذلك . (١)

ويعترض كثير من الكتاب التعاونيين على تسمية الفائدة التى تعطى لرأس المال باسم « نصيب فى الربح Dividend »وهـم يقيمون اعتراضهم على أساس أن القاعدة هى أن رأس المال لا يحصل على نصيب فى الربح . فاذا خص بنصيب فى الربح فقدت الجمعيـة خاصيتها التعاونية ولو أطلقت على نفسها هذا الاسم . ولهذا كان استعمال الجمعيات لكلمة « نصيب فى الربح » على ما يعطى كفـائدة لرأس المال من قبيل الخطأ،الذى يجب أن تتجنبه الجمعيات التعاونية الحقة .

وعندما أجرت اللجنة الخاصة التابعة للحلف التعاونى الدولى بحثها فى التطبيق العلمى لمبدأ وضع حد على سعر الفائدة لرأس المال فيما يتعلق بجمعيات التجزئة ، وجدت أن بعض الجمعيات التى أجرى عليها البحث لا تعطى فائدة على رأس المال . وان معدل الفائدة السائد الذى تعطيه بعض هذه الجمعيات هو ٥٪ وأن هناك عـددا قليلا من الجمعيات يعطى فائدة يتراوح مقدارها بين ٧ و ٨٪ كمـا وجد أيضا أن هناك جمعيات كبيرة خفضت مقدار الفائدة التى تعطيها من ٥٪ الى ٦/١ ٤ ٪ . (٢)

وأغلب الولايات التى لها قوانين تحكم الجمعيات التعـاونية فى الولايات المتحدة الامريكية تضع حدا أعلى لمعدل سعر الفائدة عـلى رأس المال . وهذا الحد الاعلى هو٥٪ فى كاليفورنيا وماساتشوستس ٦٪ فى بنسلفـانيا وكولومبيا ومينيسوتا ونيوميكسيكو ونورث كارولينا — ٧٪ فى متشيجان — ٨٪ فى الاسكا وفرجينيا . (٣)

(١) شارل جيد المرجع السابق ص ٨٩ .

(٢) 15th Congress of the International Cooperative Alliance Paris 1937. Agenda & Reports. P. 98.

(٣) Organizction & Management of Consumers' Cooperatives and Buying Clubs Bureau of Labor Statistics Bulletin No. 665. 1940. P. 22.

وهناك كثير من الجمعيات الاستهلاكية فى السنوات الاخيرة لا تعطى أكثر من فائدة تتراوح بين ٢ و ٤٪ ٠ وأن هناك بعضا منها لايعطى أى شيء من الفائدة ٠ (١)

أما فى الاقليم المصرى فقد ترك القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦(٢) للنظم الداخلية فى الجمعيات أمر تحديد مقدار الفـــائدة على رأس المال على ألا يتجاوز ٢٠٪ من صافى الربح ٠ ونصت النظم الداخـــلية للجمعيات على عدم زيادة الفائدة عن ٦٪ من القيمـــــة الاسمية للاسهم ٠ كمـــا نصت على أن الاســهم التى يتمتع أصحابها بهــذا الحق هى التى مضى على اصدارها ســـنة كاملة ٠ وتحتسب أرباح نصف سنة للاسهم التى مضى على اصدارها ستة أشهر على الاقـــل قبل انتهاء السنة المالية ٠ ولا يجوز توزيع فوائد الاسهم التى لم تودع قيمتها كاملة ، كما أجاز المشرع التعاونى عدم تحديد نسبة لفوائد الاسهم ٠ (٣)

المبدأ الخامس : التعامل بالنقد Cash Trade

ومن القواعد السليمة التى اتبعها رواد روتشديل قاعـــــدة التعامل بالنقد ٠ وعدم السماح بالتعامل الآجل بيعا أو شراء ٠ وكانوا يوقعون الغرامات على المسئولين الذين يخالفون هذه القاعـــدة ويعتبرونهم غير جديرين بمناصبهم فى الجمعية ٠ فقد ورد بالمادة ٢٣ من قانونهم (٤) المعدل « ليس لاعضاء مجلس الادارة مهمـــا كانت الظروف والاحوال أن يتعاملوا بالاجل بيعا أو شراء » ٠ بل يجب أن تتم جميع المعاملات نقدا ٠ واذا تصرف أحدهم بمـــا يخالف هذه القاعدة يكون عرضة لغرامة مقدارها عشرة شلنــــات ــ فضلا عن اعتباره غير جدير بالقيام بمهام منصبه ٠

---

(١) V. S. Allanne.
Fundamentals of Consumer Cooperation Superior, Wisconsin. 1946. P. 30.

(٢) البند «أ» من المادة ٣٩ من القانون ٠

(٣) ــ الفقرة ٢ من البند الثانى عشر من المادة التاسعة من القرار الوزارى رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ ٠

(٤) George Jacob Holyoake
The History of the Rochdale Pioneers
Charles Scribner's Sons. 1893. P. 134.

والسبب الذى حمل الرواد على التمسك الشديد بهذه القاعدة هو أن متاجر التجزئة الملحقة بالمصانع ومتاجر التجزئة المستقلة ، كانت تشجع البيع بالائتمان لكى تستطيع أن تحتفظ بالعميل ثم تستعبده بعد ذلك بكل ما تحمله كلمة الاستعباد من معان ، فكان يجوز لاصحاب هذه المتاجر أن يطالبوا بحبس المدين ، وكان التهديد بالحبس يرهب العميل ، ويمكن أصحاب المتاجر استغلال ذلك فى رفع الاسعار .

ولم يكن الرواد أول من طبق مبدأ التعامل بالنقد ، فقد نصت قوانين بعض الجمعيات التعاونية التى كانت قائمة عام ١٨٣٠ على « عدم السماح بالائتمان أخذا أو عطاء » (١)

وكان أوين وأتباعه يهاجمون البيع بالاجل للاسباب الآتية :

١ - ان البيع الآجل يؤدى الى أن يتقاضى التجار أسعارا مرتفعة عن السلع التى يبيعونها بوجه عام .

٢ - أن البيع بالاجل يقتضى زيادة الجهود الدفترية وفيه مع ذلك احتمال اعدام بعض الديون مما يؤدى بالمتاجر الى أن تلجأ الى زيادة رفع أسعارها على السلع المبيعة بالاجل لمواجهة هذا الاحتمال .

٣ - تغرى سياسة البيع بالآجل المستهلكين على زيادة مشترياتهم ، وقد تؤدى هذه الزيادة فى المشتريات الى حالة يتعذر عليهم فيها موازنة دخولهم فيما يستقبل .

ولا شك أن سياسة البيع بالاجل كانت منتشرة فى أنحاء كثيرة من العالم ، وانها كانت تجلب كثيرا من المتاعب على ذوى الدخل المحدود . حتى كان يتعذر على كثير منهم الوفاء بالتزاماتهم قبل البائعين . فقد ورد فى تقرير عن نشاط الجمعيات التعاونية بمقاطعة نيو انجلاند بأمريكا عام ١٨٥٠ أن المقاطعة كانت تعانى أشد المعاناة من سياسة البيع بالاجل . (٢)

---

(١) Credit Shall neighther be given or received.
George Jacob Hollyoake.
History of Cooperation. New York : E. P. Dutton Com.
Vol., 1, P. 100.

(٢) Bureau of Statistics of Labor. Boston. Eighth Annual.
Report of Bureau. 1877. P. 81.

وقد طالب كثير من الكتاب التعاونيين بضرورة التزام الجمعيات التعاونية مبدأ البيع بالنقد والابتعاد عن سياسة البيع بالاجـــل ، خشية أن يؤدى بها هذا الانحراف الى الفشل . (١)

وقد قام البعض بدراسات على أربع وعشرين جمعية تعاونية للبترول من جمعيات الغرب الأوسط بامريكا Middle Western Coop. لمعرفة تكاليف التعامل بالاجل . وتبين من هذه الدراسات أن متوسط ما تتكلفه مائة دولار من المبيعات الآجلة يساوى ٣ر٨٠ من الدولار. وهذا القدر يتكون من العناصر الآتية . (٢)

١ر٤٠ من الدولار مصاريف ادارية .
٠ر٦٠ من الدولار مصاريف مكتبية (بوستة أوراق.. الخ)
٠ر٨٠ من الدولار خسائر وديون معدومة .
١ر٠٠ من الدولار فوائد .
٣ر٨٠

وطبيعى أن هذا الرقم يتزايد تبعا لعدم كفاية الادارة .

ثم أن البيع بالنقد له أهداف مادية ومعنوية لا ينبغى تجاهلها، فان أى جمعية عندما تبيع بالاجل تخاطر بتعريض أموالها للضياع اذا ما عجز المشترى بالاجل عن أداء ما عليه. هذا الى ان البيع بالاجل يعتبر بمثابة حبس لجانب من الاموال الحاضرة للجمعية . وهذا من شأنه أن يعوق توسعها فى خدمة أعضائها ، وقد يضـــطرها الى الاقتراض وشراء بضائعها بالاجل ، مما يؤدى الى رفع الاســـعار وبالتالى الى انخفاض العائد .

ومن ناحية الاعضاء كذلك نجد العضو الذى يشترى بالاجـــل معرضا للوقوع فى ارتباكات مالية نتيجة لاختلال التوازن بين دخله

---

(١) Voll rath Klipzig.
The Principles of Rochdale Cooperation & Modern Systems of Credit Training. International Cooperation Alliance, Agenda. 1930. P. 169-180.

وايضـــا Howard A. Cowden.
Improving Merchandising Practices through Credit Control, In American Cooperation. Wash. D.C. American Institute of Cooperation 1939. P. 657-666.

(٢) J. G. Knapp.
Preliminary Report on Credit Practices and Problems of 58 C.C.A. Local Petroleum Associations. Wash. D.C. U.S. Farm Credit Administration 1939. P. 15.

ونفقات معيشته ، فان كثيرا من الناس يصعب عليهم مقاومة اغـراء الشراء بالاجل ، فيقعون فى ذل الاستدانة ويجدون فى هذا الذل قيودا أو أغلالا لايستطيعون الخلاص منها . وفى ذلك يقول شارل جيد (١) ان عادة الشراء بالاجل تحمل فى طياتها العبودية للعامل واسرته • والتعبير بكلمة عبودية لا ينطوى على أدنى مبالغة ، ذلك لان الشخص المدين للبقال والخباز لا يستطيع أن يشكو من ارتفاع أسعار البضائع أو اوزانها أو انواعها • كما انه لا يستطيع ان يتعامل مع غير الدائن من البقالين والخبازين • وفى هذه الحالة يكون مجبرا على قبول كل ما يقدم اليه خوفا من قفل حسابه • واذا لم تتـح له أدنى فرصة للتخلص من هذا الدين فقد يفقد الامل ويهجـر بيته ويرحل سرا عن المنطقة •

على ضوء هذه الحقائق الملموسة وجد التعـاونيون انه من الضرورى أن تتمسك الجمعية بمبدأ البيع لأعضائها نقدا ، ليتعودوا أن يعيشوا فى حدود مواردهم ـ وفيما يلى بعض المزايا المـادية والمعنوية لمبدأ التعامل بالنقد (٢)

المزايا المادية

١ ـ تتمكن الجمعية التى تتعامل بالنقد من الحصول على الخصـم النقدى على مشترياتها من المنتجين المحليين واصحاب المصانع •

٢ ـ يقلل التعامل بالنقد من المصاريف الدفترية •

٣ ـ يستبعد فى التعامل بالنقد احتمال اعدام بعض أموال الجمعية •

٤ ـ يوفر التعامل بالنقد مصاريف التحصيل •

٥ ـ لاتضطر الجمعية الى الاقتراض وما يترتب عليه من فوائد تدفعها للمقرضين لان أموالها تظل حاضرة •

المزايا المعنوية

١ ـ التعامل بالنقد يرضى خير طبقات العملاء ، وهم الذين يدفعـون أثمان مشترياتهم نقدا •

٢ ـ يعتبر مبدأ التعامل بالنقد أمثل وسيلة لتطبيق العدالة والمساواة فى المعاملة بين جميع العملاء .

---

(١) ـ شارل جيد « جمعيات التعاون للمستهلكين » ص ٤٧

(٢) ـ V. S. Alanne.
Fundamentals of Consumer Cooperation. Cooperative Publishing Association. Superior, Wisconsin 1946. P. 39-46.

٣ ـ التعامل بالنقد ييسر مهمة المدير ويدرأ عنه ماقد يقع فيه من حرج نتيجة سماحه لبعض العملاء دون بعض بالتعـــامل بالأجل . وقد يؤدى هذا الموقف الى أن تصبح الفئة الأخيرة من أعداء التعاون .

٤ ـ البيع بالنقد يلقى عن كاهل المدير أعباء المشاكل التى تنجـم عن البيع الآجل من الجمعية وبذلك يتفرغ للنهوض بشئون الجمعية .

٥ ـ يتعود أعضاء الجمعية وعملاؤها ـ اذا ما كان البيع بالنقد ـ على أن يعيشوا فى حدود مواردهم .

ومع ذلك فقد تضطر بعض الجمعيات التعاونية للتجزئة ان تبيع بعض السلع للاعضاء بالاجل وبخاصة اذا ما كانت من السلع التى تستهلك فى أمد طويل مثل أثاث المنزل وأجهزة الراديو ، وآلات الحياكة ... وغيرها من السلع والادوات التى لا يكون فى مقـــدور العضو شراءها من دخله الاسبوعى أو دخله الشهرى . وهى فى ذلك تحاول مجاراة كثير من الشركات التى تعمل على تنشيط حركة البيع فيها باتباع طريقة « البيع مع الاحتفاظ بحق الملكية » .

واذا كان تطور التجارة وضرورة مواجهة المنافسة الواقعة أو المحتملة وارتفاع مستوى المعيشة مما يستدعى أو يبرر اعادة النظر فى مبدأ البيع بالنقد بحيث يسمح للجمعية أن تتعامل بالأجل فيجب أن يوضع لائتمان كل عضو حد أعلى يتناسب مع ما أسهم به فى رأس المال . ونرى انه لا مانع اطلاقا من أن يعطى العضو ائتمانا يتناسب مع ما يقدمه من ضمانات تكفل للجمعية الحصول على حقها كاملا اذا استدعت الظروف ذلك ، على أن يكون ذلك فى أضيق الحدود الممكنة وان يكون قاصرا على السلع التى تستهلك فى الامد الطويل . على أنه من الافضل الاخذ بنظام سليم للاقراض التعاونى غير هذا وذلك بأن يقترض أولئك الذين يعوزهم المال اللازم لشراء السلع الغالية الثمن من مؤسسات تعاونية للاقراض فى حدود الضمانات الواجبة ، ثم يشترون بالنقد ما يحتاجون اليه من الجمعية .

وقد أجاز القانون التعاونى (١) للجمعيات التعاونية فى الاقليم المصرى أن تبيع بالنسيئة لأعضائها وحرم عليها البيع بالنسيئة لغير الاعضاء . وورد فى اللائحة التنفيذية للقانون (٢) الحدود التى يجب على الجمعيات الالتزام بها ـ وتتلخص فيما يلى :

---

(١) المادة رقم ٦٠ من القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ .

(٢) المادة رقم ١٦ من القرار الوزارى رقم ٧٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ .

(أ) ـ أن يكون البيع بالنسبة مقصورا على جمعيات الاستهـــلاك التى يكون أعضاؤها من العمال أو الموظفين .

(ب) أن يكون الضمان قبول الخصم من المرتب أو الاجر وقبـــول الجهات التى يعملون فيها اجراء هذا الخصم .

(حـ) ـ الا يجاوز ثمن ما تبيعه الجمعية بالنسبة للعضو أكثر من ٣/١٦ من مرتبه أو أجره الشهرى .

(د) ـ الا يزيد مجموع ما تخصصه الجمعية للمبيعات الآجلة على ٥٠٪ من رأس المال المسهم والاحتياطى خلال السنة .

المبدأ السادس : الحياد السياسى والدينى :
Political & Religious Neutrality :

الفرض من هذا المبدأ هو أن تبتعد المنظمات التعاونية عن ان تربط نفسها بحزب سياسى قائم أو بهيئة من الهيئات الدينيـــة القائمة . وسببه هو الخوف من أن يؤدى مثل هذا الارتباط الى معاداة الاعضاء الذين ينتمون الى احزاب أو هيئات أخرى . وبذلك تفقد الحركة التعاونية جاذبيتها ويبعد عنها الهدف الذى تتوخاه من توجيه دعوتها الى جميع أعضاء المجتمع الانسانى فى الوسط الذى تعمل فيه . (١)

وقد كرر رواد (٢) روتشديل مرارا اهمية اعتناق مبدأ الحياد السياسى والدينى ، وكانوا ينتهزون الفرص لاعلان رأيهم هذا عندما يثار جدل أو نقاش حول هذا الموضوع . ومما يوضح سياستهـــم القرار الذى أصدرته جمعيتهم العمومية فى ٧ أكتوبر سنة ١٨٦١ وقررت فيه تمسكها بهذا المبدأ . وقد كتب ابراهام هاوارد » (٣) Abraham Howard رئيس الجمعية وقتئذ فى احدى الصحف(٤) يعلن أن من بين ما تتضمنه مبادىء روتشديل ما يلى :

---

(١) Jack Baily.
The British Cooperative Movement. London.
Hutchinson's University Library. 1955. Ch. IX.

(٢) لمعرفة تفاصيل هذا الجدل يرجع الى
George Jacob Holyoake.
History of the Rochdale Pioneers. New York.
Charles Scribner's Sons. 1893 P. 160-162

(٣) Abraham Howard
كان مستر كوبر أحد رواد روتشديل ـ وقد عين صراف للجمعية التى تعرف بهذا الاسم منذ انشائها . وقد تولى سكرتارية الجمعية فيما بعد وتوفى فى ٣١ أكتوبر ١٨٦٨

(٤) جريدة الـ Counsellor

١ - ليس للجمعيات أن تستعلم عن معتقدات من يرغبون فى الانضمام الى عضويتها أو عن مذاهبهم يستوى فى ذلك جمعية روتشديل والجمعيات الاخرى فى مختلف أنحاء البلاد .

٢ - تأخذ جمعية روتشديل بعين الاعتبار ان أعضاءها مختلفون من حيث المذاهب السياسية والمعتقدات الدينية ، وهذا يمنعها من أن تطبق أو تسمح بحدوث شىء فى مجالسها قد يستشف منه معنى التحيز لفئة دون أخرى .

وهذه السياسة تتفق مع ما سبق أن صرح به مستر كوبر William Cooper (١) عام ١٨٦٠ وكان سكرتيرا للجمعية ، فقد ذكر أن الحركة التعاونية التى ينتمى اليها أعضاء هذه الجمعية لا تميل الى التدخل فى الاختلافات السياسية أو الدينية بين أعضائها ، ولكنها تعمل على توثيق العلاقات بينهم عن طريق الاستفادة من مواهبهم وامكانياتهم لمصلحتهم الخاصة ولمصلحة المجموع .

والواقع أن تطبيق مبدأ الحياد السياسى والدينى يعتبر من الاهمية بمكان اذا أريد للحركة التعاونية أن تحقق أهدافها فى خلق مجتمع ديمقراطى متعاون متآلف يعمل أفراده جميعا لما فيه مصلحتهم الخاصة ومصلحة مجتمعهم الذى يعيشون فيه . فانه مهما كانت درجة الاختلاف فى المعتقدات ووجهات النظر فان ذلك لايمنع من أن يضم الافراد جهودهم الاختيارية للقيام بعمل ايجابى من شأنه أن يخلق جوا من الصداقة والود بين ذوى الآراء والمعتقدات المتباينة، لان هذا يساعد على خلق سلوك اجتماعى رفيع ، وغرس بذور لتقاليد جديدة تمحو الآثار السيئة التى خلفتها عهود الاقطاع ، وتنشر المحبة والاخاء بين الناس .

نعتقد ان هذا ما كان يهدف اليه أحد التعاونيين اليابانيين عندما سئل عن التعاون (٢) فقال انه مبدأ المحبة يعمل فى النشاط الاقتصادى Love Principle in Economic Action.

فبالمحبة والالفة والتضامن التى يخلقها الحياد والبعد عن اثارة الخلافات الحزبية والدينية يمكن التعاون من ان يخلق رجالا على جانب كبير من الشعور بالمسئولية . وفى ذلك يقول أحد التعاونيين « أن التعاون يهدف الى خلق الرجال . الرجال الذين يشعرون بالمسئولية

---

(١) كان مستر كوبر احد رواد روتشديل وقد عين صرافا للجمعية التى تعرف بهذا الاسم منذ انشائها - وقد تولى سكرتارية هذه الجمعية فيما بعد - وتوفى فى ٣١ أكتوبر سنة ١٨٦٨

(٢) Benson Y. Lands A Cooperative Economy. Harper& Brathers Publishers 1943 P. 9.

الفردية والمسئولية الجماعية ويستطيعون أن يرتفعوا فرادى ومجتمعين الى حياة شخصية كاملة وحياة اجتماعية كاملة . »

وقد تبين مما سبق أن الحياد السياسى والدينى كان من بين المبادىء التى طبقها رواد روتشديل ، ولكن على الرغم من ذلك نجد أن الحركة التعاونية الحالية فى بريطانيا قد انحرفت عن هذا المبدأ، وهى تعزو سبب ذلك الانحراف الى معاملة الحكومة لها أثناء الحرب العالمية الاولى فقد اعتبرت الفائد الذى يعود على الأعضاء نتيجة لمعاملاتهم ربحا يخضع للضريبة ، وكان على الجمعية التعاونية لتجارة الجملة أن تدفع نتيجة لذلك ضرائب قيمتها مليون جنيه تقريبا عن نشاطها فى عامى ١٩١٦ و ١٩١٧ وهذا هو الذى حملها على أن تخفض أسعارها عام ١٩١٨ الى اقصى حد ممكن حتى تحقق خسائر وتغطى أغلب ما دفعته من ضرائب (١) . وعلى الرغم من ان الضرائب رفعت بعد ذلك ، واعترف بأن تطبيقها كان من قبيل الخطأ فقد كان هذا التصرف الحكومى سببا فى انشاء الحزب التعاونى البريطانى فى عام ١٩١٩ (٢) .

وتعتبر الحركة التعاونية فى السويد مثلا يحتذى به فى التمسك بسياسة الحياد والمحافظة على مصالح أعضائها . فقد حافظت على هذه المصالح دون ان تفكر فى دخول المعارك الانتخابية لاختيار من يمثلها فى البرلمان كما فعلت الحركة التعاونية فى انجلترا ، وانما حازت ثقة الجميع بما فيهم اعضاء الاحزاب الرئيسية هناك ، وعن طريق هذه الثقة أمدها الشعب وساعدها كثير من ممثلى مختلف الاحزاب، وصارت مثلا يحتذى الى جانب ما حققته من نتائج ساعدت على ارتفاع مستوى المعيشة فى البلاد ، فهى تقوم بدور فعال فى الاحتفاظ بمستوى منخفض للاسعار ، وقد نجحت كذلك فى أن تجعل المنافسة حية ونشطه لمصلحة المستهلكين جميعا . كما نجحت فى تهيئة الفرص أمام المواطنين لكى يعيشوا حياة حرة شريفة ، وفى العمل الدائب المستمر على تحسين المستوى الاجتماعى للمجتمع .

وعلى الرغم من أن مبدأ الحياد السياسى والدينى اعتبر فى التقسيم

---

(١) G.D.H. Cole. A century of Cooperation Oxford Eng. George Allen and union LTd. 1944 P. 267.

(٢) نفس المرجع السابق ص ٣١٦

ويلاحظ انه كان للحزب التعاونى البريطانى عام ١٩٥٥ فى مجلس العموم ١٩ عضوا زيدوا الى ٢٠ نتيجة للانتخابات الفرعية . كما كان للحزب ثلاثة ممثلين فى مجلس اللوردات .

الرسمى للحلف التعاونى الدولى من المبادىء الثانوية التى لا يمنع عدم الاخذ بها من ان تبقى للجمعية صفتها التعاونية ويظل لها حق الانضمام الى الحلف ، فان اللجنة التى وكل اليها أمر بحث مبادىء روتشديل اقترحت على الجمعيات أن يمتد العمل بمبدأ الحيادالسياسى والدينى بحيث يشمل على قدم المساواة النوع والجنسية ، وان ينص على ذلك فى قوانينها الداخلية ، كما أعربت عن اعتقادها بأن الحياد السياسىوالدينى لايعتبر مظهر قصور منالتعاونيين فى الدفاع عن مصالحهم الاقتصادية المشروعة وانما هو نوع من تقوية هذا الدفاع • وذلك لما تتمتع به الحركة من حرية نتيجة لعدم تبعيتها لاى حزب من الأحزاب أو جماعة من الجماعات • (١)

وقد كانت الحركة التعاونية فى مصر لا تتبع مبدأ الحياد السياسى ، ومن ثم كانت الاحزاب فى مختلف العهود تحاول أن تستغلها لاغراض حزبية ، فكانت تعقد المؤتمرات التعاونية لا بقصد نشر الوعى التعاونى والثقافة التعاونية ، أو بحث نواحى الضعففى الحركة والعمل على تقويتها وانما لغرض الدعاية للاحزاب القائمة بالحكم ومهاجمة الاحزاب المعارضة • ونحن لاننكر انه مع ذلك كادت توجد أصوات تعمل للتعاون وجهود صادقة تبذل من اجله ، ولكنها كانت أصوات قليلة وجهود فردية محدودة لم تستطع أن تؤثر اوتحقق أهدافها وسط خضم التيارات الحزبية والانقلابات الوزارية التى كانت تتوالى •

ونكاد نعتقد أن الخلافات الحزبية هى التى أدت الى ضعف الحركة التعاونية فى مصر ومن مظاهر ذلك أنه كان اذا صدر تشريع فى عهد وزارة من الوزارات لصالح الحركة ، تهاونت الوزارة التى تأتى بعدها فى تنفيذه ، وتوانت عن توفير قوة الاشراف اللازمة للتوجيه والرقابة• واذا ادعت وزارة من الوزارات أنها رعت الحركة واعانتها ، فقدكان ذلك باقامة المشاريع المرتجلة التى تغدق فيها أموال الشعب فى تبذر واسراف معيبين ، دون توخى أحكام الرقابة ، أو التأكد من اقراض الاموال للناجح من الجمعيات •• كما كان التطاحن الحزبى هو الذى يدفع الى مقاعد مجالس الادارة من ليست لديهم القدرة والكفاية على ادارة الجمعيات ، بل ان العصبية والنفوذ الحزبى كانا السبيل الى الوصول الى هذه المراكز • بل أكثر من هذا كانت الجمعيات تدار لصالح هذه العصبيات وذوى النفوذ من رجال الاحزاب •

وانه لمما يبشر بالخير ، ان التعاون صار من مقومات مجتمعنا

---

(١) International Cooperative Alliance Report of proceedings Fifteenth Congress of the **International** Cooperatire Alliance at Paris 1937 p. 154.

الحديث ، فان الدولة تبذل جهودا صادقة في سبيل نشره وتدعيمه وتنقيته من العناصر التي تقف دون تحقيق أهدافه السامية. والآمل أن تؤدى هذه الجهود الى خلق المجتمع التعاوني الذي يتآلف ويتكاتف أفراده بضم جهودهم الاختيارية في المنظمات التعاونية مستهدفين في ذلك مصلحتهم الخاصة ، ومصلحة مجتمعهم الذي يعيشون فيه.

المبدأ السابع : التعليم التعاوني Education in Cooperation

يرجع الاهتمام بالتعليم التعاوني الى التعاونيين القدامى الذين آمنوا به ورأوا فيه وسيلة ناجحة لاقامة مجتمع تعاوني سليم . فبذلوا جهودا محمودة نحو نشر التعليم بوجه عام ونحو التعليم التعاوني بوجه خاص . وتعتبر مدرسة نيولانارك (١) التي أقامها روبرت أوين مثلا حيا لما بذل من جهود في هذه الناحية .

وقد قام هؤلاء التعاونيون القدامى بطبع كتب ومذكرات واصدار مجلات والقاء محاضرات على زملائهم التعاونيين لشرح القواعد والاسس التي تقام عليها الحركة التعاونية . وكان من أهدافهم اقامة مدارس وكليات تعاونية وذلك قبل أن يؤسس رواد روتشديل جمعيتهم المشهورة .

ونحن اذا ألقينا نظرة على مصدر الحركة التعاونية الحديثة ـ رأينا أن رواد روتشديل قد اهتموا بالتعليم منذ قيام نظامهم . فقد ورد في نظام الجمعية أنها « ستسعى في أقرب فرصة الى تنظيم قوى الانتاج والتوزيع والتعليم والادارة » .

وكانت جهودهم في هذا الجانب تسير في تناسق يتفق مع أغراض الحركة المثالية ، بل لقد اتسعت هذه الجهود حتى كان من آثارها انشاء وادارة مكتبة يذكر هوراس جريسلي عنها أنها كانت تحتوى على خمسة آلاف مجلد من الكتب المختارة بعناية ، وعلى غرفة للمطالعة مزودة بالصحف والمجلات يقرؤها الاعضاء وعائلاتهم بالمجان ، وكذلك نظموا فصولا دراسية مسائية في الوقت الذي كان فيه التعليم الاولى الاجبارى لا وجود له. وكان هناك كثير من التعاونيين القدامى لا يعرفون القراءة والكتابة ، فاقيم لهم نظام تبادل المعرفة وذلك بأن يقوم الملمون بالقراءة والكتابة من الاعضاء بالتدريس لزملائهم الأميين .

---

(١) ولنضرب لذلك مثلا مشروع مكافحة الغلاء وسنتكلم في ذلك تفصيلا في الجزء الخاص بالقروض والمساعدات

(٢) برفسور ستيوارت عام ١٨٧٩ ـ هل وتكنز كتاب التعاون ص ١٦٧ طبعة ١٩٣٧

وقد عقدت مؤتمرات سنوية فى مختلف المدن الانجليزية للعناية بالناحية التعليمية ، فلم يخل مؤتمر من هذه المؤتمرات من قرار يطالب فيه الجمعيات التعاونية بصفة عامة ، والاجهزة التعاونية المسئولة عن رعاية الحركة بصفة خاصة يبذل أقصى الجهود لنشر التعليم التعاونى ، والعمل على تدريس المواد التى تنفع التعاونيين • وكان مما قاله أحد التعاونيين فى مؤتمر من هذه المؤتمرات (١) •

« اذا كان كثير من أعضاء جمعياتكم غير ملمين الماما تاما بالاقتصاد، وتاريخ التجارة فيما يتعلق بهذه الدولة وغيرها من البلدان ، وكذلك اذا لم يكونوا مزودين بالمعلومات العامة وعلى الاخص معرفة أهدافكم وكيفية تحقيقها ، فسيصبح رجالكم مركز خطر على حركتكم ويتحرج موقفكم ويكون مآلكم الى الفشل • ان حركتكم حركة ديمقراطية بكل ما فى هذه الكلمة من معنى ونجاحها يتوقف على حسن فهم الكثير من رجالكم لها ـ فيجب عليكم :

أولا ـ تعليمهم المبادىء التى تسيرون عليها والعلوم الاقتصادية وتاريخ المحاولات السابقة المشابهة لحركتكم •

ثانيا ـ يجب أن تثقفوهم ثقافة عامة فان التعليم أمر مرغوب فيه للجنس البشرى وهو بالنسبة للتعاونيين ضرورة من ضرورات الحياة •

ويضيق بنا المجال هنا عن استقصاء الجهود التى بذلها التعاونيون لابراز أهمية التعليم بصفة عامة ، والتعليم التعاونى بصفة خاصة، ويكفى لابراز هذه الاهمية أن نذكر فى هذا الشأن ما قاله أحد التعاونيين ـ قال :

« قيل عن التعاون أنه حركة اقتصادية تسعى الى تحقيق أغراضها بوسائل تعليمية • ونحن اذ عكسنا العبارة وقلنا ان التعاون حركة تعليمية تسعى الى تحقيق أغراضها بوسائل اقتصادية لاستقام المعنى وكان نصيبه من الحق نصيب ذلك القول • »

وقد آمنت الحركة التعاونية فى شتى أنحاء العالم بأن التعليم التعاونى هو سبيلها الى خلق مواطنين صالحين لامتهم ، يسند بعضهم بعضا بروح بعيدة عن الانانية والانتهازية ، شعارها الفرد للمجموع والمجموع للفرد • بل آمنت بأنه الضمان للسير بالحركة فى الاتجاه السليم ، فعمدت بكل الوسائل الى نشر مبادئه • ونظرياته • وتاريخه وكيفية تأسيس جمعياته وتنظيمها وادارتها • ولم تقتصر على هذا بل أنشأت لذلك مدارس ومعاهد تعاونية وضمنت مراجعها المواد التى ترتبط بالتعاون ارتباطا وثيقا ، وتكفل تخريج أعضاء مزودين

---

(١) بروفسور ستيوارت عام ١٨٧٩ ـ هل / وتكنز بكتاب التعاون ص ١٦٧ طبعة ١٩٣٧

بثقافة علمية وعملية تكفل لهم النجاح فى المسئوليات التى يضطلعون بها داخل الحركة • هذا الى أن كثيرا من الدول تدرس مواد التعاون فى مدارسها وكلياتها • ففى أوروبا مثلا أصبح للتعاون نصيب فى برامج جميع الجامعات • وكذلك فى معظم مقاطعات كندا ، وفيما يزيد على أربعين ولاية بالولايات المتحدة الامريكية ، وفيما يقرب من عشر جامعات بالهند ، وفى جامعات مختلفة وكليات فنية فى الفلبين وتايلند •••• وغيرهما

وقد اعترفت هيئة اليونسكو بأهميـــة التعــاون فاعتبرته من الموضوعات الاساسية التى يجب أن يلم بها المسئولون عن تثقيف النشء ووضعت مؤلفا يوضح طبيعة العلاقات بين المدرسة والجمعيات التعاونية •

ويكاد التعــاونيون يجمعون على أن خير وســيلة لنجاح الحركة التعاونية هو نشر التعليم بصفة عامة والتعليم التعاونى بصفة خاصة • وفى هذا المعنى يقول أحدهم وهو من السويديين :

« اذا أتيحت لنا فرصة أن نبدأ حركتنا من جديد ، وكان علينا أن نختار بين أحد شيئين • البدء دون رأس مال ، ولكن بموظفين واعضاء مستنيرين • أو البدء برأس مال كبير وموظفين غير واعين • فان تجاربنا تملى علينا أن نختار الطريق الاول » •

ولا شك أن التعاونى السويدى يعنى بقوله « دون رأس المال » رأس المال الكبير •

والتعليم التعاونى يعنى بالتدريب الى جانب عنايته بالثقـــافة التعاونية • والمقصود بالتدريب التدريب الشامل لجميع عنـــاصر الحركة ابتداء من العضوية فى الجمعيات الى مناصب مجالس الادارة فيها وتحرص الدول التى تأخذ بأسباب التقدم على العمل لسد هذا النقص فى حركتها وليس أدل على ذلك من أنه عندما عقـــد الحلف التعاون الدولى مؤتمرا فى سيلان (١) عام ١٩٥٠ ــ وكان يضم قادة الحركة التعاونية فى آسيا ــ طالب زعماؤها بانشاء مكتب اقليمى فى المنطقة ليساعد على تدريب العمال التعاونيين وعلى تزويد الحركة بالكتب والافلام ، وعلى اختيار بعض الشباب للتعليم فى البلدان التى تتميز بقوة الحركة التعاونية فيها •

وقد وضح لجامعة الدول العربية ما ينطوى على التعليم التعاونى فى تلك البلاد من فراغ ــ فعمدت على سده • وعقدت فى مارس سنة

---

(١) حيث كان مكتب العمل الدولى قد أعد تقريرا لهذا المؤتمر اقترح فيه بذل هذه الجهود •

١٩٥٤ ببغداد حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية فى دورتها الرابعة • ثم اتخذت قرارا بتوصيةهذا نصه : «نظرا لاهمية موضوع التعاونيات وحاجة البلاد العربية الى توسيع نشاطها فيها ، فانالحلقة توصى بأن تنشىء جامعة الدول العربية بالاتفاق مع احــدى الدول الاعضاء مركزا لتدريب المرشدين فى هذا الميدان • كمـا توصى بأن تبحث كل من الدول الاعضاء موضع انشاء هيئة أو مجلس تعاونى أعلى فيها يشرف على المنظمات التعاونية ويوجهها »

وفى نوفمبر من هــذه السنة ايضـا انعقد فى بيروت مؤتمر التسليف الزراعى واشتركت فيه جميع دول الجامعة العربية •وقام على تنظيمه أمانتها العامه ثم أصدر توصية قال فيها :

« بالنظر الى الفوائد الاقتصادية والاجتماعيةوالتربوية التىتنجم عن مؤسسات التعاون • فعلى البلاد العربيــة أن تتخــذ الخطوات لتأسيس مركز دائم للتدريب التعاونى يدرب موظفى دوائر التعاون الحكومية والمؤسسات الحكومية • » وقد أقر المجلس الاقتصــادى والاجتماعى لجامعة الدول العربية هذهالتوصية ـ ونفذ الاقتراح(١)

وقد روعى فى انشاء هذا المركز اختصار ســنوات العمـل فى المركز لاقصر مدة ممكنة مع تدريب العدد الـكافى من المبعوثين مما يسد حاجة الدول العربية من المرشدين (٢) •

وفى الاقليم المصرى تطورت رسالة وزارة الشئون الاجتماعيــة والعمل (٣) فى السنوات الاخيرة تطورا أساسيا يهدف الى توجيــه كل القوى نحو خلق المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى الذى تستهدفه الثورة لمجتمعنا الحـديث • وقد رأت الوزارة لخدمة هـذا الاتجاه البنائى أن تعيد تنظيم أجهزتها الفنية والادارية وأن تهيئهـا لحمل هذه الامانة الضخمة بحيث تقوم على أسس من الخبرةالكاملة والاستعداد اللائق • وقد بدأ قسم التدريب التعاونى ونظام العمل

---

(١) اقتصاديات التعاون ـ الجزء الاول • دكتور جابر عبد الرحمن (مكتبة النهضة المصرية) عام ١٩٥٦ ص ١٥٧ •

(٢) لمعرفة مزيد من التفاصيل عن مدة التدريب ومناهــج الدراسة النظرية والتدريب العملى وكيفية ادارة المركز ... الخ يرجع الى مقال الاستاذ عبد اللطيف عامر (عدد سبتمبر ١٩٥٥) من مجلة التعاون •

(٣) دليل التدريب • الجزء الثانى • الادارة العامة للتدريب التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية الصفحات ك من المقــدمة و ٣٥ وما بعدها •

فيها ، لتهتدى بها الاتحادات التعاونية عند التنفيـــذ بحيث تتحقق أهداف التدريب فى اتجاهات متناسقة ومحققة لما يرجى لهذه المراكز من نجاح (١) .

وفيما يلى بيان بفئات الدارسين ومن ثم تدريبهم - من ينـــاير ١٩٥٧ الى آخر ديسمبر ١٩٥٩

١ - أعضاء مجالس الادارة والقادة المحليين من أعضاء الجمعيات العمومية التعاونية . وقد تم تدريب ٢٨٠ عضوا .

٢ - موظفو الاتحادات ومديرو الجمعيات التعاونية وموظفوها والمشرفون فى الجمعيات المدرسية . وقد تم تدريب ٢٦٦ عضوا .

٣ - العمال الذين يعملون فى مختلف المؤسسات التعاونية، وقد تم تدريب ٢٠ منهم .

ويوجد الآن بالاقليم المصرى عدد من المعاهد التابعة للاتحادات التعاونية ، فقد أنشأ كل من اتحادات القاهرة والاسكندرية وشبين الكوم وميت غمر والسنبلاوين وبنها وكفر الشيخ معهدا للتعليم التعاونى ، كذلك أنشأت احدى الجمعيات ببولاق معهدا ملحقا بها ، ويدرس بهذه المعاهد مبادىء التعاون وأغراضه وأهدافه وحسابات الجمعيات التعاونية وادارة الأعمال والسكرتارية .

غير أنه يلاحظ أن البرامج فى هذه المعاهد لا تتفق مع مقتضيات البيئات المحلية وظروفها الخاصة . فقد ورد فى محضر اللجنة الفرعية للتعاون التابعة للادارة العامة للتخطيط الاجتماعى « أن الاتحـــاد التعاونى بمدينة القاهرة أنشأ معهدا لتعليم التعاون بصفة عامة والحق به طلبة على مستويات ومدارك مختلفة واتضح بعـــد تخرج الدفعة الاولى أن جمعيات القاهرة رفضتهم (٢) وكذلك الجمعيات المنزليـــة الاخرى ، لان دراستهم للتعاون المنزلى لم تكن كافية مع أن اتحـــاد التعاون بالقاهرة من الوجهة العملية هو اتحاد جمعيات منزلية » .

---

(١) تشجيعا للدراسات التعاونية خصصت وزارة الشئون منحتين دارسيتين قيـــمة كل منهما ٢٠٠ ج تمنحان للمتفوق فى الدراســة فى كل من التعاون الاســتهلاكى والزراعى - للاستزادة من الدراســة العمليــة فى الخــارج لمدة تتراوح بين شــهر ونصف وشهرين .

(٢) المقصود رفض توظيفهم .

بذلك اتجه خريجو هذا المعهد الى وظائف الائتمان الزراعى ولكنهم ايضـــا لم يصلحوا للعمل به لأنهم لم يعدوا لمثل هــذا العمل » (٢) .

ومما يبشر بالخير أنه أنشىء أخيرا مركز ثقافى تعاونى بمدينة الاسكندرية وأخذ على عاتقه تدريب التعاونيين وموظفى الجمعيـات التعاونية ومرشدى الاتحادات فى جميع أنحـاء الجمهورية بالاقليم المصرى على أعمال الجمعيات التعاونية مع القاء محاضرات متنوعة فى التعاون والاقتصاد والخدمة الاجتماعية وغيرها عـلاوة على النشاط الرياضى .

ونكاد نعتقد أن الحركة التعاونية لن تبلغ نصيبها من التقـدم والنجاح الا اذا كان هناك تجاوب عام نحو نشر الثقافة التعاونية فى شتى مراحل التعليم ، بمعنى أن تبدأ الثقافة التعاونية فى المرحلة الاعدادية بتلقين الجيل الجديد المبادىء التعاونية طبقا للاســاليب المصرية الحديثة فى التعليم ثم يزداد قدر هذه الثقافة فى المرحلة الثانوية حتى تبدأ المرحلة الجامعية ، وهنا يجب أن تعمـل الجامعات كما تعمل زميلاتها فى الخارج ، على اخراج قادة للقطاع التعــاونى لا يقل مستواهم فى هذا النوع من التعليم عن مستوى ما تخرجهم للقطاعات الاخرى ، على أن يكون هؤلاء القــادة على جانب كبير من الايمان برسالة الحركة التعاونية وأهدافها ودورها الفعال فى بنـاء المجتمع الحديث . فان هذا الايمان هــو الذى يجعلهم يقبلون عن طيب خاطر أن يربطوا مستقبلهم بها ، ولا يترددون فى التقـــدم للعمل فيها . فانه مما لا شك فيه أن الحركة التعاونية أشد ماتكون حاجة الى هذا الدم الجديد الذى يغذيها بكفايته وحيويته ونشاطه .

ويحسن أن تكون هناك علاقة مستمرة وثيقة بين الجامعـــات والحركة التعاونية . ولا شك أن الجامعات ترحب بالتعاون مع الهيئات التعاونية فى بحث مشاكلها وايجاد الحلول لما يقابلهـــا من صعاب كما انه لا شك فى أن قوة الحركة التعاونية فى الخارج ترجع الى هذا الاتصال الوثيق ، وكثير من الابحاث التى أخرجتها الجامعات فى الخارج تدل على مدى قوة هذا الاتصال والتعاون .

ويحسن كذلك أن تعمل جميع الأجهزة الارشادية فى الدولة على التعاون مـــع الأجهزة التعاونية العليـــا فى نشر التعليم والثقافة التعاونية ، فتبذل اقصى جهودها فى هذا الميدان .

---

(١) ينظر محضر اجتماع اللجنة الفرعية التـابعة للادارة العامة للتخطيط الاجتماعى بتاريخ ١٢/٥/١٩٥٨ ص ٣ .

وهناك فئة على جانب كبير من الاهمية يحسن الانتفاع بها فى هذا المجال ، وهى : فئة الوعاظ والائمة وغيرهم ممن يقومون بدور التوجيه والارشاد فى الشعب . فهؤلاء ينبغي أن تطور معلوماتهم وتنظم لهم دراسات سريعة يلمون فيها بحقيقة الحركة وأهدافها ونظمها لكى يستطيعوا عن طريق اتصالهم اليومى بعامة الشعب أن يثقفوهم ويبصروهم بحقيقة الحركة وأهدافها .

واذا أضفنا الى ما تقدم تطوير البرامج الاذاعية حتى تخصص جانبا منها لنشر الفكرة فى برامج خفيفة مسلية للشعب تارة ، ولأحاديث يقوم بها بعض المتخصصين تارة أخرى ، أمكن عن طريق كل ذلك أن نعوض ما فاتنا ، وأن نؤمل أخيرا فى اقامة مجتمع تعاونى على أساس سليم نفخر به فى القريب ان شاء الله ، بل ان الامل كبير فى أن تقوى الحركة فى بلادنا وأن تمتد بعد ذلك جهودنا التعاونية لمساعدة المتطلعين الينا من شعوب أفريقيا وآسيا .

ويهمنى أولا وقبل كل شىء أن أؤكد انه ما لم تتناسق هذه الجهود مع اخراج قادة تعاونيين يجيدون ادارة الحركة والجمعيات طبقا للاصول العلمية للادارة ، فان الحركة لن تحقق أهدافها المرجوة .

ولهذا أرى ضرورة تطبيق الادارة العلمية فى ادارة الجمعيات التعاونية ، وأن يكون مفهوما جيدا منذ الآن ، سواء أكان للتعاونيين أم غيرهم من المسئولين أم المتصلين بشئون التعاون ، ان مبدأ ضرورة تطبيق الادارة العلمية فى الجمعيات والمنظمات التعاونية يعتبر الآن أحد المبادىء الأساسية لتنظيم وادارة التعاونيات ، فى ظل اشتراكيتنا العربية .

الفصل الثالث

التعاون قبل عام ١٩٥٢

لم يشهد الاقليم المصرى ثورة صناعية ولم تقم فيه حركة عمالية كتلك الحركات التى ولدتها الانقلابات الصناعية بل ان الظروف البيئية والسياسية فى مصر لم تساعد على قيام حركة عمالية بين العمال الزراعيين فى السنوات الماضية ولو أردنا أن نستعرض الظروف الاقتصادية التى مرت بها مصر خلال النصف الأول من القرن العشرين لاحتجنا الى عشرات الصفحات ولخرجنا كثيرا عن نطاق موضـــوعنا ولهذا نكتفى بمجرد الاشارة الى الظواهر المعروفة فى تاريخ مصر الاقتصادى فى تلك الحقبة الماضية

ففى القطاع الزراعى كان الاقطاع ســـائدا والغالبية من سكان الريف اما معدمين او يمتلكون وحدات زراعية غير اقتصادية من حيث مساحتها وأساليب الزراعة كانت بدائية ، ومن ثم كانت القوة الانتاجية ضعيفة وكانت النتيجة الحقيقية لكل هذا الاستدانة المزمنة التى أرهقت صغار الملاك الزراعيين وادت الى ضـــياع ثروتهم وتسلمها الى أيدى بنوك الرهونات الأجنبية تلك البنوك التى كانت تستغل نفوذها مستندة الى نظام الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة وقد أحصى المؤرخون مجموع الديون التى كانت فى ذمة الافراد لبنوك الرهونات العقارية الخمس فى مســـتهل القرن العشرين فتبين لهم أنها بلغت عام ١٩٠٧ مبلغا كبيرا قدره ٢١٥ر٨١٥ر٢٥ جنيها .

وكانت الحكومة قد جربت مرة واحدة فى سنة ١٨٩٦ تسليف الفلاح ما يحتاج اليه من أموالها الأميرية فأقرضت بعض الزراع فى تلك السنة عشرة آلاف جنيه على مبالغ صغيرة وزعتها على بعض المحتاجين منهم وقد نجحت هذه التجربة بالفعل واعترف اللورد كرومر بذلك فى تقريره عن سنة ١٨٩٩ حيث قال: (٢) «لقد ثبت من تلك التجربة أمران — أن الفلاحين يقبلون عن طيب نفس على كل واسطة تسهل عليهم الاقتراض بفائدة قليلة — وأن اســـترداد رأس المـــال الذى يقرض بمبـــالغ صغيرة مع فائدته عسير .. ولكنه ممكن » (١)

ولكن الحكومة لم تكرر التجربة ولم تفكر فى تجربة اخرى بل تركـت التســليف الزراعى فى يد البنـوك الاجنبيـة وفى ٢٥ يونية ١٨٩٨ صدر أمر عال لجماعة من الماليين الاجانب بتأسيس

---

(١) ثروة مصر وديونها العقارية — للدكتور الفريد عيد (١٩٠٧)صفحة ٩١

(٢) نقابات التعاون الزراعية — عبد الرافعى « ١٩١٤ » صفحة ١٦٧

بنك اطلقوا عليه اسم « البنك الاهلى » ومنحته الحكومة امتياز اصدار اوراق البنكنوت ورغب الاهالى فى الاقبال عليه فاقرض أكثر من ٣٤٫٠٠٠ شخص فى الفترة التى ابتدا فيها بتسليف الاهالى سنة ١٨٩٩ حتى سنة ١٩٠١ كما بلغت قيمة الاموال التى أقرضتها الحكومة للبنك للقيام بهذه المهمة ٢٥٫٠٠٠ جنيه (١).

وفى ١٧ من مايو سنة ١٩٠٢ صدر أمر عال بتأسيس البنك الزراعى وكان الغرض من تأسيسه تسليف صغار الفلاحين ما يلزمهم من المال وكان رأسماله الاسمى ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ ج . ك وقد ضمنت له الحكومة فائدة قدرها ٣٪ وتقرر أن تخفض الفائدة التى كانت تؤخذ من الفلاحين من ١٠٪ الى ٩٪ .

على انه لم يكن محتملا ولا معقولا أن يصبح هذا البنك أو البنك الاهلى مصدرين صالحين للتسليف الزراعى لانهما انشئا برؤوس أموال أجنبية وكان لا يهمهما أن يتعرفا على حاجة الفلاح الى الاستدانة أو يراقبانه فى استعمال ما يقرضه بل كل ما كان يعنيهما أن يقرضا المال لمن يجدان فى أملاكه الضمان الذى يكفل لهما استخلاص حقهما عند حلول أجل السداد وكانت النتيجة أن استدان الفلاحون من هذين البنكين ومن غيرها من البنوك الاجنبية وزادت ديونهم وازدادوا بذلك اعسارا على اعسار .

ولم يكن حال مصر فى ميادين التجارة والصناعة احسن منه فى الزراعة فان اقتصاديات البلد كانت تحت رحمة محصول القطن ومركزه العالمى ونحن نعرف جميعا ان اثر القطن يمتد الى جميع المعاملات التجارية والمالية ويدخل فى حركة التجارة الخارجية وفى ايرادات الحكومة ومصروفاتها بل وفى كل ركن من أركان الاقتصاد المصرى وكانت اسعاره تهبط هبوطا شديدا بسبب اضطرار الفلاح الى البيع وتلاعب كبار التجار والسماسرة بسوقه . وكانت تجارة مصر الداخلية والخارجية فى ايدى مجموعة من الاجانب ساعدتهم فروع البنوك الاجنبية على التلاعب بمصائر البلاد وتعمد جعلها تعتمد فى الاستيراد على الدول الصناعية وذلك مما تسبب فى تأخر التكوين الرأسمالى المحلى وازاء ضعف الحكومات وانشغالها بالجدل السياسى تارة وبالسعى لكراسى الحكم وارضاء طبقات ذوى النفوذ تارة أخرى وازاء ما هو معروف عن سياسة خلفاء محمد على التى قامت على الاستهتار بمقدرات البلاد حتى وقعت تحت الاشراف المالى من قبل دولتين أجنبيتين وكان هذا الاشراف تمهيدا للاستعمار ... ازاء كل هذا هبط مستوى الدخل القومى ومستوى المعيشة وظل يهبط

(١)عبد الرحمن الرافعى ـ المرجع السابق صفحة ١٦٨

حتى بلغ غاية الانخفاض فكان مجرد حدوث أزمة اقتصادية مؤقتة أو موجة حرب أو تضخم يقذف بالاسعار عاليا ويدع الافراد يئنون من وطأة ارتفاع نفقات المعيشة مع هبوط الدخل .

الدعوة الى التعاون فى مصر

وقد عزت هذه الحال على المخلصين من أبناء الأمة فاتجهوا بأفكارهم نحو العمل على تخليصها مما حاق بها من فقر واهمال وبخاصة بعد ما ثبت من أزمة سنة ١٩٠٧ أن مصر تسير فى حياتها الاقتصـادية على غير أسـاس لأنها تعتمـد على رءوس الاموال الاجنبية فلما وقف تيار تسرب تلك الاموال الى البلاد وقع الناس فى ضيق شديد ولم تستطع البلاد مقاومة هذه الازمة التى حلت بها وبينما كان مصطفى باشـا كامل يطوف بالبـلاد يحمل على المستعمرين وينادى بضرورة جلائهم كان هناك آخرون مخلصون يعملون فى ميادين اخرى لمحاربة تلك الآفات التى خلقها المستعمر ومن بينهم المرحوم عمر بك لطفى الذى آمن بالتعاون وعرف أنه من الدعائم التى يقوم عليها بناء المجتمع السليم .

عمر لطفى

ولد عمر لطفى بمدينة الاسكندرية فى عام ١٨٦٧ ونال اجازة الحقوق سنة ١٨٨٠ وكان من رجال مصر المخلصين الذين حز فى نفوسهم أن يروا بلادهم تسير الى الهاوية بعد أزمة سنة ١٩٠٧ ففكر فى وسيلة يستطيع بها أن يسهم فى اصلاح شئونها وذهب فى سـنة ١٩٠٨ الى ايطاليـا لتقدمهـا فى نظام التسـليف وهنـاك اخذ يدرس نظام التعاون الزراعى والتعاون فى التسليف واجتمع بالمسيو لوزاتى وزير المالية والاقتصـاد بايطاليا وقتئـذ وكان يلقب بأبى التعاون فيها فتوافقت آراؤهما ومبادئهما التعاونية ثم عاد الى مصر وهو مؤمن أن أنجح علاج لاصـلاح الحـال التى وصلت اليها البلاد هو التعاون فأخـذ يشرح دعوته عن طـريق محاضرات كان يلقيها فى الاندية والمجتمعات ليوضح أن التسليف التعاون كفيل بانقاذ البلاد من آفة الربا . وجاءت كلماته التى صور بها الوضع الاقتصادى فى مصر تدل على النضوج الفكرى من ذلك ما قاله فى احدى محاضراته بالاسكندرية :

« ان تسرب الاموال الأجنبية الى مصر فى ايام الرخاء قد فتن الناس وملأهم غرورا فاعتمدوا على هذه الاموال واندفعوا فى تيار المضـاربات ولـكن من يوم أن أصيبت البـلاد بالازمة المـالية انصرفت الافكار الى البحث فى اصلاح نظام التسـليف فى مصر وجعله نظاما قوميا محضا قائما على بنوك وطنية تجمع أموالها من ابناء البلاد . وفى اعتقادى أن خير نظام يحسن ادخاله فى مصر

الآن هو نظام التسليف القائم على مبادىء التعاون وليس الغرض من التسليف التعاونى استثمار المال بوساطة اقراضه للغير بالفائدة ولكن الغرض تسهيل الاقراض لاعضاء الجمعيات انفسهم بفضل التوفير والتضامن ومن اسمى اغراضه تخصيص جزء من ربح الجمعيات للاعمال الخيرية والسعى فى اسعاد المتعاونين وانقاذهم من الفقر فمذهبى الذى ادعو اليه الآن هو نشر مبادىء التعاون على التسليف فى المدن والقرى »

« وانى اختم كلامى بابداء فكرة اعدها رغبة صادقة او نصيحة خالصة وهى انشاء بنوك التعاون والنقابات الزراعية فالاولى تقرض التجار والصناع والثانية تجلب للزراع حاجتهم من الاسمدة والبذور وغيرها وتعمل بمساعدة البنوك التعاونية وتحت اشرافها » .

وقد وجد عمر لطفى من الجمعية الزراعية الخديوية اهتماما بأمر ادخال نظام التعاون الزراعى فى مصر ففى ٣٠ يناير سنة ١٩٠٩ انعقدت اللجنة التنفيذية للجمعية الزراعية وعينت لجنة من الاختصاصيين كان هو من اعضائها لدراسة مسألة النقابات الزراعية واختيار النظام الملائم لمصر وتقديم تقرير بذلك واشتغلت اللجنة بعملها شهورا تناولت فيها الموضوع من جميع اطرافه ثم اختارت نوعين من الجمعيات التعاونية وهما الجمعيات الزراعية لشراء حاجات الزراع وبيع محصولاتهم والجمعيات التعاونية للاقراض الزراعى كما بحثت فى الوضع القانونى لهذه الجمعيات ورأت ضرورة وضع قانون خاص بالجمعيات التعاونية كما هو الحال فى البلاد الاوروبية ثم أتمت اللجنة وضع مشروع قانون لهذه الجمعيات بينت فيه الاحكام العامة التى تعامل بها ، كما وضعت مشروع لائحة عامة تشتمل على الاحكام التفصيلية للجمعيات التعاونية ونظامها الداخلى .

ثم قدمت اللجنة تقريرها للجمعية الزراعية الخديوية سنة ١٩٠٩ مذيلا بمشروع القانون ولائحته العامة فقدمته الجمعية الزراعية بدورها الى الحكومة وبذل الامير حسين كامل رئيس الجمعية جهده فى استصدار القانون، ولكن المشروعين القيا فى زوايا النسيان وذهبت جهود اللجنة هباء ولا شك أن السياسة الانجليزية التى كانت تلعب دورا خطيرا فى شئوننا الداخلية هى التى حالت دون ان يأخذ هذا التشريع سيره الطبيعى خصوصا بعد ان تيقظت الروح القومية فى البلاد على يد مصطفى كامل واشتدت حركة المطالبة بجلاء الجيوش الانجليزية فخشى الانجليز ان تتحول هذه الجمعيات التعاونية الى هيئات منظمة تعمل على طردهم من البلاد .

جهود عمر لطفى فى تاسيس المنظمات التعاونية

ولما يئس عمر لطفى من صدور القانون ، راى ان يبدأ حركة التعاون بالاعتماد على عزائم الافراد واتباع احكام القانون العام واختلف فى هذه الوجهة مع الجمعية الزراعية الخديوية فاستقل فى عمله عنها وتركها تترقب صدور القانون من الحكومة وكانت نظرة عمر لطفى الى الحركة التعاونية قد اتسعت فأراد أن ينشىء المصارف التعاونية فى المدن للصناع والتجار على نظام شولز ديلتش « أى بنوك الشعب » وان ينشىء مصارف الاقراض الزراعى فى القرى على نظام رايفيزن ، لتقوم بعمليات الاقراض للمزارعين وتوريد حاجاتهم الزراعية وبيع محصولاتهم ولم يقف عند هذا الحد بل اراد أن ينشر الجمعيات التعاونية المنزلية على النظام الذى سارت عليه انجلترا .

شركة التعاون المالى فى القاهرة

اسس عمر لطفى هذه الشركة على مثال بنوك التعاون فى ايطاليا واطلق عليها هذا الاسم تمشيا مع القوانين العامة للدولة واضطر أن يجعلها فى صورة شركة مساهمة فجعل الفرض منها تسليف أعضائها وقبول الودائع وقد قامت بعض الصعوبات فى سبيل تأسيس تلك الشركة على مبادىء التعاون بسبب عدم ملاءمة القوانين المصرية لتلك المبادىء ، لان القانون التجارى المصرى لم يكن فيه نص يبيح زيادة أو انقاص رأس مال الشركات ، وهذا لايتفق مع مبادىء التعاون ، لانها تجعل رأس مال الجمعيات قابلا للزيادة أو النقصان، فيزيد وينقص بقبول أعضاء مستجدين فيها أو بخروج اعضاء منها ، ولكن بفضل المجهودات التى أبداها قلم قضايا الحكومة ، امكن تذليل تلك العقبة بقدر الامكان فتأسست أول شركة تعاون ، وأباح قانون هذه الشركة جعل رأس المال قابلا للزيادة أو النقصان دون أن يجعل لذلك حدا ، ولكن نظرا لان القانون يحتم تحديد رأس المال الذى تؤسس به الشركة فقد حدد بمبلغ ٣٤١٢ جنيها ودفع هذا المبلغ بأكمله، وكذلك كان محتما تحديد مقدار زيادة رأس المال كل سنة بمقتضى قرار من الجمعية العمومية فجعل حد رأس المال سنة ١٩١٠ ٢٠٫٠٠٠ جنيه بقرار من الجمعية العمومية وبذلك أمكن التوفيق بين زيادة أو نقص هذه القيمة سنويا بمقتضى قرار من الجمعية العمومية للشركة .

على انه كانت هناك صعوبات (١) أخرى لم يتمكن عمر لطفى

---

(١) عبدالرحمن الرافعى : المرجع السابق ص ٢٠٩ وما بعدها

وزملاؤه من تذليلها وهى مسألة الاقتراع فى الجمعيات العمومية. فان مبادىء التعاون تقضى بأنالعضو لا يكون له الاصوت واحد مهما كان عدد الاسهم التى يمتلكها بينما يسمح التشريع المصرى أن يكونللعضو اصواتا عند الاقتراع فىالجمعية العمومية للشركات المساهمة بقدر ما يملك من الاسهم . وعلى الرغم من أن الشركة تقيدت بهذا القيد الا أنها عملت على التخفيف من وطأته فنصت المادة ٥٤ من قانونها على أن كل من يملك سهما الى خمسة أسهم له صـــوت واحد . وكل من يملك مقدارا يزيد عن ذلك له من الاصوات صوت واحد عن كل خمسة أسهم يمتلكها حتى تبلغ مائة سهم . أما الاسهم الزائدة عن هذا العدد فتعطى حقا فى صوت واحد عن كل عشرين منها حتى تبلغ مائتى سهم ، وما زاد عن ذلك فليس لصاحبها حق فى أصوات عنهـــا . وقد نصت المادة السابعة من قانون الشركة على أن لا يسمح لاى شريك بأن يمتلك أكثر من مائتى سهم .

كذلك نصت المادة ٤٣ من القانون التجارى على أنه لا يجوز أن تقل قيمة السهم فى أى شركة عن اربعة جنيهات مصرية اذا كان رأس مالها لايزيد على ثمانية آلاف جنيه مصرى ، اما اذا زاد على ذلك فلاتقل قيمة السهم عن عشرين جنيها مصريا . ولا شك أن هذا القيد يجافى روح التعاون ، فانها تجعل قيمة الحصص صغيرة ليتمكن الفقير قبل الغنى من الانتفاع بمزايا الحركة ، ولعل هـــذا القيد هو الذى حال دون تأسيس شركات التعاون المنزلى فى القطر المصرى بشكل شركات مساهمة ، وقد أمكن تذليل هـــذه العقبة بفضل ما جاءت به المادة الخامسة عشرة من قانون الشركة ، فانها تخول « لمجلس الادارة » أن يقبـل بصفة أمانة ثمن سهم أو جملة أسهم تدفع على أقساط متتالية فى مواعيـــد معينة من كل شخص يقبل أن يدفع رسم الدخول ويكون حائزا لجميـع الصفات اللازمة لقبوله مساهما فى الشركة .

حقيقة ان هذه الحال أفادت الشركة التى تم تأسيسها ، ولكنها وقفت عقبة أمام من يريدون تأسيس شركة جديدة ولا يستطيعون أن يدفع كل منهم على الفور جنيها واحداً (أى ربع ثمن السهم) ومن ثم نجد أن هذا الشرط قد حول شركات التعاون عن مجراها الطبيعى ، ومكن الاغنياء وذوى اليسار من تأسيس شركات التعاون بدلا من أن تتألف بين الطبقات المتوسطة والفقيرة .

وقد تأسستهذه الجمعية بعقد ابتدائى فى ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٠٩ على مثال بنوك التعاون التى أنشأها المسيو لوزاتى ثم صدر بها الأمر العالى بتاريخ ٢٧ من يناير سنة ١٩١٠

وفيما يلى نورد ماذكره الاستاذ عمر لطفى عن القواعد التى اتبعت فى الشركة :

أولا — أن الاسهم اسمية لا لحاملها ولايمكن التنازل عنها الا بقرار من مجلس الادارة ولولا هذا القيد لاصبحت الشركة شركة قائمة على الأموال يتداول الجمهور سهامها ويمكن لكل شخص ان يكون عضوا فيها الامر الذى ينافى فكرة الارتباط والتعاون .

ثانيا — أن الشركة لا تقرض غير الاعضاء الا فى حالة ماتكون المبالغ المتوفرة تزيد عن طلبات الاعضاء .

ثالثا — ألا تقبل فى عضويتها المفلسين والمحجوز عليهم وجميع الاشخاص المحكوم عليهم بأحكام جنائية أو الذين ارتكبوا أعمالا يعتبرها مجلس الادارة مخلة بالشرف .

رابعا — أن يدير الشركة مجلس ادارة تنتخبه الجمعية العمومية وبجانبه لجنتان هما : لجنة الحكم وهى المكلفة بتقرير قيمة السلف التى يمكن اعطاؤها للشريك أو برفضها ولجنة التحكيم وهى بمثابة هيئة استئنائية تنظر فى قرارات مجلس الادارة ولجنة الخصم بناء على اى شكوى تقدم اليها .

النقابات الزراعية :

اختار عمر لطفى هذا الاسم للجمعيات التعاونية للاقراض والتوريد الزراعى وبيع المحصولات وكان من حسن السياسة مزج هذه الأغراض كلها فى نوع واحد من التعاون لأن البلاد — وقد كانت حديثة العهد بنظام التعاون — لم تكن تحتمل انشاء عدة انواع من الجمعيات .

وقد لقى عمر لطفى مشقة كبيرة فى تحديد المركز القانونى لهذه الجمعيات التعاونية الزراعية والتوفيق بين النصوص القانونية مع المحافظة على المبادىء التعاونية وصيانة حياة الجمعيات ومستقبلها واختار لهذه الجمعيات شكل الشركات المدنية لانها شركات تؤلف دون حاجة الى امرعال مع سهولة انشائها وكون الحصص فيها اسمية يملكها شركاء يعرف بعضهم بعضا وقدتم تأسيس عدة جمعيات منها نقابة شبرا النملة ونقابة فشيل مركز طنطا وغيرهما .

شركات التعاون المنزلى :

أما هذه النوع من الشركات فقد جعلها على شكل الشركات المدنية ولكن مسئولية الاعضاء فيها ليست مطلقة وقد تأسس من هذه الجمعيات نحو ١٧ جمعية تعاونية منزلية (١) قبل نشوب الحرب العالمية الاولى سنة ١٩١٤ وهى شركة التعاون المنزلى بالاسكندرية . والمنصورة . وبنى سويف . ومنوف . والتعاون لمستخدمى البنوك . والتعاون المنزلى بحلوان . والتعاون لموظفى الحكومة بالقاهرة . والتعاون لعمال الصنائع اليدوية

---

(١) التعاون « دكتور يحيى أحمد الدرديرى » ١٩٢٩ ص١٦٢

وشركة الاعيان بالعباسية . والتعاون المنزلى بفاقوس . وطنطا والعياط والمنيا . وميت غمر . وكوم امبو . وابو كبير . والسويس.

وفاة عمر لطفى :

ومما تقدم نرى أن دعوة عمر لطفى الى الاخذ بنظام التعاون لصالح الزراع والصناع والمستهلكين قد أثمرت على الرغم من العقبات القانونية الكثيرة التى اعترضته وعلى الرغم من تجاهل الحكومة لهذه الحركة وامتناعها عن مد يد المعونة المادية والادبية والتشريعية اليها . وقد أدركته المنية وهو يجاهد لنشر هذه الجمعيات فى كافة انحاء البلاد وتوفى فى ٤ من نوفمبر سنة ١٩١١ ولكن دعوته لم تمت لأن أنصاره وفى مقدمتهم شقيقه «أحمد لطفى» حملوا الراية من بعده واخذوا يدعون الأهلين الى تأسيس الجمعيات التعاونية بأنواعها ثم بدأت نقابات العمال فى الظهور بفضل تلك الجهود الصادقة التى بذلها عمر لطفى وانصاره .

النقابة العامة للتعاون :

كان عمر لطفى يعد العدة لتأسيس جمعية تعاونية عامة قبيل وفاته ، ولكنه توفى قبل أن يحقق هذا المشروع ، فسعى شقيقه احمد لطفى لتحقيق هذه الأمنية ، وتأسست هذه الجمعية التعاونية العامة فى أوائل سنة ١٩١٢ ، وقد جعل الفرض منها توحيد التعاون بالبلاد واتخاذ مكان مركزى له بمدينة القاهرة ، واعداد رجال يعملون له بدافع الرغبة فى نشره وبث مبادئه ودرس الوسائل الاقتصادية والتجارية التى تسهل للتعاونيين من اعضاء النقابات وشركات التعاون الحصول على حاجاتهم ، سواء كانت اعتمادات مالية او أدوات زراعية أو بضائع من كافة الانواع. وقد كان من أهم اسباب الدعوة الى انشاء النقابة العامة أن النقابات الزراعية وشركات التعاون المنزلى التى تأسست فى جهات متفرقة من انحاء البلاد كانت تقتصر فى عملها على قضاء حاجاتها فلا تتمكن من نشر فكرة التعاون فى الجهات الأخرى ، او تبادل الآراء والمصالح المشتركة مع باقى النقابات وشركات التعاون. والتعاون وان كان فى ذاته قوة الا أن هذه القوة تكبر بتعميم العلاقات وتوثيق الروابط بين الشركاء فيه ، لأن فى ارتباط تلك الشركات ما يسهل لها القيام بأعمالها . لذلك كان للنقابة العامة يد طولى فى تنشيط حركة النقابات الزراعية .

تطور الجمعيات التعاونية :

يتبين لنا مما سبق أن الحركة التعاونية نشأت على يد أبى التعاون فى مصر المرحوم عمر لطفى فقد كان له الفضل فى تأسيس بعض النقابات الزراعية وبعض الجمعيات الاستهلاكية فى المدن الكبرى وبخاصة . القاهرة والاسكندرية . ولم يوجد فى ذلك

الوقت تشريع للتعاون يسند الحركة التعاونية ويدعمها ويكفل لها الشخصية المعنوية والمزايا الاخرى التى تتمتع بها الجمعيات التعاونية فى الوقت الحاضر . الأمر الذى ادى الى عدم استطاعة هذه الجمعيات مسايرة المبادىء التعاونية ، فانحرفت عنها وانقلبت فى الواقع الى شركات تجارية بحتة ، ولذا لم يحالف هذه الحركة النجاح .

وحينما قامت الحرب العظمى الاولى ، اشتد الغلاء وارتفعت الأسعار الى الحد الذى لم يستطع معه الكثيرون من أبناء الشعب الحصول على المواد الضرورية مما حمل بعض ذوى الفكر أن يهيبوا بالاغنياء وذوى اليسار لمد يد العون من جهتهم للعمل على مكافحة الغلاء ، ومن جهة أخرى لتأسيس جمعيات تموينية يكون هدفها توفير مواد التموين بأسعار تناسب عامة الشعب . وهذه الجمعيات وان تلاقت مع الجمعيات التعاونية فى بعض أهدافها ، الا أنها كانت تختلف تمام الاختلاف عنها فى طبيعتها ، اذ أنها قامت على استثارة النفوس الخيرة للعطف والاحسان وهو ما يتعارض مع طبيعة الجمعيات التعاونية التى تقوم على مبدأ الاعتماد على النفس والمساعدة المتبادلة .

وفى سنة ١٩٢٣ صدر أول تشريع تعاونى وهو القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٣ ، ولم يكن للتعاون الاستهلاكى فيه نصيب ، اذ جاء خاصا بالجمعيات التعاونية الزراعية ، وقاصرا على تنظيم شئونها وحدها ، وعلى ذلك فلم يساعد هذا القانون على تأسيس الجمعيات الاستهلاكية أو نشرها فى البلاد.

وفى سنة ١٩٢٧ صدر القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٢٧ الذى اجاز للصناع وصغار التجار والزراع تأسيس الجمعيات التعاونية الاستهلاكية فى المدن والقرى ، وكانت حركة تأسيس الجمعيات بطيئة فى مبدئها فلم تؤسس غير جمعية واحدة فى كل من السنوات ١٩٢٨ و ١٩٢٩ و ١٩٣٠ ، وهى جمعيات الاسماعيلية والسويس والحوامدية على التوالى .

وفى سنة ١٩٤٤ صدر قانون جديد للتعاون أكثر تقدما من سابقه ، نص فيه على اقامة الهيئات العليا للنظام التعاونى ، غير أن الخلافات الحزبية وسيادة حكم الاقطاع اعاقا الحركة التعاونية عن بلوغ اهدافها .

وفى سنة ١٩٥٢ قامت الثورة ، فأزالت السيطرة الحزبية وانهت عهد الاقطاع ، فكان لابد من استصدار قانون جديد يستجيب لرغبات التعاونيين ، ويفسح المجال لاقامة مختلف أنواع الجمعيات ، فصدر القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ الذى شجع على تأسيس جمعيات جديدة لم تكن موجودة من قبل .

عودة قليلة الى الوراء :

لعله من المفيد أن نستعرض قليلا بعض اخطاء الماضى فى التعاون اذ أنه مما لاشك فيه ان الثورة قد ورثت تركة مثقلة بالأعباء فيما يتعلق بالحركة التعاونية ، اذ أنها كانت موضع استغلال جميع الاحزاب فى مختلف العهود ، فكانت تعقد المؤتمرات التعاونية لا بقصد نشر الوعى التعاونى والثقافة التعاونية ، أو بحث نواحى الضعف فى الحركة التعاونية والعمل على تقويتها وانما لفرض الدعاية للاحزاب القائمة بالحكم ومهاجمة الأحزاب المعارضة واذا صدر تشريع فى عهد وزارة من الوزارات لصالح الحركة ، تهاونت الوزارة التى تأتى بعدها فى تنفيذه ، وتوانت عن توفير قوة الاشراف اللازمة للتوجيه والرقابة . واذا ادعت وزارة من الوزارات أنها رعت الحركة وأعانتها ، فقد كان ذلك باقامة المشاريع المرتجلة التى تفدق فيها أموال الشعب فى تبذير واسراف معيبين ، دون توخى أحكام الرقابة أو التأكد من اقراض الاموال للناجح من الجمعيات كما ان التطاحن الحزبى هو الذى يدفع الى مقاعد مجالس الادارة من ليست لديهم القدرة والكفاية على ادارة الجمعيات ، بل ان العصبية والنفوذ الحزبى كانا السبيل الى الوصول الى هذه المراكز بل اكثر من هذا كانت الجمعيات تدار لصالح هذه العصبيات وذوى النفوذ من رجال الاحزاب . فكان منطقيا تبعا لذلك مثلا أن تكون حالة الجمعيات التعاونية للتجزئة الموجودة فى مصر كما يلى :

أماكن تواجد الجمعيات	حالتها						المجموع
	حديثة	جيدة	متوسطة	ضعيفة	عاطلة	تحت الحل	
بالعواصم	٢	٤	٨	٥٦	٨	١١	٨٩
بالقرى والاحياء	١	٣	١٦	٨٤	٩	١٧	١٣٠
طائفية	٣٠	٢٠	٢٨	٤٠	٥	٨	١٣١
المجموع	٣٣	٢٧	٥٢	١٨٠	٢٢	٣٦	٣٥٠
النسبة ٪	٩	٨	١٥	٥١	٧	١٠	١٠٠

أى أن نسبة عدد الجمعيات الجيدة تعادل ٨٪ فقط من مجموع عدد الجمعيات والأغلبية العظمى من الجمعيات الجيدة عبارة عن جمعيات طائفية كالجمعيات الملحقة بالمصانع ، وسر نجاحها يرجع الى عوامل أخرى غير الاعتماد على النفس .. ولأضرب لكم مثلا عما وقع لاعضاء الجمعيات من اضرار ان هناك

كثيرا من الجمعيات صفيت ولم يحصل أعضاؤها على مليم واحد من قيمة الاسهم التى ساهموا بها فى راس مال الجمعية . وهناك جمعية كبيرة كانت تقع فى وسط القاهرة وكان يخيل للكثيرين من ناحية المظهر أنها ناجحة . ولكنها صفيت أخيرا وكان نصيب السهم الذى قيمته خمسون قرشا من التصفية مليمان .. من ذلك يتبين مدى ما أصاب أصحاب المدخرات الصغيرة من أضرار عادت عليهم وعلى الاقتصاد القومى بكثير من الأضرار ..

ارتجال المشاريع :

ولأضرب لكم مثلا آخر من تصرفات الدولة التى كانت تقوم على الأغداق والاسراف والاعانات دون الاعدادالسابق والقيام بالدراسات والابحاث اللازمة وكان يقصد بها الدعاية الحزبية واثراء البعض من ورائها تحت ستار الادعاء بأن فى ذلك مصلحة للمواطنين الا وهو « مشروع مكافحة الغلاء عام ٥٠ » الذى تكفلت الدولة فيه باعانة الجمعيات بمصاريف طارئة منها المصاريف الانشائية .. وتحملها خسائر الفروع والمحلات التى افتتحت خصيصا للمعاونة فى هذا المشروع ، فضلا عن اعطائها عمولات وضمانها حد أدنى للارباح .. وبعد كل ذلك سمحت الدولة للجمعيات بالاقتراض بحجة تمويل سلع المكافحة .

وفيما يلى نعرض الخطوات التى اتخذت نحو مساعدة الجمعيات واقراضها للمساهمة فى هذا المشروع المذكور .

أولا ــ القواعد الاساسية للمشروع :

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٧ من مايو ١٩٥٠ أن تقوم الجمعيات التعاونية المنزلية والزراعية ببيع السلع الهامة والضرورية الى المستهلكين رأسا بأسعار التكلفة ، وتشكيل لجنة برئاسة وزير الشئون الاجتماعية وعضوين ممثلين لوزارة التجارة والصناعة والتموين والشئون الاجتماعية وبنك التسليف الزراعى والتعاونى لوضع الخطط اللازمة لتنفيذ هذه السياسة ، وللاشراف على نشاط الجمعيات فى تحقيقها ، ولاعتماد المبالغ التى تصرف للجمعيات مقابل ما تتحمله من نفقات انشائية أو خسائر تتكبدها . (١)

وقد الفت لجنة عليا عقب صدور القرار من ثلاثة اعضاء يمثلون كل هيئة من هذه الهيئات الأربع وكان من بين ما اتخذته هذه اللجنة من قرارات ما يأتى :

(١) البند السابع من قرار مجلس الوزراء المذكور .

أ – تأليف لجنة فرعية رباعية ، يمثل فيها عضو من كل من الهيئات الاربع التى تتألف منها اللجنة العليـــا للبت فى حالات السـلف والاعانات المطلوبة للجمعيات والنظـر فى طلب الثلاجات الكهربائية اللازمة لمحال الجزارة وغيرها .

ب – تأليف مكتب بمصلحة التعاون يسمى « مكتب مكافحة الفلاء » يختص بدراسة مواضيع الفلاء وتنفيذ ما يراه بشـأنها طبقا لقرارات اللجنة العليا وقرارات اللجنة الفرعية الرباعية .

ثانيا – السلع التى تقوم الجمعيات بتوزيعها على المستهلكين بأسعار الجملة :

فقد كانت هذه السـلع طبقا لقرار مجلس الوزراء واللجنة العليا هى ما يأتى :

اللحوم – العـدس – الفول – الأرز – الدقيق – الـذرة – السـكر – الزيت – الصابون – المسلى البلدى – النباتين – الفيتولين – البفتة – الدمور الخضر .

ومن الفاكهة : الموالح – الموز – البلح – البطيخ – الشمام – القاوون – العنب – التين – المشمش – الجوافة .

ثالثا – المصاريف الانشائية :

وقـد جاء فى البنـد الخـامس من قرار مجلس الوزراء ان تصرف الحـكومة للجمعيـات اعانات توازى قيمة ما تتحمله من مصروفات انشائية للقيام بهذه العمليات ، وكانت هذه المصاريف الانشائية تشمل انشاء وتأسيس محل تجارى خاص يبيع سـلع او أكثر من السـلع المقررة كانشـاء محل للجـزارة أو للخضر أو للفاكهة أو الدقيق أو لبيع السـلع المقررة الأخرى ، أو ما يخص هذه العمليات كتزويد المحل بثلاجة كهربائية .

وقد أبيح للجمعيات الموجودة فى المدن الكبرى أن تنشىء عدة محال فى جهات متفرقة لبيع سـلعة واحدة ، كانشاء عدة محال للجزارة أو للخضر والفاكهة .

كذلك يباح لها – اذا وجدت محلا معدا جاهزا من الانواع المتقدمة معروضـا للبيع – أن تشـتريه بدلا من انشـاء محل جديد (١) .

---

(١) يرجع للبند ٢٢ من تعليمات عامة بشـأن مساهمة الجمعيات التعـاونية فى مـكافحة الفلاء « مصـلحة التعاون » يونية ١٩٥١ .

رابعا ـ نظام تحديد الخسائر والعمولة للجمعيات .

وتطبيقا لقرار مجلس الوزراء الذى يقضى بأن تقوم الجمعيات التعاونية والزراعية ببيع السلع الهامة والضرورية للمستهلكين رأسا بأسعار التكلفة فى مقابل عمولة لا تتجاوز ٥٪ من ثمن التكلفة الاجمالى ، قدرت هذه العمولة على قيمة المبيعات ، ثم قسمت السلع المقررة نظرا لاختلاف عمليات شرائها وبيعها الى ثلاثة اقسام .

فكانت جميع أصناف اللحوم تباع فى جميع الأحوال بأقل من الاسعار الجبرية للتجزئة بمقدار قرش صاغ فى كل رطل ، وكان يحتسب لكل جمعية محلية اعانة قدرها ١٠ مليمات عن كل رطل من الكميات المبيعة بحد ادنى قدره ٣٠ جنيها ، وحد أقصى قدره ٩٠ جنيها فى الشهر ، واذا كانت هناك خسائر تسدد للجمعية أولا ثم يحتسب لها ربح صافى طبقا لما تقدم .

أما فيما يتعلق بالخضر والفاكهة ، فكان يعمل حساب المحل لكل شهر ، فان وجدت خسائر تحملتها الحكومة ،وصرف للجمعية علاوة على ذلك اعانة بواقع ٤٪ ما قيمة المبيعات خلال الشهر اذا كانت تشترى الخضر والفاكهة من الجمعية العامة و ٥٪ اذا كانت تشتريها بمعرفتها .

أما فيما يتعلق بالسلع الاخرى فكان يجوز للجمعيات العامة ان تطلب اعانة لشراء سيارات لنقل السلع المقررة لمحال الجمعيات الواقعة فى منطقة عمل الجمعية . كما كانت التعليمات تقضى بعمل حساب للجمعيات التى تقوم ببيع هذه السلع كل ثلاثة شهور ، وتدفع لها جميع المصاريف والخسائر التى تجاوز الـ ٥٪ المنصرفة لها مقدما ، مضافا الى ذلك عمولة بواقع ٤٪ من قيمة المبيعات .

وتشمل الخسائر فى هذه المحال ما يأتى :

(أ) جميع المصاريف .

(ب)عجز بضاعة بواقع واحد فى المائة (١٪) .

جـ ـ قيمة التالف من البضاعة اذا ثبت أن التلف حدث لظروف خارجة عن ادارة الجمعية .

د ـ الخسائر الناتجة من تخفيض الأسعار بموافقة مكتب مكافحة الغلاء نتيجة لهبوط الأسعار بصفة عامة .

واخيرا نصت التعليمات على أنه يجب ان تراعى الجمعيات أن جميع الاموال التى تستغل فى أعمال مكافحة الغلاء

من اموال الدولة ، وان اعضاء مجالس الادارة مسئولون عنها وعما يحدث من اختلاسات أو تلاعب فيها ، سواء فى ذلك الأموال أو البضائع . لذا يجب على الجمعيات ان تتخذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على هذه الاموال ، وتوفير الضمانات اللازمة لعمالها وموظفيها ..

هذه هى الخطوط الرئيسية لمشروع مساهمة الجمعيات التعاونية فى مكافحة الغلاء ، ويتبين منها مدى ما يتسم به هذا المشروع من اسراف ، فقد القيت فيه أموال الدولة دون حساب ودون اعداد سابق للأيدى النزيهة الأمينة التى يمكن الاطمئنان اليها فى القيام على تنفيذه . وقد أغرى هذا المشروع كثيرا من الجمعيات حتى غير الرابحة منها بانشاء فروع ، بل بالتوسع فى انشاء الفروع ، بحيث شمل نشاطها سلع مكافحة الغلاء وكانت فرصة سانحة ، انتهزها فريق المستغلين والانتهازيين لارضاء شهواتهم ، فقد كانت تعين الجمعيات بالمال اللازم لانشاء هذه الفروع ، وتمدها بالثلاجات الكهربائية اذا احتاجت لذلك ، وتعوضها عما قد يصيبها من خسائر ، وفضلا عن كل هذا كانت تضمن لها عمولة ثابتة بحد أدنى تلتزم الحكومة بدفعه ان لم تصل اليه . وبذلك ضمنت الجمعيات تغطية مصاريف هذه الفروع ، وفوق ذلك ضمنت ربحا بحد أدنى تأخذه حلالا لها من مال الدولة وكل هذا يتم دون وجود رقابة حازمة تطمئن اليها الدولة ، وتتأكد منها أن هذهالسلع تباع للجمهور بالسعر المقرر ، وتستفيد منها الطبقات الشعبية المحدودة الدخل ، بل انه ليس من المبالغة القول بأن بعض هذه السلع كانت تباع لبعض المستغلين من التجار فاللحوم مثلا كان مقرر أن تباع بأقل من التسعيرة بمقدار قرش صاغ ثم تعوض الجمعية عن ذلك ، وتحتسب لها اعانة بحد أدنى قدره ٣٠ جنيها وبحد أقصىقدره ٩٠ جنيها فى الشهر ، ولكن هذا لم يمنع بعض القائمين على بيع هذه السلع من انتهاز الفرص واتباع أساليب غير شريفة للاثراء غير المشروع ، فان الأيدى اذا لم تكن نزيهة مختارة مدربة مؤمنة بالرسالة التى تقوم بها ، كان من المجازفة والمخاطرة أن يعهد اليها بمثل هذه الاعمال التى تعتمد أول ما تعتمد على الأمانة وخدمة الصالح العام ، ثم ان الأيدى الخبيرة المدربة المشبعة بالروح التعاونى الحق لا يمكن ايجادها بين يوم وليلة ، بل لابد من الاعداد السابق والتدريب المناسب ، وهذا هو ما نوجه الانظار اليه ونرجو أن تبذل الدولة أقصى عنايتها لتحقيقه ، وذلك بأن تتعاون مع الأجهزة التعاونية المختلفة على توفير الأيدى التى يوكل اليها أمر القيام بما تفكر الدولة والأجهزة التعاونية المختلفة فى اقامته من مشروعات . فان هذا فى رأينا أهم كثيرا من المبادرة باقامة مشروعات لا تلبث أن تنهار ويضيع معها ما انفق فيها من جهد ومال نتيجة لعدم توافر

مثل هذه الايدى ، بل ان ذلك دون شك مما يضعف الاقتصاد القومى ، ويرجع بالبلاد الى الوراء .

ولا شك ان مثل هذه المشروعات التى تقوم على الاغداق والاسراف والاعانات دون الاعداد السابق والقيام بالدراسات والابحاث اللازمة كان يقصد بها الدعاية الحزبية واثراء البعض من ورائها تحت ستار الادعاء بأن فى ذلك مصلحة للمواطنين .

لقد اتيح فى هذا المشروع السابق للجمعيات أن تقترض لتمويل السلع التى ترغب فى توزيعها بما يوازى قيمتها فى خلال مدة تتراوح بين أسبوع وشهر ، فهل اتخذت الاجراءات الكفيلة بضمان استعمال كل سلفة فى تمويل السلع التى أخذت من أجلها

ان ضمان ذلك يستلزم عددا كبيرا من المراجعين والمفتشين ، فهل كان لدى الوزارة العدد الكافى من هؤلاء بحيث يستطيعون الرقابة على هذه الفروع والمحلات فى طول البلاد وعرضها ؟ على اى حال وعلى الرغم مماتكلفته الدولة من مصاريف انشائية .. وما تكلفته من تحمل خسائر هذه الفروع والمحلات جميعا ، ومن العملات ومن ضمان حد أدنى للارباح .. على الرغم من كل ذلك نجد أن عددا كبيرا من هذه الجمعيات التى سمح لها بالاقتراض لتمويل سلع المكافحة ــ لم تسدد المستحق عليها حتى الآن على الرغم من انتهاء مدته وحلول موعد استحقاقه منذ ٣٠ /١٩٥٤/٦ ، بل ما زالت هذه الجمعيات مدينة برصيد ضخم من أموال المكافحة ، ولكى يتصور مصير هذه القروض ، نعرض هذا الخطاب الذى أرسله بنك التسليف الزراعى والتعاونى الى السيد / وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بشأن قروض مكافحة الغلاء المنصرفة للجمعيات التعاونية .

السيد / وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والعمل القاهرة

نتشرف بالاحاطة أنه بتاريخ ٦ من يونيو ١٩٥٠ تحت رقم ٣٣٢٦ ملف رقم ٢٨-٦-١٧ طلبت الينا (مصلحة التعاون - مكتب مكافحة الغلاء) أن يفتح البنك حسابا باسم حساب مساهمة تخفيض نفقات المعيشة بوزارة التموين وذلك تنفيذا لقرار مجلس الوزراء فى ١٩٥٠/٥/١٧ على أن يتم الصرف للجمعيات بموجب اوامر صادرة من المصلحة مقابل قيام هذه الجمعيات ببيع السلع الهامة والضرورية الى المستهلكين رأسا بأسعار التكلفة وذلك بضمان الحكومة .

وقد قام البنك بالتنفيذ وبلغ مجموع القروض التى صرفت للجمعيات التعاونية ٥٦٤٦٧٩ر٧٥٩ ولما حل الموعد الذى حددته الحكومة لسداد هذه الديون وهو يوم ١٩٥٤/٦/٣٠ كانت بعض هذه الجمعيات قد قامت بالسداد الكامل وتخلف البعض الآخر عن السداد . ولذا قام البنك باتخاذ اجراءات التحصيل ضد الجمعيات المتخلفة بناء على طلب الوزارة .

وقد بلغت جملة السلف التى تم صرفها للجمعيات المختلفة مبلغ ٢٧٠٥٥٤ جنيها وبلغ رصيد هذه السلف فى ٣٠ /١٩٥٤/٦ وهو الموعد المحدد للسداد مبلغ ٢٢٨ر١٤٩ر٧١ ونتيجة لما اتخذه البنك من اجراءات لتحصيل هذه الديون بلغ الرصيد حتى ١٩٥٨/١٢/٣١ مبلغ وقدره ٤٦٥ر٣٨٠٢٧ جنيها بما فى ذلك فوائد التأخير حتى هذا التاريخ .

وقد اختتم البنك خطابه قائلا ((من هذا يتبين أن كافة الاجراءات التى اتخذها البنك لتحصيل هذا الدين لم توصل الى نتيجة ، ولا ينتظر أن توصل أى اجراءات أخرى الى التحصيل الا بمحاسبة المسئولين عن التصرفات الخاصة بهذه المبالغ وخوفا من سقوط بعض الحقوق بطريق التقادم .

وبعد ، فهذا مثل يغنى عن الاستطراد فى التعليق وبيان ما يؤدى اليه الارتجال فى اقامة المشروعات التى تستهدف الاستعانة بالمنظمات التعاونية لتحقيق سياسة الدولة فيما يتعلق بتخفيض تكاليف المعيشة .

سوء المراكز المالية :

سنحاول أن نضرب مثلا لسوء المراكز المالية للجمعيات التعاونية ، حال الجمعيات التعاونية للاستهلاك ، ففيما يلى جدولا يوضح تطور الاحتياطى وصافى الارباح على اعتبار أن هذه الارباح تتحقق نتيجة لنشاط الجمعيات خلال العام وتساعد فى التمويل الذاتى لها ..

جدول يوضح ما حققته الجمعيات التعاونية للاستهلاك من احتياطات وارباح وخسائر حتى عام ١٩٥٤

السنة	عدد الجمعيات	رأس المال	الاحتياطى	صافى فائض الجمعيات التى حققت أرباح	خسائر الجمعيات التى حققت خسائر
١٩٢٨	١	٧٦٩	٣٥	٣١٣	—
١٩٢٩	٢	١٠١٨	١٤٨	٢٥٠	—
١٩٣٠	٣	١٨٠٣	٢٢٢	٤١٧	—
١٩٣١	٣	١٩١٨	٣٦٦	٤٥٣	—
١٩٣٢	٥	٢٧٧٠	٤٨٩	٤٦٧	١٨
١٩٣٣	١٢	٣٣٢٨	٦٣١	٥٩٠	٧٨
١٩٣٤	١٧	٦٨٣٣	٨٢٩	١٢٤٧	١٩
١٩٣٥	٢٦	٩٧١٩	١٢٢٦	١٧٣٦	٢٢
١٩٣٦	٣١	١١٢٨٨	١٩٣٤	٣١٠٨	١١٥
١٩٣٧	٣٦	١١٩٣٩	٣١٠٥	٢٦٤٥	٢٠١
١٩٣٨	٤٢	١٣١٧٤	٣٩٤١	٣٠٨٧	٢٢٧
١٩٣٩	٤٦	١٤٠١٧	٤٢٩٦	٣٨٩٣	١٦٥
١٩٤٠	٥٥	٤٣٤٥٥	٥١٤٣	٩٧٥٨	١٥٨
١٩٤١	٥٦	٤٥٤٢٣	٦٩٧٩	٢٢٩٠٨	١٠١
١٩٤٢	٩٣	٨٧٠٦٨	١٣٤٤٨	٣٧٤٦١	٨٤
١٩٤٣	٢٧٢	٢٨٨٨٩٨	٢٩٨٤٤	٦٠٩٤٣	٧٠٦
١٩٤٤	٣٤٨	٣٨٨٩١٥	٥٠١٧٩	٩٥٢٨٢	٣٣٢٤
١٩٤٥	٣٥٧	٣٩٩٩٧٣	٧١٢٢٧	٤٠٠٥٥	٤٤٢٤
١٩٤٦	٣٤١	٣٩٠٠٣٢	٨٠٩٦٩	٧١٥٩٧	٩٥٩٤
١٩٤٧	٣٣٢	٣٧٧٥٧٢	٩٣٩١٦	٥٩٢٦٠	١٠١٩٣
١٩٤٨	٣٢٨	٣٧١٠٠٦	٩٩٨٧٣	٦٣٥٨٦	١١٣٩٠
١٩٤٩	٣٢١	٣٨١٣٢٣	١١٤٤٥٥	٤٩٧٢١	١٧٨٢٦
١٩٥٠	٣١٧	٣٧٨٣٨٦	١٣٨٦٩٨	٥٧١٧	١٧٦٥٤
١٩٥١	٣٣٥	٣٥٠٢٧٠	١٦٤٣٨٤	٨٨٤٩٠	١٧٦٠٩
١٩٥٢	٣٤١	٣٧٣٤٤٦	٢٥٢٦٤٩	٥٩٢٣٤	٣٧٢٩٣
١٩٥٣	٣٣٦	٣٧٠٥٢٩	٢٦٣٣٥٩	٣٢١٢١	٣١٦٨٦
١٩٥٤	٣٤١	٣٨٠٢٧٨	٢٦٤٩٨٦	٧٥١٧	٣٣٢١٥

١ـ سبق أن حصلنا على هذه الارقام من ملفات قسم الاحصاء بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

ويتبين من هذا الجـدول أن الاحتياطات أخذت تتدرج فى الـزيادة على مر السـنين مع تـزايد قيمة راس المال ، اذ زادت الاحتياطيات عام ١٩٤٣ بما يعادل ١٢٥٪ عما كانت عليه فى عام ١٩٤٢ ، ثم الى حـوالى ١٠٠٪ عام ١٩٤٤ عما كانت عليه فى عام ١٩٤٣ ، أى أن الاحتياطيات فى عامى ١٩٤٣ و ١٩٤٤ تـزايدت بما يعادل ٢٢٥٪ عما كانت عليهفى عام ١٩٤٢ . وهذه أهم الاعوام التى سجلت طفرة فى تطور الحركة التعاونية كما أوضـحنا من قبل ، وكما ذكرنا أن هذه الطفرة لم تكن وليـدة وعى أو ادراك تعاونى .

والظاهرة الأخرى الواضـحة من هـذه الارقام هى تزايد الأرباح منذ عام ١٩٤١ ، حتى لقد جاوزت فى مقاديرها ما بلغته الاحتياطيات فيما بين عامى ١٩٤٠ و ١٩٤٥ ، ثم أخذت بعد ذلك تتناقص تدريجيـا ، وعادت الى الارتفـاع فى عامى ٥٠ و ٥١ ، ثم هبطت فى الاعوام التالية (١) .

واذا أردنا أن نتعرف مقـدار ما سـاهمت به الاحتياطيات والأرباح فى التمويل الذاتى للجمعيات التعاونية للاستهلاك ، يجب أن تخصـم الخسائر السـنوية والخسائر المرحلة من السنوات السـابقة وفيمـا يلى مقدار ما سـاهمت به الاحتيـاطات والارباح غير الموزعة فى التمويل الذاتى للجمعيات التعاونية للاسـتهلاك عام ١٩٥٤ (٢) .

	جنـيه
مقدار الاحتياطيات المجمعة حتى عام ١٩٥٤	٢٦٤ر٩٨٥
صافى الفائض عن عام ١٩٥٤	٧٥ر١٧٩
المجموع	٣٤٠ر١٦٤
يطرح خسائر السنة ومقدارها	٣٣ر٢١٥
	٣٠٦ر٩٤٩
يطرح الخسائر من عام ١٩٥٣	٨٨ر١١٠
صافى الاحتياطيات والارباح	٢١٨ر٨٣٩

---

(١) يرجع الى الجـداول التى توضـح اتجـاه الاحتياطيـات والارباح والخسائر فى مختلف المحافظات والمديريات فيما بين عام ١٩٣٩ وعام ١٩٥٤ ــ الـواردة ضـمن الملحق رقم (٢) من هذه الرسالة .

(٢) يرجع الى الجدول رقم (٧) الذى يوضـح ما حققته الجمعيات التعاونية للاسـتهلاك من احتياطيات وأرباح وخسائر حتى عام ١٩٥٤ ــ كذلك الميزانية الموحدة لجمعيات الاسـتهلاك عن عام ١٩٥٣ (ملحق رقم ٣)

والواقع ان الاحتياطيات ساعدت وقتئذ كثيرا على بقاء بعض الجمعيات ، ولولاها لانهارت وخرجت من الميدان .

ولكن مما يؤسف له ان نجد بعد حوالى نصف قرن من بدء الحركة التعاونية للتجزئة فى مصر وعلى الرغم من تشجيع الدولة لهذه الحركة أن الاحتياطات لم تبلغ سوى ٥٧٪ من مجموع راس مال جمعيات التجزئة عام ١٩٥٤ ، وهو يبلغ ٣٨٠٢٧٨ جنيها ، وذلك يعزى الى عوامل كثيرة منها عدم كفاية راس مال جمعيات الاستهلاك الذى بدأت به نشاطها ، ومنها السرعة التى تم بها تأسيس هـذه الجمعيات عقب اعلان الحكومة السياسة التى قررت فيهـا الاستعانة بالمنظمات التعاونية فى توزيع السلع الضرورية والتموينية فقد بادر المؤسسون باقامة الجمعيات حيثما كان المكان ولم يبذلوا اهتماما يذكر فى اختيار الموقع المناسـب ، لأن هدفهم كان سرعة تسـجيل الجمعية ليتمكنوا من الحصول على ما تقـدمه الدولة لأعضائها من تسهيلات ومزايا ، وكان لهذه السرعة أيضا اثرها فى اغفال أمر هام من الامـور التى يتوقف عليها نجاح الجمعية ، وهو الدقة فى اختيار المديرين الاكفاء والبـائعين الملمين بفن البيع ، أو اتخاذ الخطـوات اللازمة لتدريبهم أو رفع كفايتهم أو نشر التعليم التعاونى بينهم ، حتى يتفهموا معنى التعاون ومبادئه وأهـدافه ، ويعلموا أن الخدمة الحسنة والسلعة الجيدة والسعر المناسب من مقومات التعاون الاستهلاكى ومن أسباب نجاحه .

ولا شك أن من أهم الأسباب التى ادت الى ضعف الحركة الاستهلاكية بوجه عام ، عدم اتباع الجمعيات القواعد المحاسـبية والمالية السليمة فى ادارة شئونها ، فكان معظم هـذه الجمعيات لا تمسك دفاتر منظمة ، تقيد بها نشاطها أولا بأول ، بحيث تكفل بيان مركزها المالى وبيان ما لها وما عليها من الديون التى تتعلق بمزاولة نشاطها ، حتى يمكن التعرف على حقيقة الأوضاع فيها والاستفادة بما تظهره نتائج الحسـابات فى ادارتها على أسـس سليمة .

كذلك من أسباب ضعف هذه الحركة اتباع سياسة فى التوسع غير حكيمة ، فسرعان ما كانت هذه السـياسة توقع الجمعيات فى مشاكل التمـويل والادارة ، ولنضرب لذلك مثـلا ، جمعية الاسماعيلية فقد كانت من الجمعيات الناجحة ، ولكن هذا النجاح اغراها (١) بالتوسع فى الخدمات الاجتماعية الى حد أرهق ميزانيتها

(١) توسعت جمعية الاسماعيلية فى الخدمات الاجتماعية اذ تبرعت عام ١٩٥٠ بمبلغ ١٠٫٠٠٠ جنيها لانشاء مدرسة ثانوية وبمبلغ ٤٠٠٠ جنيها لمركز رعاية الطفـولة الذى قامت الحكومة بانشائه وانشأت مصيفا كاملا على بحيرة التمساح بلغت نفقاته ١٠٫٠٠٠ ج واشترت أربع دور للسينما الأمر الذى أدى الى قلة المال لديها .

مما اضـطرها الى عقد القروض ثم العجز عن الوفاء بالتزاماتها فى المواعيد المقررة .

ومن العوامل التى ادت الى ضـعف الحركة ايضـا ضـعف الاشراف على الجمعيات ، فان واجب الاشرف الصحيح عليها يقضى بأن تـكون مراجعة حساباتها فى مقدمة النواحى الجديرة بالعناية وبخاصة لان غالبية الجمعيات التعاونية يتولى ادارتها أشخـاص قليلو الدراية بالاعمال الحسابية مع أن القانون التعاونى يتطلب أن تمسك الجمعيات حسابات مستقلة للأعضاء (١) ومعاملاتهم تمهيدا لتوزيع العائد عليهم بنسبة مشترياتهم .

وقد تبين لنا بعد اتصالنا بالمسئولين والمراجعين ، أن بعض المراجعين يـكلفون بمـراجعة اكثر من مائة جمعية سـواء كانت زراعية أو للتجزئة ، وقد كان قانون التعاون القديم يقضى بأن يقدم تقـارير الى الجمعيـات العمومية السـنوية لهذه الجمعيات تتضمن نتيجة فحصهم للميزانية العمومية . ولا شك انه يتعذر على أى مراجع للحسابات ـ مهما كان حظه من القـدرة والكفاية ـ أن يقـوم بفحص ميزانيات أكثر من مائة جمعية تعـاونية تنتهى سنواتها المالية فى وقت واحد مع ما يقتضيه هذا العمل من قيام المراجعين بفحص دفاتر الجمعيات ومستنداتها فى مقر كل جمعية على حدة ، كما يحتم ذلك قانون التعاون ، وما يتبع ذلك أيضا من مداومة الاشراف الحسابى على أعمال هذه الجمعيات اشرافا دقيقا خلال السـنة ، حتى يمكن اكتشاف ما فى دفاتر هذه الجمعيات وميزانياتها من خطأ أو تلاعب .

والمعتقد أن العوامل السابقة ادت الى ارتباك (٢) كثير من الجمعيات وتعطلها عن العمل حتى أصبحت حالتها تظهر فى البيان السابق ذكره .

ومن ذلك يتبين أن المصادر الداخلية للتمويل فى الجمعيات التعاونية للتجزئة فى الاقليم المصرى ،سواء فيما يتعلق براس المال الذى يعتمد على حركة العضـوية ، أو الاحتياطيات التى تعتمد

---

(١) ورد بالفقرة الاخيرة من المادة رقم ٦٠ من القانون رقـم (٣١٧) لسنة ١٩٥٦ ينشأ باسم كل مشتر من الاعضاء حساب لدى الجمعية تقيد فيه مشتريات العضو طول السنة الحالية تمهيـدا لتوزيع (العائد) عليه بنسبة مشترياته من الجمعية .

(٢) أجريت أبحاث ودراسات فى الولايات المتحدة الامريكية عن أسباب فشل الجمعيات التعاونية وتعطلها عن العمل ـ وقد تبين من هذه الابحاث والدراسات أن الاسباب تكاد تكون واحـدة ومن هذه الابحاث والدراسات التقريرين الاخيرين .

فى تكوينها على ما تحققه الجمعيات من فائض صاف ، غير كافية لتوفير المال اللازم الذى يمكن الجمعيات من أن ترتاد آفاقا جديدة ترتفع فيها بمستوى كفايتها ، هذا الى أن هذه الجمعيات تنقصها الادارة الرشيدة والسياسات المحاسبية والمالية السليمة .

من الخطأ الاعتماد كثيرا على رقم العضوية الذى تظهره الاحصائيات فى الاقليم الجنوبى من الجمهورية فى استخراج متوسط الخدمة التى تقدم للعضو ، لأن جملة الخدمات التى تظهرها احصائيات التعاون الصادرة من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، لا يفهم منها انها كانت قاصرة على الاعضاء ، بل يدخل فيها أيضا معاملات غير الاعضاء . يضاف الى هذا أن رقم العضوية يشتمل على عضوية غير متعاملة (كعضوية الأطفال والقاصرين والمسنين الذين يعيشون مع ذويهم) . وقد تبين من النتائج التى استخلصناها من البحوث التى قمنا بها أن سبع عشرة جمعية فقط — من مجموع الجمعيات وهو يبلغ ٢١٠ جمعية — ذكرت فى بياناتها انها فصلت بين مبيعات اعضائها ومبيعات غير الاعضاء ؛ أى أن نسبة عدد الجمعيات التى فصلت بين مبيعات الأعضاء وغير الاعضاء تبلغ ٨٪ بينما يبلغ عدد الجمعيات التى لم تفصل بين مبيعات الاعضاء وغير الأعضاء ١٥٦ جمعية أى بنسبة ٧٤٪ فاذا لاحظنا أن عدد الجمعيات التى لم تذكر أى بيانات عن هذه المبيعات يبلغ عددها ٣٧ جمعية أى بنسبة ١٨٪ فاننى أميل الى الاعتقاد بأن السبب فى اغفال هذه الجمعيات عن ذكر أية بيانات يرجع الى ضعف امكانياتها الادارية وعدم امساكها دفاتر منتظمة تمكنها من اعلان مثل هذه البيانات وعلى ذلك يمكن القول دون خطأ كبير ان نسبة الجمعيات التى لم تفصل مبيعات الاعضاء وغير الاعضاء تصل الى مايقرب من ٩٢٪ .

ومعنى هذا انه يصعب التعرف على حقيقة متوسط قيمة خدمة الفرد فى الجمعيات التعاونية للاستهلاك فى الاقليم المصرى من الجمهورية .

هذا مع أن الحركات التعاونية فى الخارج تقوم بدراسات وأبحاث يقصد بها معرفة نسبة العضوية غير المتعاملة لتستطيع معرفة أسباب عدم تعاملها والعمل على تلافى وقوع هذه الاسباب وقد جاء فى تقرير للاتحاد التعاونى البريطانى نشر عام ١٩٣٨ فيما يتعلق بهذا الموضوع أن هناك عددا من الجمعيات قرر أن مايقرب من ٢٥٪ من أعضائها يعتبرون أعضاء غير متعاملين واستطرد التقرير فذكر أن هناك اساسا معقولا يصحح الاعتقاد بأن من بين الـ ٨٫٠٠٠٫٠٠٠ عضو الذين ينتمون للحركة التعاونية حسب تعداد سنة ١٩٣٧ ١٫٠٠٠٫٠٠٠ عضو على الاقل لايتعاملون معها .
وفى بحث آخر أجرى بعد ذلك سنة ١٩٤٢ تبين أن هناك

نسبة تتراوح بين ١٥٪ و ٢٠٪ من مجموع العضوية تعد غير متعاملة .

واذا كانت نسبة العضوية غير المتعاملة قد بلغت فى دولة كانجلترا تقدمت فيها الحركة التعاونية الاستهلاكية مايقرب من ٢٠٪ فانى أميل الى الاعتقاد بأن هذه النسبة فى الاقليم المصرى تفوقها بكثير نظرا لعدم انتشار الوعى التعاونى وتعدد المتاجر الصغيرة وبخاصة فى الاحياء الشعبية ومايكونه أصحاب هذه المتاجر مع سكان هذه الاحياء من علاقات شخصية فضلا عن توفير بعض الخدمات كالبيع بالاجل مثلا . ولعل مما يؤيد هذا الاعتقاد ماذكرناه من أن الغالبية الكبرى من الجمعيات التعاونية للاستهلاك فى الاقليم المصرى من الجمهورية لا تفصل فى مبيعاتها بين الاعضاء وغير الاعضاء .

على أننا اذا نظرنا الى ما يصدره قسم الاحصاء بوزارة الشئون الاجتماعية والعمل من بيانات لاستخراج متوسط قيمة الخدمة للفرد فى الجمعيات التعاونية للاستهلاك ووضعنا فى الاعتبار ماسبق أن ذكرناه من تحفظات وجدنا أن متوسط قيمة الخدمة للفرد لا تتمشى مع انخفاض قيمة العملة ـ كما هو مبين فى الجدول الآتى فقد كان هذا المتوسط ٣٩٫٧ جنيها عام ١٩٢٩ . ثم اخذ هذا المتوسط يتناقص تدريجيا حتى وصل عام ١٩٣٣ الى ١٤٫٥ جنيها وقد يكون للازمة الاقتصادية التى حدثت وقتئذ دخل فى ذلك ثم أخذ المتوسط يرتفع حتى وصل عام ١٩٣٦ الى ٢٠٫١ جنيها ثم عاد الى الانخفاض ثانية حتى وصل عام ١٩٤٠ الى ١٥٫٦ جنيها ثم عاد الى الارتفاع عام ١٩٤١ وبلغ ٢٤٫١ جنيها ثم عاد الى الانخفاض عام ١٩٤٣ حتى وصل الى ٩٫٧ جنيها فى الوقت الذى بلغ فيه الرقم القياسى لنفقة المعيشة ٢٤٢ بالنسبة لعام ١٩٣٩ . وكان متوسط قيمةالخدمة للفرد فيه ١٥٫٩ جنيها (١) .

فقد كان المفروض اذا كان هناك ولاء من الاعضاء لجمعياتهم أن يرتفع هذا المتوسط بما يعادل ارتفاع مستوى الاسعار أو الدخول ولكننا نشاهد ان قيمة هذا المتوسط تتذبذب ارتفاعا وانخفاضا على مر السنين وهذا قد يستشف منه أما عدم ولاء الاعضاء لجمعياتهم وأعراضهم عن التعامل معها واما أنهم يشترون منها بعض السلع ويتحولون عنها الى غيرها لشراء السلع الاخرى بسبب عدم رضائهم عن مستوى الخدمة التى تقدمها لهم الجمعيات

---

(١) بلغت الارقام القياسية ونفقة المعيشة منذ سنة ١٩٣٩ حتى ١٩٥٤ على التوالى ١٠٠ ، ١١٣ ، ١٣٨ ، ١٨٤ ، ٢٤٢ ، ٢٧٩ ، ٢٩٣ ، ٢٨٧ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٧٨ ، ٢٩٣ ، ٣١٩ ، ٣١٧ ، ٢٩٦ ، ٢٨٤ .

او عدم تمكنها من توفير مختلف انواع السلع التى يحتاجون اليها وأما أن العضوية المتعاملة تقل كثيرا عن العضوية المسجلة فان هذا يجعل متوسط قيمة الخدمة التى تقدم للفرد لا يمثل الواقع او يتفق مع الحقيقة .

ويلاحظ أن الدول التى تتميز بوجود جمعيات قوية للاستهلاك لا تقع فى مثل هذه الاخطاء اولا يؤخذ عليها مثل هذه المآخذ والملاحظات كما يتبين من هذا الجدول المقارن لمتوسط قيمة الخدمة للفرد فى كل من الاقليم المصرى وانجلترا فانه منذ عام ١٩٢٩ حتى عام ١٩٥٤ نجد أن متوسط قيمة الخدمة للفرد فى انجلترا كان عام ١٩٢٩ يبلغ ٢ر٣٥ جنيها انجليزيا ثم اخذ ينخفض حتى وصل مداه عام ١٩٣٣ — اذ وصل الى ٥ر٢٨ جنيها انجليزيا فى الوقت الذى انخفض فيه هذا المتوسط فى مصر ووصل مداه فى نفس العام — اذ وصل الى ماقيمته ٥ر١٤ ج.م وقد يرجع هذا الى ماسببته الازمة الكبرى من كساد وبطالة عامة وانهيار فى مستويات الدخول . واذا كان متوسط قيمة الخدمة للفرد فى مصر أخذ بعد ذلك يتذبذب ارتفاعا وانخفاضا على توالى السنين فاننا نجده فى انجلترا على العكس من ذلك لقد استمر صعوده الى حد كان يتناسب أو يتقارب مع موجة الانتعاش التدريجى التى أعقبت سنى الكساد والتى جاءت فى أعقابها الحرب العالمية الثانية وما خلفته من تضخم فى الدخول النقدية فان الرقم القياسى لاسعار التجزئة وصل الى ٤ر١٢٨ و ٧ر١٣٩ و ١٣١ فى السنوات ١٩٤٣ و ١٩٤٤ و ١٩٤٥ على التوالى وهى أقصى سنوات الحرب وذلك يدل على أن الزيادة فى جملة الخدمات على مر السنين أو فى متوسط قيمة الخدمة للفرد ترجع الى زيادة حقيقية فى بيع كميات السلع ولا ترجع الى انخفاض قيمة العملة.

ومما يوضح مدى تقدم الحركة التعاونية للاستهلاك فى بريطانيا وازدياده معدل خدمتها ما ترتب على نظام تقييد الاستهلاك بالبطاقات الذى فرضته ظروف الحرب فقد كان على المستهلك أن يقيد بنفسه اسمه فى متجر التجزئة الذى يرغب فيه وكان له حرية اختيار شراء السلع المتقنة من عدة متاجر مختلفة فكان يسجل مشترياته فى كل سلعة فى متجر مختلف عن الآخر .

وفى ظل مثل هذه الظروف التى يكون للمستهلكين فيها حرية واسعة للاختيار فاذا لم يرض عن مستوى الخدمة أمكنه خلال فترات محددة أن يحول بطاقته الى متجر آخر .

جدول يوضح تطور متوسط قيمة الخدمة للفرد فى كل من الإقليم المصرى وانجلترا

السنة	(١) الإقليم المصرى			(٢) انجلترا		
	عدد الأعضاء	جملة الخدمات	متوسط الخدمة للفرد	عدد الأعضاء	جملة الخدمات	متوسط الخدمة للفرد
١٩٢٩	٢٢٩	٩٠٨٧	٣٩,٧	٦,١٦٨,٩٩٤	٣١٦,٩٦٧,٠٩٩	٣٥,٢
١٩٣٠	٣٨٨	١٣١٢٩	٣٣,٩	٦,٤٠٢,٩٦٦	٢١٧,٣١٨,٠٠١	٣٣,٩
١٩٣١	٤٣٣	١٤٧٩٢	٣٤,٢	٦,٥٩٠,٠٢٠	٢٠٧,٨٨٨,٣٨٥	٣١,٦
١٩٣٢	٥١٥	١٧٤٥٢	٣٣,٩	٦,٧٦٠,٤٣٢	٢٠١,٢٢١,٥٨١	٣٠,٨
١٩٣٣	١٣٧٩	١٩٩٨٣	١٤,٥	٦,٩١٧,١٣٨	١٩٧,٢٥٧,٠٠٩	٢٨,٥
١٩٣٤	٢١٢٧	٣٦٣٣٠	١٧,١	٧,٢٠٢,٧٢١	٢٠٧,٠١٤,٨٠٩	٢٨,٧
١٩٣٥	٣٣١٩	٥٨٤٠٤	١٧,٦	٧,٤٨٣,٩٢٧	٢٢٠,٤٢٩,٥١٧	٢٩,٥
١٩٣٦	٣٩٧	٧٩٨٤٦	٢٠,١	٧,٧٠٧,٩٤٣	٢٣٣,٧٤٤,٣٥٠	٢٩,٩
١٩٣٧	٤٦٤٢	٨٠١٣٤	١٧,٣	٨,٠٨٤,٩٩٠	٢٥١,٣٩٤,٠٤٧	٣١,٠
١٩٣٨	٥٣٩١	٩٧٧٣١	١٨,١	٨,٤٠٤,٦٨٨	٢٦٣,٢٦٥,٠٣٦	٣١,٣
١٩٢٩	٥٨٠٥	٩٢٥٠٣	١٥,٩	٨,٦٤٣,٢٣٣	٢٧٢,٢٩٣,٧٤٨	٣١,٥
١٩٤٠	١٢٣١١	١٩٢٩٧٨	١٥,٦	٨,٧١٦,٨٩٤	٢٩٨,٨٨ ,٩٩٠	٣٤,٣
١٩٤١	١٣٢٨٣	٣٢٠٣ ٥	٢٤,١	٨,٧٧٣,٢٥٥	٣٠٢,٢٢٦,٣٢٩	٣٤,٥
١٩٤٢	٣٥٨٠٨	٦٥٩٥٦٣	١٨,٤	٨,٩٢[illegible],٨٦٨	٣١٩,٤٤٨,٤٧٦	٣٥,٧
١٩٤٣	١٧٤٧٠٨	١٦٩٤٦٥٢	٩,٧	٩,٠٨٢,١٨١	٣٣١,٥٧٤,١٢٣	٣٦,٥
١٩٤٤	٢٥٧٨٢١	٣٠٥٩٩١٤	١١,٩	٩,٢٢٥,٠٩٣	٣٥٢,٣١١,٢٧٧	٣٨,٢
١٩٤٥	٢٦١٢٦١	٣٤٠٢١٢٦	١٣,٠	٩,٤٠٤,٨٧٧	٣٦١,٠٧٥,٩٧٨	٣٨,٤
١٩٤٦	٢٥٢٩٥٨	٣٢٠٧٥١٥	١٢,٧	٩,٧٣٠,١٤٠	٤٠٢,٤٧٦,٩٤٢	٤١,٤
١٩٤٧	٢٤٥٨٢٥	٣٢٤٠٨٣٥	١٣,٢	٩,٩٧٦,٧٠٩	٤٤٣,٧٠٩,٣٠٢	٤٤,٥
١٩٤٨	٢٤١٩٣٠	٣٥٠٤٩٨٧	١٤,٥	١٠,١٦٢,٢٩٩	٥٠٢,٥١٦,٥٣٢	٤٩,٥
١٩٤٩	٢٤٣٢٣٤	٣٢٢٨٥٠٦	١٣,٣	١٠,٤١٣,٦١٨	٥٤٨,٩٩٥,٧٥٤	٥٢,٧
١٩٥٠	٢٤٣٢٢١	٣٥٥٦٢٩٤	١٤,٦	١٠,٦٩١,٥٤٣	٦١٣,٧٦٥,٢٢٠	٥٢,٤
١٩٥١	٢٤١١٠٤	٤٤٧٤١٨٧	١٨,٦	١٠,٩٢٩,٣٣٦	٦٦٣,٩٠٨,٣٣٩	٦٠,٨
١٩٥٢	٤٣٨٥٤٠	٦٣٧٥٥٠٨٦	٢٦,٧	١١,٠٦٣,٢٥٩	٧٢٠,٤٢١,١٧١	٦٤,٩
١٩٥٣	٢٣٧٣٧٣	٥٥٨٥٩١٤	٢٣,٥	١١,٢٣٤,٧١٨	٧٦٤,٠٢٠,٥٠٣	٦٨,٠
١٩٥٤	٢٣٨٩٨٣	٤٥٤٣١٦٥	١٨,٥	١١,٤٨٦,٧٢٦	٧٩٢,٩٨٠ ٨٣٢	٦٩,٠

(١) البيانات التى تتعلق بالإقليم المصرى أخذت من ملفات قسم الإحصاء بوزارة الشئون الاجتماعية

وفى ظل مثل هذه الظروف التى يكون للمستهلكين فيهـــا حرية واسعة للاختيـــار يصبح للاعـــداد المسجلة فى كل متجر أهمية خاصة ودلالة لها قيمتها .

وفيما يلى جدول يوضح عدد المســـجلين فى الجمعيـــات التعاونية البريطانية لشراء الســـلع الغذائية بالبطاقات فى عام ١٩٤٧ .

السلع	عدد المسجلين	النسبة المئوية للسكان المدنيين
السكر	١٢,٣٩٤,٠٠٠	٢٥,٥
الزيت والسلى الصناعى	١٢,٢٩٩,٠٠٠	٢٥,٤
شحم ولحم الخنزير	١١,٣٤٦,٠٠٠	٢٣,٠
دهنيات للطبخ	١٢,٢٩٩,٠٠٠	٢٤,٤
أغذية محفوظة	١٢,٣٩٤,٥٠٥	٢٥,٥
جبن	١٢,١٨٧,٠٠٠	٢٥,٣
بيض	٩,١٢٣,٠٠٠	١٨,٨
لحم	٥١٥٤,٠٠٠	١٤,٧

ويتبين من الجدول السابق أن أكثر من ربع سكان بريطانيا (١) قد اقبلوا مختارين على شراء المواد الاساسية التى يعتمد عليها البيت من جمعيات التجزئة التعاونية ويعزى انخفاض عـــدد المسجلين لشراء اللحم من الجمعيات الى عـــدم تعامل كثير من الجمعيات فى هذه السلعة .

ويلاحظ مع ماتقدم أن بعض السلع الحرة كانت الجمعيات تؤثر بها عملاءها المسجلين لديها مما ادى الى ارتفاع بيع السلع الحرة فيها ايضا بوجه عام وكان ذلك مما ساعد الجمعيات على تحسين خدماتها والتوسع فى أصناف السلع التى تتعامل فيها واكسبها ثقة الجمهور بوجه عام والاعضاء بوجه خاص .

---

(١) دلت البحوث العلمية فى انجلترا على أن مختلف الطبقات تتعامل مع جمعيات التجزئة التعاونية وأن نسبة تعاملها كما يلى:

١٢٪ من الطبقة المتوسطة

٦٠٪ من العمال المهرة

٢٨٪ من العمال غير المهرة

ويلاحظ أن الطبقة العليا قد أهملت نظرا لضآلة عدد المتعاملين منها .

ونستخلص مما تقدم ان هناك فارقا كبيرا فى مستوى الكفاية والخدمة بين جمعياتنا التعاونية للاستهلاك والجمعيات التعاونية للاستهلاك فى بريطانيا (۱) وأن ولاء اعضاء الجمعيات التعاونية للاستهلاك فى الاقليم المصرى من الجمهور يكاد يكون معدوما وأن رقم معاملاتهم من الضآلة بحيث لا يساعد على توسع هذه الجمعيات فى الخدمات وتوفير المال اللازم وقد يرجع ذلك الى ضعف الكفايات الفنية والادارية فى هذه الجمعيات وعدم وجود سياسات سليمة للشراء والبيع .

ويلاحظ كذلك أن معظم الجمعيات التعاونية للاستهلاك فى الاقليم المصرى تلجأ الى سياسة البيع بأسعار السوق السائدة بحجة انها تحتفظ بما دفعه العضو من الزيادة فى الثمن لترده اليه كعائد على معاملاته فى نهاية العام ولكن المشاهدهو أن صعوبات التطبيق العملى تحول دون توزيع هذا العائد ـ أن كان ثمة عائد ـ على كثير من الاعضاء فى كثير من الجمعيات .

ولهذا أرى أن الوسيلة العملية التى يجب أن تلجأ اليها الجمعيات هى سياسة البيع بأسعار منخفضة فان هذه هى السياسة المفضلة فى الظروف التى نجتازها الان اذ أنها تغرى الكثيرين بالانضمام الى الجمعيات والتعامل معها وتعيد الثقة الى كثير من الاعضاء الذين كانوا ينتمون الى جمعيات للاستهلاك ثم شهدوا فشل جمعياتهم على الرغم من أنها كانت تبيع بسعر السوق السائد ، بل أكثر منه . ومع ذلك لم يحصلوا منها على عائد لمعاملاتهم مما جعل الكثير منهم يفقد الثقة بالمنظمات التعاونية.

صحيح أن عائد المعاملات يعتبر من اهم مميزات الحركة التعاونية للاستهلاك ولكننا ونحن بصدد اعادة تنظيم الحركة على الصورة التى تكسب بها ثقة عامة ارى أن تكون هناك فائدة معجلة لاغراء الاعضاء ... وهذه الفائدة المعجلة فى نظرى تتمثل فى الاسعار المخفضة وقد يزيد هذه الثقة ما قد يحصل عليه العضو من عائد على معاملاته فى نهاية العام مهما قل هذا العائد .

بعض مشاهدات الواقع عن مظاهر فشل جمعيات التجزئة فى الماضى

لعلنا لا نعدو منطق الحقيقة اذا ذكرنا أن مظاهر فشل جمعيات التجزئة أوضح من أن نفصح عنها ، ولكننا نسوق فيما يلى بعض الحقائق المستمدة من بحوثنا ودراساتنا : ـ

(۱) وفى سويسرا يتضامن العمال والفلاحون والصناع والمدرسون وجمهور من مختلف الاجناس والديانات فينحوا جانبا مصالحهم ومعتقداتهم الخاصة ليعملوا سويا من اجل الصالح العام عن طريق التعاون .

أولا — ان الغالبية الساحقة من الجمعيات لا تمسـك دفاتر منتظمة .

ثانيا — أن معظم هذه الجمعيات ليس لديها نظام سليم لحفظ الدفاتر والمستندات .

ثالثا — أن الدفتر الوحيد الذى يوجد فى معظم الجمعيات هو دفتر التموين الذى يبين أسـماء أصحاب البطاقات ومقرراتهم وتوقيعاتهم بما يفيد التسلم . والمعتقد أن الجمعيات لا تمسك هذا الدفتر بدافع الرغبة فى اتباع قواعدالتنظيم وانما لانها تعلم أنها اذا خالفت فستمنع قسرا من التعامل فى السلع التموينية وهذا قد يؤدى الى اغلاقها .

رابعا — انعدام الكفايات الفنية والادارية .

وقد يكون من المفيد للتدليل على فشل الجمعيات التعاونية للتجزئة مثلا فى مسك دفاتر منتظمة أو الاحتفاظ بنظام سـليم لحفظ الدفاتر والمستندات أن نثبت بعض ملاحظات مراجعى هذه الجمعيات التى سجلوها فى تقاريرهم فانها تبين مدى الاهمال الذى وصلت اليه الجمعيات التعاونية للتجزئة فى هذا المضمار ونحن نذكر هذه الملاحظات لا على انها تمثل أسـوأ ما ذكر عن هذه الجمعيات ولكن لاننا نحتفظ بصورة ممضاة من هذه التقـارير تؤيد ماذكرناه .

المثال الأول :

جمعية للتجزئة يبلغ رأس مالها اكثر من ثلاثة آلاف جنيه.

ملاحظات :

أولا — التأخير فى القيد

لاحظنا أن هناك تأخيرا خطيرا فى القيود المحاسبية اذ انه فى يونيو ١٩٥٣ كانت الدفاتر المحاسبية لم تستكمل بعد سنة ١٩٥١ أما سنة ١٩٥٢ فلم يسجل فيها أى قيد مما يتطلب اجراء سريعا من الجهات المختصة لان المسئولين فى الجمعية لم يحاولوا بذل أى مجهود جدى لانهاء هذا الوضع الغريب .

واذا حاولنا ربط عدم القيد أولا بأول بالخسائر المتجمعة والتى لا يمكن الاستدلال على أسبابها تجاريا تبين جليا أنه يجب اجراء تحقيق واسع يشمل جميع أوجه نشاط الجمعية .

ثانيا — نظام حفظ الدفاتر والمستندات

فانه عند بحث هذا النظام لاحظنا أن المستندات والدفاتر

محفوظة بصورة لا يمكن وصفها بأنهـا تؤدى للغرض المطلوب . ونرى أن يعمل المسئولون بالجمعية على تلافى هذا النقص وحفظ الدفاتر والمستندات بصورة واضحة ومنتظمة .

ثالثا ــ تقرير لجنة المراقبة

فانه لم يقدم الينا تقرير لجنة المراقبة لفحصه ،ولم تقدم الينا كذلك محاضر اعمـال هـذه اللجنة على الرغم من طلبنا لها مرارا وتكرارا .

رابعا ــ لائحة النظام الداخلى

فانه لا يوجد فى ادارة الجمعية نسخة من لائحة النظـام الداخلى للجمعية مما يدعو الى التساؤل عن كيفية تطبيق أحكام هذه اللائحة سواء من ناحية تنظيم مجلس الادارة أو الجمعيات العمومية أو توزيع الارباح أو نظام المشتريات . وبصفة عامة الاحكام المتعلقة بنظم الجمعية حتى يمـكن التـأكد من حسن ادارتها .

خامسا ــ مجلس الادارة

لم نتمكن من التـأكد من قانونية انتخاب أعضـاء مجلس الادارة ، لعدم وجود اللائحة الاساسية للجمعية من ناحيـة ، ولأن آخر اجتماع جمعية عمومية مسجل كان فى ١١ من ديسمبر سنة ١٩٤٩ من ناحية أخرى .

المثال الثانى :

جمعية للتجزئة يبلغ رأس مالها اربعمائة وخمسين جنيها.

ملاحظات على ميزانيـات الجمعيـة فى ٣١-١٢-١٩٥١ و ٣١-١٢-١٩٥٢ و ٣١-١٢-١٩٥٣ وهى :

أولا ــ لم نطلع على دفاتر محاضر مجلس الادارة .

ثانيا ــ لم نطلع على دفاتر اعضاء الجمعية .

ثالثا ــ لم يقدم الينا ما يثبت تكوين لجنـة جرد بضاعة آخر المدة ولا المبدأ الذى تم تقويم البضاعة على اساسه .

رابعا ــ لم يقـدم الينا ما يثبت امكانيـة تحصيل الرصد المدينة به لحساب « الاستجرارات » العادية .

خامسا ـ لم نتمكن من مطابقة ارصدة البنوك على كشوف الحساب .

سادسا ـ لم نطلع على ما يثبت قيام لجنة المراقبةبعملها طبقا للقانون .

سابعا ـ لم نطلع على ما يثبت اجتماع الجمعية العمومية لبحث حالة الجمعية والموافقة على نتيجة الاعمال.

ونحن نستطيع أن نذكر اكثر من هذا ، فان هناك كثيرا من الجمعيات ليس لديها اى نوع من الدفاتر على الاطلاق ، وأن حركة المعاملات تسير فيها يوما بيوم اعتمادا على الذاكرة . والبعض الآخر يحتفظ السكرتيرون من أعضاء مجلس الادارة فيه بالدفاتر فى منازلهم دون سبب مفهوم ، الا ما يزعمون من أنهم يقومون ببعض الواجب فى منازلهم ، على الرغم من أن ذلك مخالف لقانون الجمعية .

لقد تبين لنا من بحوثناودراساتنا أنعددا كبيرا منالجمعيات التعاونية المسجلة فى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل عاطلة ، أو فى حكم العاطلة ، أو مؤجرة للغير ، وأن هناك عددا آخر ليس لديه من نشاط سوى التعامل فى المواد التموينية ، الامر الذى اضعف ثقة الشعب بهذه الجمعيات حتى أصبح يتلقى بالحذر كل الاصوات التى ترتفع لتطالبه بالانضماماليها وبخاصة بعدانضاعت أموال كثيرة ممن اكتتبوا فى أسهم رأس مال هذهالجمعيات ، وكان معظمهم من الطبقة المتوسطة ذات الدخل المحدود .

من اجل هذا .. كانت هناك ضرورة حتمية لتدخلالدولة، لترتفع بالحركة التعاونية الى المستوى الذى يخلق الثقة فيها لتساير مقتضيات التطوير .

الفصل الرابع

مستقبل التعاون

تبين لنـا مما سبق أنه بين هذه الفوضى التى كانت ضاربة اطنابها فى الحركة التعاونية بأسرها ، ووسـط شعور الكثيرين بالمرارة وخاصة الطبقات المحدودة الدخل نتيجة لضياع مدخراتها .. وبين مختلف انواع الصراع الطبقى الذى كان يوجد فى الريف والحضر حيث هذا التباين الاجتماعى الصارخ فى الثراء الفاحش من جهة ، والفقر المدقع من جهة اخرى .. فى وسط هذا الواقع المادى .. وما بين تلك الاختلاجات النفسية ، اخذت الدولة بفكرة اشتراكية التعاون السليمة ، على اساس التحرر من كل الوان الصراع الفكرى او الطبقى .. وكان لزاما عليها وقد اخذت على عاتقها اعادة توزيع الثروة على أسس عادلة ، ان تأخذ على عاتقها خلق الثقة فى التعاون ولا اقول اعادة الثقة .. لذلك بذلت جهود ودراسـات لبحث وتقدير مستقبل الحركة التعـاونية ومدى حاجة جمهوريتنـا العربية للتعاون .

وقد تطلب هذا التقدير تحليل التعاون من عدة نقاط تعـد جوهرية من الناحيتين النظرية والعملية ، وأن يكون هذا التحليل حرا لا يتأثر بالميل نحو فكرة معينة أو التمسك بعقيدة جامدة ثم انه لا يكفى فى تقدير مستقبل التعاون ان نبرز محاسنه ومزاياه ونغفل الحديث عن نقاط الضعف فيه . على ان تقدير النظام التعاونى باعتبار انه خطوة سليمة فى تطوير المجتمعات يفرض علينا ان نلم بالوسائل الفعالة فى تحقيق هذا التطوير والنتائج المباشرة وغير المباشرة التى تترتب على ذلك فممـا لاشك فيه ان المجتمع يتعرض للهـزات والاضطرابات اذا لم يكن التحول الذى ينقله من طـور الى طـور تدريجيا وعلى أسس استقرارية واذا لم تتخذ العـدة لمواجهة الاحتمالات المختلفة المتوقعة فى زمن يقصر او يطول .

والشيء الذى لابد منه فى تقدير مستقبل التعاون مع كل ما ذكرناه وأشرنا اليه هو ان نفهم حقيقة المثل الديمقراطية فى حياة الجماعة فهما صحيحا سليما ، وان نعرف مزايا الراسمالية ومختلف درجات مساوئها ، وان نلم بحقيقة ما اصطلح على تسميته بالصراع الطبقى الضمنى والظاهرى وندرك مضمون المذاهب الاشتراكية التى يرى فيها دعاتها خير بديل للرأسمالية . كما نفهم ماهية التخطيط الاقتصادى ودوره فى حل المشاكل الاقتصادية وموقف التعـاون سواء أكان استهلاكيا أو انتاجيا ومايكمن فيه من امكانيات تساعد على انتشاره ودعمه . وأولا وأخيرا يتطلب تقدير مستقبل التعاون الفهم الصحيح لفلسفته والمثل الكامنة ومدى تجاوبها مع القيم التى يدين بها الافـراد أو تلك التى يريد الموجهون والمصلحون نشرها بين أفراد المجتمع .

ان الديمقراطية الحقة ليست مجرد برلمانات أو مجالس تشريعية منتخبة ولا مجرد اعطاء الجميع حق الانتخاب أو الترشيح فى دساتير مكتوبة ، وليست كما يظن البعض حكم البلاد عن طريق التشريعات التى تقرها الاغلبية النيابية فهذه كلها بعض مظاهر الاسلوب الديمقراطى فى الحكم أما الاركان الرئيسية التى تقوم عليها الديمقراطية فهى التصرف العاقل والحرية والمساواة .
والتصرف العاقل يقوم على الدراسة العميقة الايجابية لمشاكل المجتمع ومصالحه ومناقشة الاهداف والوسائل فى جو يسوده الاتزان والرزانة بحيث لا يتأثر بتأثيرات عاطفية أو انفعالية أو مذهبية . ان التصرف العاقل المبنى على المناقشة السليمة الموضوعية الهادئة وتبادل وجهات النظر فى شتى القضايا والمصالح هو السبيل الوحيد للوصول الى قرارات تحقق المجتمع رفاهيته، وهو كذلك السبيل لحمايته من طغيان الآراء الهدامة والافكار المذهبية والنظريات الجامدة والاتجاهات التفرقية التى يروجها أصحاب المصالح الذاتية او الطائفية .

أما الحرية فهى ركن لازم لسلامة المناقشة وتبادل الاراء والاعراب عن وجهات النظر المختلفة ، كما أنها لازمة لشعور الفرد بكيانه واستقراره فى المجتمع الذى يعيش فيه • وهى الى ذلك ضرورة اجتماعية تمكنه من العيش والسعى لكسب الرزق وتحقيق هدفه فى الحياة ولذلك **يقول السيد الرئيس : ــ ان الديمقراطية هى الحرية السياسية ، والاشتراكية هى الحرية الاجتماعية ، ولا يمكن الفصل بين الاثنتين ، انهما جناحا الحرية الحقيقية وبدونهما ، أو بدون أى منهما لا تستطيع الحرية أن تحلق الى آفاق الغد المرتقب ،** غير أنه يهمنا أن نوضح انه اذا كانت الحرية تعنى التحرر من كل ضغط أو املاء أو سيطرة من الغير، فانها من الناحية التطبيقية او الواقعية ليست الحرية المطلقة التى تخوله أن يفعل مايشاء ، بل هى الحرية التى يكفلها لنفسه بالقدر الذى لا يجور فيه على حرية غيره ، وفى الحدود التى تتطلبها الحياة الجماعية المنظمة وتضع عندها الواجبات والقيود . وهى تشمل الحريات المعروفة من حرية الكلام والنشر والاجتماع وممارسة الشعائر الدينية ، كما تشمل حرية الكسب والامتلاك بحيث لا تضر بمصالح المجتمع أو القيم والمثل الديمقراطية المنشودة.

وأما المساواة التى تحققها الديمقراطية فهى المساواة بين الافراد فى الحقوق والواجبات والكيان الاجتماعى ، لا فيما يحصلون عليه من دخل مع غض النظر عن جهودهم وطبائعهم ، وانما تكون من هذه الناحية فى فرص كسب الرزق ، وتهيئة السبيل أمام الفرد لكى يسعى ويجتهد ويجنى ثمار جهده وسعيه •

صحيح أن النظم السياسية والاجتماعية مهما بلغت من الرقى

والمثالية لن تستطيع أن تحقق المساواة التامة بين الافراد في جميع نواحي حياتهم ، ولكنها اذا هيأت لهم الفرص المتساوية في حق التعليم والعيش المستقر والكسب الحلال ، وساوت بينهم في الحقوق والواجبات والاعباء الاجتماعية ، ومنعت استغلال طبقة أو فئة لطبقة أو فئة أخرى ، فانها بذلك تمكنهم من اظهار شخصياتهم الذاتية ، فيتشجع المجدون وتدفع المنافسة الحرة الشريفة جميع أعضاء المجتمع الى المثابرة والعمل على بلوغ ارقى المستويات .

ننتقل بعد هذا الى الكلام عن النظام الاقتصادي الرأسمالي ، فنقول انه لا مفر لنا من الاعتراف بأن الجانب الانتاجي لهذا النظام قد حقق تقدما مذهلا للدول التي اتبعته بفضل المنافسة الحرة التي سادت هذه الدول ، فقد كانت هي الدافع المشجع الى الابتكار والتجديد وادخال المستحدث من الآلات والمعدات ، وكان ذلك سببا في التقدم الصناعي السريع وزيادة الطاقة الانتاجية للدول التي مرت بمراحل الثورة الصناعية .

والحرية الاقتصادية (بمفهومها الذي ساد في مراحل التطور الصناعي) كانت تعني حرية العمل والتوظيف ، وحرية الانتاج والتسويق ، فلم تكن هناك قيود مفروضة على أنواع وأعداد المشاريع ، ولم تكن هناك قيود مفروضة على استثمار رءوس الاموال الفائضة لدى طبقة من الافراد . وقد أدى هذا الى تطور شامل في نظام الانتاج ، وثبت من مزايا الانتاج الكبير والمشروعات الضخمة أنه لاسبيل بعد ذلك الى العودة الى نظام المشروعات الصغيرة سواء في الانتاج أو التوزيع ، كما ثبت أن المشاريع الضخمة التي أصبحت سنة التنظيم الاقتصادي الامثل تتطلب رؤوس أموال ضخمة لابد من توفيرها من أي مصدر ، ان أية محاولة لاقامة مشاريع صغيرة الحجم سيكون معناها زيادة التكلفة عنها في المشروعات الكبرى التي تستفيد من الوفورات الفنية والمالية والادارية والتكاملية والتسويقية وشتى الوفورات الاخرى من خارجية وداخلية .

بيد أن هذه المزايا كانت تقابلها مساوىء تأثرت بها على درجات مختلفة في التأثر ، وأغلب هذه المساوىء كانت تنجم عن التطبيق الدقيق لمعنى الحرية الاقتصادية المطلقة ، فقد ظلت الحكومات فترة من الزمن عاجزة أو قاصرة عن اصدار التشريعات اللازمة لحماية الطبقات العاملة الاجيرة من استغلال أصحاب الاعمال ، واستمر الاستغلال يزيد من حدة وطأته على الغالبية الفقيرة ، في الوقت الذي كانت فيه الطبقة الرأسمالية تزداد ثراء ورخاء ويدفعها الطمع في زيادة الارباح الى معارضة كل التشريعات التي ترى فيها ماينقص من نفوذها ومن الفرص المهيأة أمامها .

وفى الفترة التى كان المذهب الحر يجد فيها دعاة لتطبيقه على النشاط الاقتصادى ، كانت تنتشر فلسفات الحرية السياسيـــية ، فلجأت معظم الدول الى تطبيق نظم الديمقراطية فى ظل الرأسمالية الطليقة ونتج عـــن ذلك أن تحققـت فى تلك المجتمعـــات ظاهرة الديمقراطية السياسية ، ولم تتحقق فيها الديمقراطية الاقتصادية فكانت هناك غالبية محرومة وأقلية متخمـــة • (١) وكانت الغالبية المحرومة لا حول لها ولا قوة ، والاقلية المتخمة ذات النفوذ والسلطان ، وتولد عن ذلك جميع مساوىء سيطرة رأس المال على الحكم ، فتفشى فى هذه الديمقراطية الرأسمالية جو الفساد السياسى والاجتماعى من نفوذها ومن الفرص المهيأة أمامها •

وقد ازداد شعور الاستياء من مساوىء الرأسمالية الحرة وتواتر التقلبات الاقتصادية وما كانت تجلبــه من أزمات ، فتــولدت فى المجتمعات موجات التذمر واشتدت حدة التوتر بين الطبقة الاخيرة والطبقة المالكة • وكان لا بد من كفاح اقتصادى وسياسى تقوم به الطبقة العاملة ضد السلطات الحاكمة ، أو ضد النظام الرأسمالى وما يمثله ... وقد اتخذ هذا الصراع مظهر العداوة وسوء العلاقة بين طبقات المجتمع ، بل امتد الى الطوائف المختلفة فى الدولة الواحدة ، ومنها الى الدول والشعوب ، فزادت بذلك حدة الازمة الاخلاقية ، وانقسمت المجتمعات الى أحزاب تتقسمها عقائد واتجاهات معينة ، منها ما كان يهدف الى قلب النظام القائم ومنها ما كان يهــدف الى خدمة مصالح طائفة خاصة أو فريق معين دون بقية أفراد المجتمع •

ولم تساعد هذه الانقسامات الحزبية والفكرية على حل الازمـــة الاجتماعية للمجتمع الرأسمالى ، بل أضاعت فكرة الوحدة الاجتماعية والاخلاقية للمجتمع الرأسمالى ، وقسمت النـــاس الى شيع وطوائف وطبقات يسودها الاعتقاد بتعارض المصالح والاهداف ، فمن أحزاب شيوعية تؤمن بضرورة سيطرة البروليتاريا الى أحزاب تصر على بقاء المذهب الحر ، وأحزاب تنادى باشتراكية الدولة ، وأخرى تنادى بالمحافظة على الوضع القائم ، وأحزاب عمالية وأخرى بورجوازية وأحزاب تدعو الى الاصلاح وأخرى تنادى بالكفاح • وأحزاب للفلاحين وطبقات المنتجين والملاك والمعـــدمين .. وهكذا كثرت التنظيمات واتخذت لنفسها شعارات مختلفة ، ولم يستفد المجتمع من كل هذه الانقسامات والتنظيمات الا البلبلة والقلق والحرمان والشعور بمرارة ما أوجدته هذه النزعات العدائية من ثغـــرات

---

(١) المفهوم العلمى للديمقراطية الاقتصادية : البحث المقدم بقلم الدكتور يحيى عويس للمؤتمر الاول لعلم السياسة ببيروت (نوفمبر ١٩٥٩) ـ نشرته الجمعية اللبنانية للعلوم السياسية •

وفجوات بين الطوائف والطبقات ، فأخذ الافراد يشعرون بأن الصراع حقيقة قائمة تمتد الى الحياة السياسية بكامل نواحيها ، وتعرضت الدول نتيجة لهذا الشعور للأزمات والانقلابات . وتبعثرت جهود الافراد فى الصراع السياسى باسم الديمقراطية الحزبية وضاعت معالم الوحدة الاجتماعية نتيجة الصراع الفكرى الظاهر والمستتر .

ولقد أدى الظلم الاجتماعي الى حدوث ثورات ، والثورات تنشأ من انفعالات الغضب في الافراد ، والحركات السلمية التطورية تنمو من وحى آمالهم ، وقد قامت ثورات من أجل القضاء على مساوىء المجتمع الرأسمالى ، وقامت حركات اصلاح نجحت فى تحقيق هذا الهدف نفسه ، ثم ظهرت الحركة التعاونية فكان هدفها تنظيم المجتمع على أسس تنتفى فيها مساوىء الاستغلال والاضطهاد والفقر وسوء توزيع الثروة . أما الثورات الاشتراكية التى استقر بها الامر فأ بعض الدول الى تنظيم المجتمع على أسس شيوعية فقد أزالت مساوىء الرأسمالية لتحل محلها مساوىء أخرى .

أما « الاشتراكيات » الاخرى غير الثورية ـ وهى التطورية ـ فكانت أو كانت غالبيتها تسعى الى سيطرة حزب أو طائفة معينة على الرغم من أنها تدين بتحقيق التطور الاشتراكى تدريجيا وعن طريق الاداة التشريعية فى الدولة (أى البرلمان) لتلافى رد الفعل الذى قد يحدث اثر انقلاب اشتراكى ثورى ، وهذا النوع من الاشتراكية يميل كذلك الى نقل ملكية المشروعات من خاصة الى عامة عن طريق التأميم وبتعويض عادل للملاك ، وعلى أن يتم ذلك على مراحل متتالية . فكان الهدف البعيد للاشتراكية التطورية هو توجيه النشاط الاقتصادى لصالح المجتمع لا لصالح فئة أو طبقة معينة .

أما التأميم فانه أسلوب لا خطأ فيه من حيث أنه ركن من أركان الاشتراكية ، ولكنه اذا زاد حتى طغى على جميع أنواع النشاط الاقتصادى فى الدولة فان الاحتمال كبير فى أن يكون عائقا عن التقدم بدل أن يكون باعثا عليه ، ثم انه يتطلب أن تحمل خزانة الدولة عبء تعويض أصحاب المشاريع المؤممة ، كما يتطلب المزيد من اللجان والرقابة والمركزية والادارة ، وهذه المهام ستلقى على عاتق السلطة الحكومية ، وسيترتب على ذلك نوع من فرض السلطة تخوله الحكومة لفريق من البيروقراطيين المشرفين على المشاريع المؤممة .

ونخلص من كل هذا بأن نظام التعاون الامثل الذى نأمل أن يسود المجتمع ويحل محل الرأسمالية الحرة ، يجب ان يتمشى مع المثل الديمقراطية بكامل معانيها . وأن يتمشى كذلك مع أسلوب الانتاج الحديث بما فيه من مشروعات كبرى ، وأن ينجح فى القضاء على مساوىء الرأسمالية وتخطيط الانتاج على أسس تحقيق

الرفاهة للمجتمع عامة كوحدة ، ولا يقتصر على خدمة فريق أو طائفة معينة ، كما يجب أن يتمشى مع الروح الاشتراكية فى القضاء على النفوذ الطبقى الرأسمالى وتخطيط الانتاج على أسس تحقق الرفاهة للمجتمع عامة لا لطبقة خاصــة ، كمــا يجب الا يزلق التخطيط الاشتراكى الى الدرجة التى ينقلب فيها النظــام الى اشتراكية الدولة .

هذه هى الاعتبارات المنطقية التى تتمشى مع الواقع والمستمدة من تجارب الدول الاخرى وهى الاطار الفــكرى للاشــــتراكية الديمقراطية التعاونية .

وننتقل بعد هذا الى تقدير أثر التعاون ومستقبله فى تحقيق التطور نحو التنظيم الاقتصادى الشامل للمجتمــع عـــلى أسس ديمقراطية تعاونية ، فننظر اليه من زاويتين مختلفتين : الاولى من حيث أنه مكمل للنظام الاقتصادى السائد فى الدول . والثانية من حيث أنه بديل للرأسمالية .

والافتراض الأول يعنى النظر الى التعاون على أنه نظام يضيف الى القطاع الخاص ويسير معه ، فلايقضى على المشروعات الخاصة بل يضيف اليها ، ويعدل تلك النــواحى الاجتمـــاعية التى لم تستطع الرأسمالية تعديلها ، فينمو فى الحقول التى فشلت فيهـا تجارة التجزئة الخاصة ، أو حيث نفقات التسويق تكون عالية جدا ، أو حيث يوجد الاحتكار بصورة ضارة .

أما الافتراض الثانى فيعنى التحول التام من نظام رأسمالى الى نظام اقتصادى تعاونى ، أو مجتمع تعــــاونى (1) على أساس أن الاعضاء يملكون متاجر التجزئة ، وهذه الاخيرة تكون أعضاء فى جمعيات الجملة التعاونية ، ومتاجر الجملة تمتلك معا المصنع أو المصانع التعاونية ، كما يمتد النشاط التعاونى الى بناء المنــازل والتأمين والطب والتعليم ووسائل الترفيه . أى أن التعاون يمكن النظر اليه « كتعديل » أو « تبديل » للرأسمالية .

أما الاتجاه الأول فيعنى أن ندرس النشاط التعاونى من حيث سنوح الفرصة لقيام المشروعات التعاونية ومدى نجاحها جنبا الى جنب مع المشروعات الخاصة . وهنا نجد منشآت التعاون فى كثير من الدول قد وجدت معارضة عدائية من المنشآت المنافسة لهـــا وبخاصة فى الزراعة كما أن متاجر التجزئة الصغيرة الحجم كانت دائمة التذمر من نجاح متاجر التجزئة التعاونية ، وجدير بالملاحظة أن مستوى الدخل الفردى له علاقة مباشرة بمـدى نجاح التعاون

---

(1) يقول دعاة هذه الفكرة ان التعاون بالنسبة للرأسمالية يعتبر بديلا لها بقدر ما تعتبر الاشتراكية بديلا للشيوعية .

الاستهلاكي ، فان اهتمام الفرد بالتعاون يكون قليلا نسبيا اذا كان دخله مرتفعا ويزيد هذا الاهتمام كلما كان الدخل الفردى ضئيلا. فتزدادأهمية المبلغ الذى يوفره نتيجة لتعامله مع المتجر التعاونى . اما حيث تنشر متـــاجر السلســلة والانظمــة الشــبيهة التى توفر للمستهلك كثيرا ، فاننا نجد الفرق ضئيلا بين أسعار هــذه المتاجر وأسعار المتاجر التعاونية ، ولهذا يتوقع الا ينجح التعاون حيث توجد متاجر السلسلة .

وثمة ناحية أخرى هامة عند تقدير مستقبل التعاون الاستهلاكي أمام منافسة المشاريع الخاصة وهو التكلفة الحقيقية والظاهرية للمنشآت التعاونية . فكثير من الجمعيات التعاونية يكون العمل فيها تطوعا ، فلا تحتسب عليها نسبة كبيرة من النفقات الادارية وفى بعض الاحيان تقدم القروض من قبل الاعضـاء دون فوائد (وهناك أمثلة لأعضاء وهبوا مبانى ومخازن للجمعيات) ثم ان الاعضاء يقدمون شتى أنواع المســـاعدة للجمعيات دون مقابل ، وبذلك تقل النفقات غير المباشرة ، وهذه النفقات المستترة يتحملها بعض الاعضاء فى الواقع ، ومن ثم يبدو العائد أكثر من حقيقتـــه بمقدار هذه النفقات أو المساعدات التى تبذل دون عوض أو مقابل .

واذا قامت المتاجر التعاونية كوحدات صغيرة فانها تتحمل كل النفقات الثابتة والمصاريف الاضافية غير المباشرة ، بعكس المتـاجر الكبرى فانها تتمتع بوفورات الضخامة . بل ان هذه المتاجر اذا انضمت الى جمعية تعاونية للجملة واشترت منها رأسا فانها غالبا ما تكون متنـــاثرة فى أماكن متباعدة ، وهـــذا يزيد من تكاليف النقــل ، واذا حاولت امتــلاك مخــازن محلية كبــيرة فانهــا قــد تجد حاجتها اللازمة من مبانى ومخازن ومصانع ومعدات ووسائل نقل ، وحيث أن هـــذا الائتمان لن يأتى من جانب البنوك ولا من جانب المشروعات الخاصة ، فلا بد أن يأتى من مصدر تعاونى كالبنك التعاونى مثلا . (١)

وخلاصة القول أن دعاة المجتمع التعاونى يتصورون أن كثيرا من المزايا سوف تتحقق للمجتمع اذا تم هذا التطور المنشود . منها أن يختفى دافع الربح المسير للنشاط الاقتصـــادى فى الرأســـمالية الطليقة ، وأن تدير الحكومة جميع المرافق العامة دون استغلال ، والا يكون هناك انتاج لسلع ضارة بالمجتمع من حيث الرداءة أو الصنف

---

(١) ينادى التعاونيون أيضا بالاكثار من هيئات التامين التعاونى وبضرورة استخدام هذه الهيئات فى الاستثمار اللازم للتطـــور الاقتصادى .

وان يزول التنافس الا ذلك الذى ينشأ بين المنشآت التعاونية لتحسين الادارة وتقليل النفقات ، وأن يقتصد فى نفقات الاعلان وتوفير المعدات اللازمة ، وألا يكون افراط فى الانتاج كما هو الحال فى الرأسمالية الحرة ، وأخيرا ــ وأهم من كل ما سبق ــ أن يتغير طابع ولون الحياة الاجتماعية عندما ينتفى دافع الربح الشخصى وتنتفى الانانية المادية • وفى مثل هذا النظام ــ كما تقول نظرية المجتمع التعاونى ــ سوف تتمكن حركة التعاون الاستهلاكى من تحقيق رسالتها الحقيقية على الوجه الاكمل •

أما دعاة ابدال النظام الرأسمالى الحر بالنظام التعاونى للوصول الى مجتمع تعاونى فيقولون أن النشاط التعاونى لا حدود له من الناحية النظرية ، وانه قد يمتد الى قطاع التجارة الدولية • ويقولون كذلك أن المرافق العامة الصعبة (كالنور والمياه والمواصلات بأنواعها) يجب أن تديرها الحكومة ، ومعنى هذا أن ينقسم النشاط الاقتصادى بين أجهزة تعاونية ومزيد من الادارات الحكومية دون أن ينشأ عن ذلك زيادة فى أعباء الخزانة العامة ، لان التعاون سوف يوفر للدولة نفقات الكثير من الادارات التى ستصبح غير ذات موضوع (كادارات التموين ومراقبة الأغذية والاسعار والمكاييل والموازين والتفاتيش الصحية ••• الخ) • وذلك لان المشاريع التعاونية ستخدم صالح المستهلكين ، فلا تبقى ثمة حاجة الى رقابة أو تحديد أسعار أو تشريعات لمنع الاحتكار ••• الخ

أما عن طبيعة التحول ، فيقال انها ستكون تدريجية ، وهى بذلك ستكون ذات جاذبية وبخاصة اذا اطرد نجاح المشروعات التى تدخل فى اطار التعاون يوما بعد يوم ، ويعترف دعاة « المجتمع التعاونى بأهمية الاستثمار ضرورة التوسع فى الائتمان لمواجهة المطالب الانشائية •

فلسفتنا العربية للنهوض بالتعاون

تبين لنا من الفصول السابقة أنه كان حتما على الدولة أن تتدخل لخلق الثقة فى التعاون ، بعد أن فقد كثير من أبناء الشعب ــ وخاصة صغار المدخرين ــ أموالهم ، وارتفعت صيحاتهم تنادى بالاصلاح ، وضرورة العمل على أن يرتفع هذا القطاع الى مستوى القطاعات الأخرى التى طورتها الثورة ، حتى تسير الأنشطة الاقتصادية فى خطوط متوازية ، وتساهم فى تحسين الشئون الاقتصادية والاجتماعية لأبناء البلد جميعا ، ويساهم فى كل قطاع بدور ايجابى فعال فى مضاعفة الدخل القومى •

ويهمنا ان نشير ان الثورة قد آمنت انه لا بد لنجاح التعاون من اعداد الايدى الخبيرة الامينة المنزهة المدربة المؤمنة بالرسالة

التى تقوم بها ، كما وانه لا بد لنجاح التعـــاون من اقامة مختلف منظماته على أسس علمية سليمة ، خاصة بعد أن تبين لها أن ضعف الكفايات الفنية والادارية هو السبب الاســاسي فى فشل الاغلبية الساحقة من الجمعيات ، كما تبين لها ايضا أن القانون التعاونى رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ وان كان قد أفسح المجال لانواع وأوضاع تعاونية مختلفة ، الا أنه يوجد به كثيرا من العيوب والغموض ، وانه قد آن الاوان لاعادة النظـر فى التشريع التعاونى ليعمل على اعـادة تنظيم التعاون على أسس جديدة تتفق مع الدفع الثورى ، ومنطق الاشتراكية العربية المستمدة من بيئتنا ، وثقافتنا وتقاليدنا .

ومن أجل خلق التعاون ... وخلق الثقة فى التعاون أصـدر السيد الرئيس جمال عبد الناصر قرارا بالقانون رقـم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ فى شأن المؤسسات العامة التعاونية يبيح انشاءها ويحدد اغراضها كما يلى :—

١ — تنشأ مؤسسات عامة تعاونية تكون كل منها مؤسسة عامة لها الشخصية الاعتبارية وتلحق برياسة الجمهورية ويصدر بتنظيمها قرار من رئيس الجمهورية .

٢ — أغراض المؤسسات العامة التعاونية وهى :

(أ) — الاشتراك فى رسم السياسة العامة للقطاع التعـاونى فى الاقتصاد القومى .

(ب) — تنمية القطاع التعاونى بتوفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات التعاونية .

(ج) — الاشراف على هذه الجمعيات بما يكفل لهـا الاستقرار والبعد عن الاستغلال .

وتتولى كل مؤسسة بوجه خاص الاشراف على فرع من فروع النشاط التعاونى الزراعى أو الانتاجى أو الاستهلاكى .

٣ — لكل مؤسسة فى سبيل تحقيق أغراضها أن تسـاهم أو تشترك فى راس مال الجمعيات التعاونية الآتية :—

(أ) الجمعيات التعاونية التى لا يقتصر ما تؤديه من خدمات وأعمال على أعضائها .

(ب) الجمعيات التعاونية المشتركة والعامة .

(ج) الاتحادات التعاونية .

وتعتبر المؤسسة مساهمة أو مشتركة فى الجمعية بمجـرد صدور قرار من مجلس ادارة المؤسسة بذلك وتخطر به الجمعيـة خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره .

وللمؤسسة أن تمد هذه الجمعيات بقروض أو اعانات أو تضمنها لدى الغير .

٤ - للمؤسسة تأسيس جمعيات تعاونية لتحقيق الأغراض التي تراها لازمة لتنمية الاقتصاد القومي .

ولها أن تتولى تأسيس هذه الجمعيات بمفردها دون أن يشترك معها مؤسسون آخرون .

٥ - يكون لكل مؤسسة ممثل في مجلس ادارة كل جمعية تساهم في رأسمالها ، أو تمدها بقروض أو اعانات أو تضمنها لدى الغير ، ويكون لممثل المؤسسة ما لسائر أعضاء المجلس من سلطات وحقوق ويكون له كذلك أن يقدم الى مجلس الادارة والجمعية العمومية المقترحات والتوجيهات المتعلقة بادارة الجمعية .

وتؤول للمؤسسة المكافآت التي قد تمنح لأعضاء مجلس الادارة الممثلين للمؤسسة .

٦ - يجب على ممثل كل مؤسسة في مجالس ادارة الجمعيات التعاونية وجمعياتها العمومية ابلاغ رئيس مجلس ادارة المؤسسة بالقرارات التي تصدرها تلك المجالس والجمعيات خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدورها وذلك في حالة اذا ما صدرت هذه القرارات على خلاف ما يراه ممثل المؤسسة .

٧ - لرئيس مجلس ادارة كل مؤسسة عند ابلاغه بالقرار حق طلب اعادة النظر فيه خلال أسبوع من تاريخ ابلاغه والا أعتبر نافذا .

فاذا اعترض على القرار فلا ينفذ الا اذا وافق عليه مجلس الادارة والجمعية العمومية على حسب الاموال بأغلبية ثلث الاصوات على الاقل .

٨ - تقدم كل جمعية تعاونية تشترك فيها مؤسسة عامة تعاونية الى مجلس ادارة هذه المؤسسة تقريرا دوريا عن نشاطها وكذلك تقريرا سنويا عن ميزانيتها ولمجلس ادارة المؤسسة ابداء ملاحظات على هذه التقارير ويجب أن تتلى هذه الملاحظات في الجمعية العمومية

٩ - يضع مجلس ادارة كل مؤسسة لائحة بنظام الرقابة على الجمعيات التعاونية التي تشترك فيها ، وذلك كله دون الاخلال بالرقابة المنصوص عليها في قانون الجمعيات التعاونية وتصدر اللوائح بقرارات من رئيس الجمهورية

ونحن اذا استعرضنا أغراض المؤسسات العامة التعاونية لعلمنا أن الدولة استهدفت منذ البداية ضرورة توافر الأجهزة

الفنية والادارية اللازمة للنهوض بالأعباء الملقاة على عاتق هـــذه المؤسسات ، والدولة تستهدف من وراء ذلك رفـــع المســـتوى الاقتصادى والاجتماعى للغالبية العظمى من طبقات هذا الشـــعب ، فنجاح التعاون من الدعائم التى يقوم عليها نجاح الدولة وتحقيق اهدافها فى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لغالبية الشعب .

ومن المعروف لدى جميع التعاونيين أن الجمعية المحلية هى قاعدة البنيان التعاونى ، وهى تقوم على أساس أن الأعضاء يمتلكون الجمعية المحلية ... والجمعيات المحلية تكون اعضاء فى جمعيـات الجملة التعاونية .. وجمعيات الجمـلة تمتلك جميع المصـانع التعاونية ... أى أنه يمكن القول بصورة أخرى أن الحركة التعاونية اصلا يجب أن تنشأ نتيجة لضم الجهود الاختيارية للأعضاء لتحسين شئونهم الاقتصادية والاجتماعية .

وقد أوضحنا فيما سبق أيضا ضعف قاعدة البنيان التعاونى فى الجمهورية الأمر الذى نتج عنه قصورها عن أداء نشاطها ، وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها ، ومن أجل ذلك صـــدرت القرارات الجمهورية بانشاء المؤسسات العامة التعاونية ، وتخويلها الشخصية الاعتبارية المستقلة ، وتهيئة كافة الوسائل والامكانيات التى تيسر لها القيام بدور ايجابى فعال فى التنمية الاقتصادية ، ثم صـدرت القرارات الجمهورية بتشكيل الهيئات المشرفة على ادارة المؤسسات العامة التعاونية .. وبهذا يقع على عاتق هذه الهيئـــات تحقيق اشتراكية التعاون فى سياستها الادارية .

لذلك يجب التأكد بداءة عند تشكيل هذه الهيئات من ضرورة توافر الكفايات الفنية والادارية التى تتمكن من رسم السياسات ، وتوحيد الصفوف ، وتنسيق الجهود ، وتســتطيع ان تخلق بين القوى العاملة روح الفريق ، وتوجهها نحو تحقيق أهداف المؤسسة .

وقد كان نتيجة للتنظيم النوعى للمؤسسات ، أن أصـبحت المؤسسات الآتية تهتم بتنمية القطاع التعاونى وتوفير الامكانيات التى تحقق ذلك :

١ ـ المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى

٢ ـ المؤسسة العامـة للبترول وتشرف على الجمعيـــة التعاونية للبترول .

٣ ـ المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة .

٤ ـ المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى وتشرف على مختلف أنواع الجمعيات التعاونية بالصحارى .

٥ — المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان

٦ — المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية

٧ — المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية وتشرف على الجمعيات التعاونية لصيادى الاسماك .

تحقيق المؤسسات اشتراكية التعاون في سياستها الادارية

ان اشتراكية التعاون ليست شعارات تعلن أو تقال .. انها عمل ايجابى يعمل على تحقيق المساواة المطلقة بين الأفراد فى الحقوق والواجبات وفرص الحياة ، حتى يشعر كل بذاته وكرامته . . والسياسات الادارية فى ظل الاشتراكية التعاونية تعطى كل فرد فى المؤسسة فرصة طليقة تتحرك فيها مواهبه ليعطى للمؤسسة كل ما يقدر عليه من طاقة الفكر والعمل .. وتفتح أمامه أبواب الأمل فى الترقى والعيش حياة أفضل .. وكل نظام ادارى فى ظل اشتراكية التعاون يعجز عن تطبيق هذا المبدأ .. معنى وروحا .. لا يستحق أن يوجد .. ويكون متخلفا عن التطور الثورى الذى نعيش فيه .

لقد صارت الاشتراكية العربية الآن مذهبا من مذاهب الحكم المعاصرة ، والانظار تتجه الينا عند النطق به ، فقد انبثق من بيئتنا ومن ثقافتنا ، ويستهدف هذا المذهب نشر الحرية الاجتماعية بجناحين من الكفاية والعدل ، وفى سبيل تحقيق ذلك اتجهت الدولة فى مجالات النشاط التعاونى الى انشاء المؤسسات العامة التعاونية . وساعدت الافراد على تأسيس الجمعيات التعـــاونية لتحارب الاستغلال والانتهازية ، وحتى لا يكسب أحدهم كسبا غير مشروع على حساب الآخرين ، وبذلك يستشعر الجميع أن لهم حقا كريما فى هذه المنظمات ، فى حياتها وتقدمهم ..

واذا كانت الدولة قد أقامت هذه المؤسسات ليلتقى فيهـــا الصالح العام والصالح الخاص ، فلم يبق اذن بعـــد ذلك الا أن يستشعر القائمون على شئونها عبء الامانة الملقـــاة على عاتقهم ، فيطبقون من السياسات الادارية ما من شأنه أن يتفق مع اشتراكية التعاون ، ويحقق الاهداف المرجوة .

ومعنى هذا ، أن تحدد المؤسسات أهدافهـــا وأغراضها ، وتوضح الوسائل التى يمكن عن طريقها تحقيق هـذه الاهداف ، وهذا يقتضى رسم السياسات التى تستعين بها الادارة فى عملها ، اذ ان رسم السياسات يرتبـــط ارتباطا وثيقا بمعرفة الاهداف والاغراض معرفة تامة .

والسياسة السليمة المشربة بروح الاشتراكية التعاونية يجب أن تضع فى اعتبارها وتقـديرها المسئوليات التى تقع على عاتق الادارة من حيث اشتراكها فى تحسين شئون المنطقة التى تعمـل فيها ، وذلك يتطلب من هـذه السياسات أن ترمى الى تحقيـق الاهداف الآتية :

(أ) توفير مختلف أنواع السلع والخدمات بصفة عامة ، ومطالب مستهلكى المنطقة التى تعمل فيها بصفة خاصة ٠

(ب) المساهمة فى رفاهية المجتمع عن طريق الاشتراك فى المشاريع التى تؤدى الى تحسين شئون المنطقة ، والعمل على تخفيض أسعار السلـع بوجه عام ، دون أن يكون ذلك على حساب عامل الجودة فيها ٠

ويجب اعلان هذه السياسات والتعريف بها داخل المؤسسات وخارجها ، لأن ذلك يساعد على رفـع كفاية الادارة ، فالسياسة الادارية هى أساس البناء النظامى للمؤسسة ، ولا بد من معرفتها لتسهيل مهمة القوى العاملة ٠ فاذا لم تعرف بوضوح تعذر وضع التنظيم السليم وتحديد المسئوليات والعلاقات ، وضمان سـير العمل بين المنفذين بدرجة عالية من الكفاية والتناسق ٠ هذا الى أن معرفة هذه السياسات تساعد على رفـع الروح المعنوية ، اذ من المعروف أن مديرى المنشآت الذين يحتفظون لأنفسهم بالسياسة العامة للمنشأة دون أن يطلعوا الموظفين والعمال عليها عملا بالمثل السائد « اعملوا طبقا للتعليمات الصادرة اليكم » ، هؤلاء المديرون بعملهم هذا يتسببون فى انخفاض الروح المعنوية بين العـمال والموظفين ، من حيث أن الجهل يولد الشك وعدم التعاون وضعف الدافع على العمل ، أما السياسة الواضحة فانها تساعد على تحقيق المشاركة ، وتخلق بين الموظفين الثقة فى سلامة الادارة ٠
وعند رسـم السـياسات الادارية يجب أن يؤخذ فى الاعتبار العاملين الآتيين :

١ ـ الاساس الاخلاقى العام للمؤسسة :

يقع على عاتق المؤسسات العامة التعاونية بصفة خاصة مراعاة الاسس الاخلاقية عند رسم سياستها ، ويتطلب ذلك وضع قواعد العلاقة بين المؤسسة وبين أفراد المجتمـع الذى تعمل فى نطاقه ، كالمستهلكين والتجار ، وذلك حتى يعرف كل أن الفرض من اقامة هذه المؤسسات هو مصلحة المجموع ، سواء فى ذلك المستهلكون او التجار ، وخاصة الفئات الاخيرة التى قد يعتورها الشك وتأخذها الريبة من اقامة هذه المؤسسات ، فاذا فهم التجار حـق الفهم ان هناك أسسا اخلاقية عامة للمؤسسات تهدف الى البناء ، وانها لن

تقف فى طريق اولئك الذين يراعون ربهم وضميرهم فى معاملاتهم مع جمهور المستهلكين ، بل على العكس من ذلك فانهـا ستقدم لهم يد العون والمساعدة لتيسير استمرارهم فى مزاولة نشاطهم .. اذا فهم التجار ذلك .. انتشر الرضا والاطمئنان النفسى بينهم .. فمما لا شك فيه انه يجب أن لا يوجد بيننا الآن المســـتغلون .. أو الانتهازيون . ومن واجب المؤسسات التعاونية أن تعمل على نشر الأسس الخلقية فى مجالات النشاط الاقتصادى فى الدولة .

كذلك تتطلب الأسس الخلقية وضع قواعد الاستخدام ، أى طرق التعامل مع الموظفين وتوضيحها ، وفى هذا تتطلب الاشتراكية التعاونية ضرورة تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص .. وبذلك لايكون هناك مجال فى ظل الاشتراكية التعاونية لبعض المديرين الذين قد يميلون الى هذا أو ذاك ، أو يحابون البعض لأسباب أبعد ما تكون عن الصالح العام . ان أفراد القوى العاملة يجب أن يكونوا جميعا أمام الادارة سواء لا فضل لأحد على الآخر الا بالعمل . والكفاية . وقد شهدت الدول الاشتراكية كثيرين برزوا من بـــين صـــفوف العمال .. وصعدوا الى قمة الاجهزة الادارية .. فالعبرة هنـــا بالقدرة والكفاية .. وما بذلوا من طاقات وجهـــد لتنمية مواهبهم وامكانياتهم .. وما يعود على المؤسسة من صالح عام .

٢ ـ الاساس النظامى للمؤسسة :

يهدف الاساس النظامى الى توضيح ســير العمل فى المشروع فيما يتعلق بالعمليـــات الخارجية من ناحية ما يتعلق بقنـــوات التوزيع .. وكذلك فيما يتعلق بالعمـــل الداخلى وما يتطلبه من وسائل الاعداد وطرق الانتاج وقواعد الاستخدام ووسائل الرقابة. أى أن الاساس النظامى له جانبان .. جانب خارجى .. وجانب داخلى .. يرسم الجانب الاول علاقة المؤسسة بالعالم الخارجى .. ويوضح الجانب الثانى مقومات المؤسسة نفسها .

وعلى ذلك فالسياسة الادارية السليمة تمكن الادارة من تحمل المسئوليات التى تتعلق باشتراكها فى حياة المجتمـــع على الوجوه الآتية : ـ

(أ)أن تساهم فى اشباع حاجات المجتمع بما تنتجه أو تورده من سلع . أو بالقيام بالخدمات التى تضطلع بها .

(ب) أن تساهم فى رفاهية المجتمع بتحسين نوع المنتجات وكميتها، وتحقيق الأسعار دون الاقلال من جودة المنتجات لرفع مستوى معيشة الأفراد ، باتاحة الفرص لهم فى تحقيـــق مزيد من الرغبات . أو فى التوفير أو فى رفع المستوى الثقافى .

(ج) رفع مستوى الاستخدام بتعديل شروط العمل وتحقيق الرضا الشخصى والجماعى بالعمل .

(د) المساهمة فى تقدم المجتمع الذى يوجد فيه المشروع .

هـذه القواعد الأربع السـابقة تكون السياسة العامة لأية مؤسسة ، وهى تلائم جميع نواحى نشاطها ، وكلمـا كبر حجم المؤسسة واتسـع نطاقها ، كان من الواجب أن يقسم نشاطها من حيث الانتـاج أو البيع أو النقل .. بالتقسـيم الجغرافى أو بالتقسيم الوظيفى .. وهكذا تحتاج الادارة الى تعـديل سياستها لتتفق مع هذا التقسيم ، وتحقيق التناسق بين أجزائها المختلفة .

ومن الأمور الواجبة أن تضع المؤسسات سياسة خاصة لخطة العمل فيما يتعلق برأس المال والمعدات اللازمة ، وقنوات التوزيع والاستخدام ، وشراء المواد الأولية .. الخ اذ أن ذلك يفيـد فى تحقيق التناسق وفى رفع الروح المعنـوية للعمل ، فحينما تكون السياسة واضحة ومعروفة فى نطاقها العام أو الخاص ، يوجـد ضمان تقدم المشروع وقيام المنفذين بتحمل مسئولياتهم فى التغيرات التى تطرأ يوما فيوما .

والسياسة هى الاساس الذى تقاس بموجبه نتائج الادارة ، فان وضع مقاييس سلامة الادارة فى المنشآت هى من مسـئوليات مجلس الادارة ، وعلى ذلك فان من واجبه أن يتأكد من تحقيـق أهداف المشروع ومن أن السياسة الموضوعة قد اتبعت ، كما أن عليه ان يتأكد من أن جميع العمليات قـد تمت بدرجة عالية من الكفاية وباقل النفقات ، وهنا يلزم الاستعانة بالرقابة وبالحسابات المالية .

ان السياسة الادارية يجب أن تسـتند الى حقائق ، ومعنى هـذا فى مجالات النشاط التجارى والصناعى ، أن السياسة تبنى على التنبؤ بحالة السوق أو بحالة الانتـاج وغـيرها من العوامل الاقتصادية والبيئية . ويشترك فى وضع هذه السياسة الرؤساء المنفذون مع مجلس الادارة لما لهم من خبرة فنية فى التنبؤ بحالة السوق والمبيعات المحتملة . كما أننا اذا أخذنا فى الاعتبار الناحية المعنوية ، فان تحمل رجال الادارة بالمسئوليات عن العمـل فى المنشأة ، يتطلب أن يؤخذ رأيهم فى أساس التنظيم فيها .

ووضع السياسة ليس عملا مستمرا .. اذ أن مجلس الادارة يضع الخطوط العامة ، ويضيف اليها التعديلات التى تقضى بهـا الظروف ، ولكن دراسة هذه السياسة عملية دائمـة تتم بالمناقشة بين عضو مجلس الادارة المنتدب .. أو المدير العام ومساعديه من الرؤساء والمنفذين .

وهكذا يتضح أنه يقع على عاتق مجلس الادارة رسم السياسات الادارية ، مشربة بروح الاشتراكية التعاونية ، على أن تكون هذه السياسات من المرونة بحيث يمكن تنفيذها واعادة تعديلها كلما تغيرت الظروف .

وقد يكون من المفيد أن نعرض هنا للأسباب والدوافع التى من أجلها أنشئت هذه المؤسسات وما حققته بعض هذه المؤسسات من نشاط اقتصادى ٠

أولا ــ المؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية :

صدر القانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٦٠ بانشاء مؤسسة تعاونية عامة استهلاكية تتولى تنمية قطاع التعاون الاستهلاكى فى الاقتصاد القومى ودفع عجلة الحركة التعاونية الاستهلاكية بالبلاد لتقوم بخدمة المستهلك عن طريق تنظيم أعمال التوزيع لصالح المستهلك بصورة اقتصادية بعيدة عن الاستغلال والانتهازية ، كما تقوم المؤسسة بالاشراف على الجمعيات الاستهلاكية بما يكفل لها الاستقرار والبعد عن الاستغلال ٠ وقد أسند القرار الجمهورى رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ الاشراف على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الى وزارة التموين بجعلها الجهة الادارية المختصة بهذا النوع من الجمعيات التعاونية وتتضح من الدراسات التى تمت بشأن الحركة التعاونية الاستهلاكية القائمة ضرورة اعادة تنظيم هذه الحركة لكى تتمكن من تحقيق أهدافها ، علاوة على أنها تقابل الكثير من المشاكل والصعوبات نجملها فيما يلى :

١ ــ قصور التمويل وقلة امكانيات الجمعيات ٠

٢ ــ صغر حجم الجمعيات وقلة السلع المتداولة فيها وبالتالى ضعف خدماتها عن مقابلة احتياجات المستهلك ٠

٣ ــ نقص الخبرة الادارية والفنية وعدم تمكن الجمعيات من تشغيل من تتوافر لديهم تلك الصفات .

٤ ــ الحاجة الى تدريب العاملين بالجمعيات لنقص الخبرات لدى الموجود منهم ٠

٥ ــ ضعف العلاقة بين الجمعيات المحلية والجمعية التعاونية للاتجار بالجملة والحاجة الى تنسيق العلاقة مع اعادة تنظيم الجمعية التعاونية للاتجار بالجملة أو انشاء جمعية جديدة تختص بخدمة الحركة الاستهلاكية .

٦ ــ ضعف العلاقة بين الجمعيات المحلية والاتحادات التعاونية القائمة التى توجه نشاطها فى الغالب الى الجمعيات غير الاستهلاكية ولا توجد لديها عموما أية امكانيات لخدمة الحركة الاستهلاكية ٠

٧ ـ عدم وجود سياسة مرسومة واضحة تسير عليها الحركه الاستهلاكية خصوصا فيما يتعلق بحجم الجمعيات ·

٨ ـ منافسة المؤسسات التى تعينها الحكومة مثـــل شركتى التجارة الخارجية والداخلية ، بالاضافة الى منافسة الشركات والمشاريـــع الفردية بصورة لا تساعد على تثبيت الحركة التعاونية او اتاحة الفرصة لها للنهوض وأخذ مكانها فى الاقتصاد القومى ·

٩ ـ الحاجة الى توافر المراجعة داخل الحركة وعدم الاعتماد على المراجعة الخارجية ·

١٠ ـ نقص الاحصاءات المتعلقة بالحركة عمـــوما والمتعلقة بالاعمال وبنشاط الجمعيات ، والحاجة الى وجود مثـــل تلك الاحصاءات والاسترشاد بها فى رسم سياسة الحركة عمـــــوما والجمعيات بصفة خاصة ·

١١ ـ ضرورة قيام الحركة بخدمة المستهلكين فى المنـــاطق الصناعية الحديثة ومناطق التعمير ·

١٢ ـ ضرورة قيام الحركة بدور رئيسى فى توزيـــع منتجات المشاريع الصناعية والزراعية التى تنميها الدولة ·

١٣ ـ ضرورة ربط مشاريع التوفـــير والتسليف والادخار والتامين بالحركة الاستهلاكية لارتباطها المباشر بالمستهلك ·

١٤ ـ الحاجة الى اقرار سياسة محـــــددة من جانب الدولة لتشجيع الحركة ودفع عجلة تطورها المنشود ·· مع تحديد علاقة الدولة بالحركة ·

وقررت الوزارة لمواجهة الموقف الحالى اتباع السياسة التالية :

١ ـ الاخذ بنظام الجمعية الواحدة فى المحافظة ويكون لها من الفروع ما يسد حاجة المواطنين ·

٢ ـ ربط الجمعيات بالمؤسسة التعاونية الاســتهلاكية التى تعين مندوبا عنها فى مجلس ادارة كل جمعية وتقوم بتوفير المعونة الفنية والمالية للجمعيات ·

٣ ـ قيام المؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية بالاشراف على الجمعيات بما يكفل لها الاستقرار والبعد عن الاستغلال وتســـند اليها أعمال مراجعة حسابات الجمعيات ·

٤ ـ تحدد المؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية المستويات

اللازمة للوظائف والاعمال داخل الحركة مع بيان ما يلزم منهـــا خلال السنوات الخمس القادمة واتخاذ اللازم لتوفيرها ٠

٥ ـ تدمج الجمعيات القائمة حاليا فى جمعية كل محافظة على ان تحل الجمعيات التى يثبت فشلها ٠

٦ ـ يعهد الى المؤسسة العامة التعاونية بتوزيـــع السلـــع الاستهلاكية التى تصرح بها وزارة التموين للجمعيات التعـاونية مثل الشاى والبن واللحوم المجمدة ٠

٧ ـ توجه الى المؤسسة كافة المعـــونات الحكومية اللازمة للحركة الاستهلاكية كما تقدم اليها كافة القروض اللازمة للحركة وتقوم بدورها بتوفير تلك المعونات والقروض الى الجمعيات ٠

٨ ـ تقوم المؤسسة بكافة البـحوث المتعلقة بخدمة المستهلك ودراسة احتياجاته والوســـائل المؤدية لخفض تكاليف المعيشة بالنسبة للطبقة الكادحة ومحدودى الدخل ٠

٩ ـ تقوم الحركة الاستهلاكية عن طريق المؤسسة بتوزيـع منتجات المشاريع الصناعية والزراعية التى تنميها الدولة كمـــا تقوم بخدمة المستهلكين في المنـــاطق الصناعية الحديثة ومناطق التعمير ٠

١٠ ـ تقوم المؤسسة بالربط بين نشاطها الاستهلاكى ونشاط المؤسسات العامة التعاونية الانتاجية والزراعية لصالـح المستهلك والمنتج ٠

١١ ـ الاستعانة بالاتحاد القومى فى الدعـــوة الى التعاون الاستهلاكى وتوثيق العلاقة بين الجمعيات والاعضاء مـــع تنظيم الاجتماعات والندوات التى تتناول أعمال ورسالة الجمعيات ٠

ويتطلب الامر أن تتخذ وزارة التموين الاجراءات الآتية :

١ ـ انشاء جهاز بالوزارة يختص بالتعاون الاستهلاكى يتسلم ملفات التعاون الاستهلاكى من وزارة الشئون الاجتماعية والعمـــل التنفيذية ويباشر الاختصاصات المنوه عنها بالقرار الجمهـــورى رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ ٠

٢ ـ استصدار القرار الجمهورى المنظم للمؤسسة العـــامة التعاونية الاستهلاكية بالتطبيق لاحكام القانون رقم ٢٦٧ لســـنة ١٩٦٠ ٠

٣ ـ اشتراك المؤسسات العامه التعاونية الاستهلاكية مع

وزارة التموين فى رسم السياسة للقطاع التعاونى فى الاقتصـــاد القومى .

٤ ـ تختص المؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية بالنشاط الذى كانت تباشره المؤسسة الاقتصــادية عن طريق منشآتها فى ميدان التوزيع وخدمة المستهلك .

وقـد أعلنت المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية تقريرا عن نشاطها خلال عام ١٩٦٢ ذكرت فيه أن أهدافها تتلخص فيما يلى :ـ

١ ـ انشـــاء مجمعات استهلاكية تعاونية تتـــبع الجمعية الاستهلاكية التعاونية المركزية ومن المقرر أن يبلغ عددها ٢٠٠ مجمعا وفرعا بالقاهرة و ١٠٠ مجمعا بالاسكندرية خلال عام ١٩٦٢

٢ ـ انشـــاء جمعية تعاونية اســـتهلاكية مركزية فى كل محـــافظة تعمـــل بدورها على نشر الوعى التعاونى الاستهلاكى فى أنحاء المحافظة ومن أجل تحقيق ذلك ساهمت المؤسسة فى رأس مال الجمعيات التعاونية فى محافظات الفيوم ـ كفر الشيخ ـ قنـــا ـ أسوان ـ سوهاج ـ البحيرة ـ دمياط .

٣ ـ انشاء عشرين مجمعـــا ومخبزا آليا تعاونيا بالقاهرة والمساهمة فى انشاء مثل هذه المخابز الآلية فى المحافظات الاخرى رغبة منها فى تحسين الرغيف ورفع مستوى انتاجه .

٤ ـ توسع محلات عمر أفندى فى البيع (١) بالتقســـيط الطويل الأجل والبيـــع بالنقد والتقسيط بنفس الســـعر لامكان مساهمة هذه المحلات فى تدعيم بنيان التعاون الاســـتهلاكى فى البلاد . وقد صدر قرار مجلس ادارة المؤسسة بتحويل محلات عمر أفندى الى جمعية تعاونية استهلاكية تتبع هذه المؤســـسة وتقوم بنفس الدور الذى تقوم به الجمعية التعاونية الاســـتهلاكية المركزية وقد تضمنت خطة هذا العام انشاء فروع جديدة فى كل من السويس والاسكندرية وأسوان والزقازيق .

٥ ـ اعداد مشروع الأثاث الخشبى والمعدنى لجهازات العرايس وتأثيث المنازل بالتقسيط طويل الآجل وقد افتتح لهـــذا الغرض فرع بمحلات عمر أفندى بشارع عدلى بالقاهرة .

٦ ـ ومنعا لتلاعب تجار الجملة فى بعض السلـع المستوردة

---

(١) نختلف مع المؤسسة العامة التعاونية الاستهلاكية فى تسمية بعض محلاتها جمعية تعـاونية والمعتقد أن الامر يتطلب ضرورة أن يتضافر معها المؤمنون من ذوى الكفايات برسالة التعاون اختياريا عن طريق اشراك من يرغب من الجمهور فى الاندراج فى عضوية هذه الجمعيات ونعتقد أن سياستها الطويلة الامد ستصحح هذا الوضع .

واخفائها ورفع اسعارها مثل البطاريات الجافة وكلوريد الامنيوم والقصدير والجمالكة قررت وزارة التموين اسناد توزيع هـــذه السلع عن طريق فروع مركز الشاى وذلك بالاضافة على القيـــام بتعبئة وتوزيع الشاى والبن وبعض أصناف البقالة على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية والتجار . ويتبع مركز الشاى والتوزيع ٢٣٢ مركز توزيع فى جميع أنحاء البـــلاد ، و ٥٤ فرع جملة وأربعة مصالح .

٧ ـ وضع سياسة ثابتة تؤدى الى خفض أسـعار السلع الاستهلاكية عن طريق التعاقد على شراء السلع الاستهلاكية من مصادر انتاجها المختلفة وعلى الاخص المصادر التعاونية الصناعية. وقد تم التعاقد فى هذا الشأن تحقيقا لهذه السياسة مع وزارات الاوقاف والزراعة والاصلاح الزراعى ومؤسستى تعمير الصحارى والثروة المائية ومديرية التحرير وبعض الجمعيات التعـــاونية الاخرى .

هذا فى الوقت الذى تعمل فيه المؤسسة على تنسـيق الصلة بينها وبين الشركات الصناعية المحلية لامدادها بكميات من انتاجها لتغطية احتياجات المؤسسة وفروعها بالسلع ســواء بالقاهرة أو الاسكندرية والجمعيات التعاونية الكبرى بالمحافظات وفروع الجملة بجميع انحاء الجمهورية التى تتولى القيام بسد حاجة تجـــار التجزئة .

٨ ـ تباشر المؤسسة سلطة التوجيه والرقابة المالية والادارية والفنية والحسابية والتفتيش على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية المركزية بالمحافظات حتى تسير على الاسس التعاونية السليمة .

٩ ـ تدعيم الصلة بين المؤسسة والرأى العام واكتساب ثقته عن طريق اصـــــدار النشرات والاحاديث والبرامـــج الاذاعية والتليفزيونية والأفلام السينمائية والمقالات الصحفية والاعلان فى الصحف والمجلات والمعارض .

١٠ ـ اتصـــال المؤسسة بالمنظمات والاتحـــادات الدولية التعاونية الاستهلاكية لتبادل الثقافات التعاونية وتعريف الدول الأجنبية بمدى انتشار الحركة التعاونية بالبلاد .

١١ ـ العمل على تطوير قانون التعاون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بما يحقق التطور التعاونى الحديث فى الجمهورية العربية المتحدة والاهداف المرجوة منه .

١٢ ـ انشاء أسواق للجملة فى مداخل القاهرة على أن تزود هذه الاسواق بالمخازن والثلاجات لحفظ الخضر والفاكهة التى ترد بالاسواق وتزيد عن حاجة الاستهلاك .

١٣ — تطبيق نظام التســـويق التعاونى وتطوير انظمتها بالاشتراك مع الجمعيات التعاونية الزراعية وفى سبيل ذلك تـــم وضع خطة التسويق لمحصول البلح تعــاونيا حيث تم تأسيس جمعية تعاونية بأسوان لاعداد المحصول للتسويق وأســــند الى المؤسسة مهمة تصريف البلح تعاونيا .

١٤ — تتولى المؤسسةانشاء مجزر بالسويس ودراسة انشاء مجزر آخر بالجيزة ٠

١٥ — تقوم المؤسسة ببحث احتياجات المطاحن من النمر والانواع المختلفة من حرير المناخل حيث تقـــوم بتجميع هـــذه الاحتياجات والحصولعلى ترخيص الاستيراد اللازم وفقا للمواصفات والانواع والنمر المطـــلوبة والقيام بتوزيعها على المطـــاحن وفقا لاحتياجاتها وذلك خوفا من جشــــع التجار أو تخزينها أو بيعها باسعار مرتفعة فى السوق السوداء ٠

وتحقيقا لمبـــاشرة المؤسسة لسلطة التـــوجيه والرقابة على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية يقوم جهـــاز المؤسسة بالتفتيش والرقابة على الجمعيات التعاونية الاســـتهلاكية وتلقى التقـــارير الدورية والسنوية عن أعمال الجمعيات وفحصها وابداء الملاحظات بشأنها وكذلك التفتيش المالى على الجمعيات ومراقبة أعمالها وفحص الشكاوى ودراسة المسائل المتعلقة بالحركة التعاونية الاستهلاكية٠

فى الوقت الذى تقـــوم فيه المؤسسة بالتفتيش الدورى والمفـــاجىء على الجمعيات التعاونية الاستهلاكية بكل من محافظة القاهرة والاسكندرية وتلقى استفسارات وشكاوى الجمهـــور عن طريق التليفون والعمل على اجابة مطالبهم فى الحـــــال عن طريق مكتب الطوارىء الذى يعمل ليل نهار من أجل راحة الجمهــــــور والسهر على خدمته والوقوف على رغباته ومطالبه ٠

ولا شك أن نجاح المؤسسة فى تحقيق رسالتها فيه تقـــوية للنظام الاقتصادى والاجتماعى فى الجمهـــورية العربية المتـــحدة وتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لجمهـــور المستهلكين من أبناء الشعب عن طريق الحـــد من ارباح الوسطاء والقضـــاء على الاســـتغلال والاحتكار وبذلك تساهم المؤسسة فى زيادة الدخل الحقيقى للأسرة ورفع مستوى معيشة أفراده ٠

وقد بلغت قيمة مبيعات المحلات الاستهلاكية خـــلال الأربعة شهور الأولى من عام ١٩٦٢ من أصناف البقالة واللحوم والأسماك والدواجن والخضر والفاكهة كما يلى :

السلع	القاهرة		الإسكندرية	
	جنيه	٪	جنيه	٪
بقالة	١٣٤ ٥٠٠	٤٥	٦٧ ٣٠٠	٦٠
لحوم	١٢٦ ٣٠٠	٤٣	٣٠ ٠٠٠	٢٧
أسماك	٢١ ٦٠٠	٧	٥ ١٠٠	٤
دواجن	٨ ٢٠٠	٣	٢ ٤٠٠	٢
خضر وفاكهة	٥ ٢٠٠	٢	٧ ٧٠٠	٧
المجموع	٢٩٦ ٢٠٠	١٠٠	١١٢ ٥٠٠	١٠٠

ثانيا : المؤسسة العامة التعاونية الزراعية :

ولما كان القرار الجمهورى رقم ١٤٣١ لسنة ١٩٦٠ الصادر فى نفس التاريخ قد جعل اشراف الدولة على الجمعيات التعاونية الزراعية المنصوص عليه فى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ لوزارة الاصلاح الزراعى ، فقد اقتضى الامر اعداد هذا المشروع بتنظيم المؤسسة العامة التعاونية الزراعية تنفيذا لقانون المؤسسات العامة التعاونية المشار اليه ٠

تضمن المشروع بيان المؤسسات العامة والهيئات والجمعيات التى تلحق بالمؤسسة التعاونية الزراعية ٠

فبالنسبة الى بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، فان الدور الذى يمكن أن يؤديه مرتبطا بالتنظيم التعاونى عظيم الشأن ينعكس أثره على الفلاحين ، ويعود عليهم بأعظم الفوائد باعتباره المصدر الرئيسى لتوفير القروض الزراعية ٠ ويتعين أن يسير لذلك فى سياسته موجها ومشرفا عليه مرتبطا بالتنظيم التعاونى للقطاع الزراعى ، وعلى أن يكون الهدف هو بلوغ مرحلة يتولى فيها البنك الى جانب توفير القروض لجميع المزارعين عن طريق جمعياتهم التعاونية بطريقة سهلة وقليلة التكاليف وفى المواعيد المناسبة ـ تمويل المصانع التعاونية التى تنشأ لانتاج المواد التى تلزم الزراعة أو تجهيز المحصول سواء من الأسمدة والمبيدات الحشرية والتقاوى والبذور أو من الجرارات والآلات الاخرى ٠

وبالنسبة لصندوق موازنة أسعار الاسمدة ، فانه وثيق

الارتباط بالقطاع التعاونى الزراعي ان لم يكن حجر الزاوية فى نشاط هذا القطاع . ولذلك رؤى الحاقه بجهة الاشراف ذات الشأن ليكون الرباط تاما بين جهات الاستيراد والتوزيع ، وليتسنى افساح المجالات الطبيعية أمام الصندوق لاستثمار أمواله بصورة تضاعف الفائدة المرجوة من انشائه وتعود فى الوقت ذاته بالفائدة على جمهور المتعاملين معه من الاعضاء التعاونيين .

ولما كانت الهيئة الزراعية المصرية تتولى بصورة ناجحة وفعالة مهمة توريد الاسمدة والتقاوى والبذور والمبيدات الحشرية للمزارعين الى جانب عنايتها بالابحاث العلمية فى هذا السبيل ، فقد بات الوقت مناسبا لتوجيه هذه المؤسسة الوجهة التعاونية الخالصة فى تأدية الخدمات جنبا الى جنب مع سائر الهيئات والجمعيات التعاونية الزراعية الاخرى .

وغنى عن البيان أنه يقصد بالجمعيات التعاونية الزراعية فى المشروع مختلف المستويات المحلية والمشتركة والمركزية والعامة المنشأة حاليا والتى تنشأ مستقبلا . وكذلك الشأن بالنسبة للاتحادات التعاونية الزراعية على مستوى المحافظة أو الاقليم .

ويهمنا أن نشير بهذه المناسبة أننا لو استعرضنا لغة الأرقام لتبين لنا أن بنك التسليف الزراعى والتعاونى قد قام بدور ايجابى فعال فى مساعدة الجمعيات التعاونية الزراعية بصفة خاصة على تحقيق أهدافها ، فبعد أن كانت نسبة قيمة السلف المنصرفة للجمعيات التعاونية الزراعية الى اجمالى قيمة السلف تبلغ ٢ر٥٪ عام ١٩٣٢ ، نراها قد بلغت عام ١٩٥٢ نسبة مقدارها ٣ر٢١٪ ، ثم أخذت هذه النسبه تضطرد فى النمو ، حتى أننا نرى ان قيمة السلف المنصرفة للجمعيات الى اجمالى قيمة السلف قد بلغت فى عام ١٩٦١ نسبة مقدارها ٩ر٩٥٪ ، وفيما يلى نورد جدولا يوضح نسبة وقيمة السلف المنصرفة للجمعيات الى اجمالى قيمة السلف من ١٩٣٢/١٢/٣١ الى نهاية عام ١٩٦١ .

نســـبة
قيمة السلف المنصرفة للجمعيات الى اجمالى قيمة السلف من ٣٢/٣١ الى ١٩٦١

السنة	اجمالى قيمة السلف	للأفراد	المنصرف منها للجمعيات التعاونية	نسبه قيمه سلف الجمعيات الى الجملة
	جنيه	جنيه	جنيه	٪
٣٢/٣١	٢١٩١٥٧٨	٢٠٧٧٠٧٦	١١٤٥٠٢	٥ر٢
١٩٣٣	١٩٧٩٩٨١	١٨٥٥١٤٠	١٢٤٨٤١	٦ر٣
١٩٣٤	٥٠٥١٥٢٦	٤٤٨٩٦٢٥	٥٦١٩٠١	١١ر١
١٩٣٥	٥٢٤٨٥٧٢	٤٣٧٧٧٩٣	٨٧٠٧٧٩	١٦ر٦
١٩٣٦	٤٣٣٦٨٠٢	٣٤٨٥٩٢٧	٨٥٠٨٧٥	١٩ر٦
١٩٣٧	٥٢١١٤٩٤	٤٣٣٤١٨٩	٨٧٧٣٠٥	١٦ر٨
١٩٣٨	٤٥٥٢٣٧٤	٣٢٢١٨٦٤	٨٣٠٥١٠	٢٠ر٥
١٩٣٩	٦٠١٦٤٩٣	٥٠٧٦٥٤٩	٩٣٩٩٤٤	١٠ر٦
١٩٤٠	٤٨٧٠٣٦٧	٣٨٠٢٢٧٦	١٠٦٨٠٩١	٢١ر٩
١٩٤١	٤١٨٤١١٧	٣٠٣٧٣٨٠	١١٤٦٧٣٧	٢٧ر٤
١٩٤٢	٣٩٧٣٢٥٣	٢٨١٢٣٥٦	١١٦٠٨٩٧	١٩ر٢
١٩٤٣	٤٠٤١٩٠٨	٢٨٦٠٧٧٥	١١٨١١٣٣	٢٩ر٢
١٩٤٤	٦٠١٤٨٣٣	٤٥٠٠٥٦٩٣	١٠٥٩١٤٠	٢٥ر١
١٩٤٥	٥٢١٢٢٨٤	٤٠٠٤٩٤٢	١٢٠٧٣٤٢	٢٣ر٢
١٩٤٦	٥٤١١٢١١	٤٢٢٨١٧٥	١١٨٣٠٣٦	٢١ر٩
١٩٤٧	٥٧٠٤٩٤٤	٤٣٧٩٧٩٢	١٣٢٥١٥٢	٢٣ر٢
١٩٤٨	٧٣٩٥٨٢٦	٥٥١٤٩٧٨	١٨٨٠٨٤٨	٢١ر٤
١٩٤٩	٩٠٧٦١٤٢	٦٨١٣٩٢٦	٢٢٦٢٢١٦	٢٤ر١
١٩٥٠	١٣٥٦٢٥١٦	١٠٦٥٥٤٣٨	٢٩٠٧٠٧٨	٢١ر٤
١٩٥١	١٣٤١٩٧٣٣	١٠١٥١٤٢٦	٣٢٦٦٥٠٧	٢٤ر٣
١٩٥٢	١٥٩٦٠٢٨٥	١٢٥٦٠٥٩١	٣٣٩٩٦٩٤	٢١ر٣
١٩٥٣	١٦٣٨٥٢٣٧	١٢٥٧٢٧٨٩	٣٨١٢٤٤٨	٢٣ر٣
١٩٥٤	١٧٤٤٨٠٠٠	١٢٨٩٩٠٠٠	٤٥٤٩٠٠٠	٢٦ر١
١٩٥٥	١٩٤٧٤٠٠٠	١٣٥٣٧٠٠٠	٥٩٣٧٠٠٠	٣٠ر٥
١٩٥٦	١٧٧٢١٠٠٠	١٠٩٩٢٠٠٠	٦٧٢٩٠٠٠	٣٨ر٠
١٩٥٧	٢٠٢٠٥٠٠٠	١١٧٣٢٠٠٠	٨٤٧٣٠٠٠	٤١ر٩
١٩٥٨	٢٤٤٧٥٠٠٠	١٢١٩٥٠٠٠	١٢٢٨٠٠٠٠	٥٠ر٢
١٩٥٩	٣٩٤١٣٠٠٠	٨٨١٥٠٠٠	٢٠٥٩٨٠٠٠	٧٠ر٠
١٩٦٠	٣٦٦٧١٠٠٠	٥٧٧٧٠٠٠	٣٠٨٩٤٠٠٠	٨٤ر٢
١٩٦١	٣٩٤٤٧٠٠٠	١٦١٧٠٠٠	٣٧٨٣٠٠٠٠	٩٥ر٩

ثالثا : المؤسسة العامة التعاونية الاسكانية :

يبلغ عدد الجمعيات التعاونية لبناء المساكن نحو ٢٠٠ جمعية أغلبها فى محافظة القاهرة . وتنقسم هذه الجمعيات الى نوعين :

الاول : جمعيات طائفية : كجمعيات المهندسين والمحامين واعضاء هيئات التدريس بالجامعة ورجال القضاء .

الثانى : جمعيات احياء : ويتحدد النوع الاول باشتراط ان يكون العضو من أعضاء طائفة أو نقابة معين .

بينما يتحدد النوع الثانى به لمقيمين فى منطقة عمل معينة بصرف النظر عن المهن التى يمارسونها أو الطوائف التى ينتمون اليها .

ولم يتضمن القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ نصوصا خاصة بالجمعيات التعاونية لبناء المساكن ولكن القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ الذى منحت بمقتضاه الجمعيات التعاونية اعفاءات ومزايا خاصة نص على اعفاء أعضاء الجمعيات التعاونية لبناء المساكن من الرسوم النسبية والمقررة الخاصة بتسجيل عقود تمليك الاراضى المعدة للبناء والعقارات المبنية فيما عدا رسم ثابت قدره ٥ جنيهات مهما كانت قيمة الوحدة السكنية محل العقد .

وقد عانت جمعيات بناء المساكن جملة مشاكل اهمها : ـ

١ ـ تفاوت المعاملة التى تعامل بها وزارة الاوقاف وشركات الاراضى أعضاء هذه الجمعيات فبينما أعفيت بعضها من فوائد كل ثمن الاراضى اعفاء تاما ، اشترطت الفوائد بالنسبة للبعض الآخر .

٣ ـ تفاوتت نسبة الفائدة على القروض التى حصل عليها اعضاء الجمعيات للبناء .

٣ ـ عدم قابلية المساكن التعاونية للتداول قبل سداد كامل ثمنها مع ما يوجد من ظروف قاسية أحيانا تبرر التجاوز عن هذا الخطر .

٤ ـ عدم ايجاد وسيلة للحصول على مواد البناء بأسعار مخفضة .

وقد اقتضى هذا كله تجميع جهود جمعيات بناء المساكن فى اتحاد تعاونى نوعى منطقة عمله الجمهورية العربية المتحدة .

ويختص هذا الاتحاد بما يأتى :

١ ــ مراجعة حسابات الجمعيات التعاونية المنتمية اليه .

٢ ــ الاشراف على هذه الجمعيات ومراقبة تطبيق القانون

٣ ــ انشاء مكاتب هندسية لاعداد الرسومات وتراخيص البناء وتقسيم الاراضى .

٤ ــ التعريف باجور المواد المستعملة فى بناء المساكن وتيسير توريد هذه المواد .

ولم يستطع الاتحاد التعاونى أن يؤدى هذه الاغراض على الوجه الاكمل وبخاصة من الناحية الاقتصادية .

ولذلك قررت الدولة انشاء المؤسسة العامة للتعمير والاسكان فى سنة ١٩٦١ ولم يكن اختصاص هذه المؤسسة قاصرا على الجمعيات التعاونية لبناء المساكن وانما يدخل فى اختصاص هذه المؤسسة الاشراف على الشركات الاتية :

١ ــ مؤسسه ضاحية المعادى .

٢ ــ مؤسسة مصر الجديدة .

٣ ــ مؤسسة البناء والتعمير .

٤ ــ مؤسسة ضاحية نصر .

ولكن طغت مهام المؤسسة بالنسبة للمؤسسات غير التعاونية على جهود هذه المؤسسة مما أدى بالدولة الى الفصل بين النشاط التعاونى وغيره من أوجه النشاط الخاص بالاسكان . فصدر قرار من رئيس الجمهورية بانشاء مؤسستين للاسكان فى سنة ١٩٦٢ .

الاولى : المؤسسة العامة للاسكان والتعمير .

الثانية : المؤسسة العامة للاسكان التعاونى .

واعطيت للمؤسسة الأخيرة سلطة الجهة الادارية المختصة بتطبيق قانون التعاون بالنسبة للجمعيات التعاونية لبناء المساكن كما أعطى لرئيس مجلس ادارتها اختصاصات الوزير المختص .

ونظرا لحداثة عهد هذه المؤسسة بالعمل فانه لم تظهر لجهودها المحددة نتائج ظاهرة .

غير أنها أصدرت قرارا بحل مجلس ادارة الجمعية التعاونية لبناء المساكن بقسم ثان جيزه وتعيين مدير مؤقت لها مفوض بسلطات مجلس الادارة .

ولما كانت المؤسسة العامة للاسكان التعاونى قبل تجزئتها قد اتمت بناء ثلاث عمارات ضخمة للاسكان فقد تقرر نقل ملكية هذه العمارات الثلاث الى المؤسسة المصرية للاسكان التعاونى .

وتبحث هذه المؤسسه الآن طريقة الانتفاع بهذه العمارات السكنية التى يتكون كل منها من جملة طبقات فى كل طبقة عدد من الشقق .

ومجال البحث هو اختيار احد وسيلتين : التمليك على أقساط طويلة الأجل أو التأجير بالايجار المخفض فى ضوء تكاليف البناء .

وقد شكلت المؤسسة لجنة فنية لدراسة قانون التعاون تمهيدا للاشتراك فى اعداد مشروع القانون الجديد .

رابعا : المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى :

للصناعات الريفية (١) والحرفية والصناعات الصغيرةاهمية خاصة فى مرحلة التطور الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد ، اذ هى تمثل قطاعا هاما من قطاعات الانتاج تبلغ قيمة منتجاته الحالية ما يقرب من ٢٥ مليون جنيه سنويا ، كما يبلغ عدد المشتغلين فيه أكثر من مليون عامل ، وتقدر مساهمته فى الدخل القومى بحوالى ٥ مليون جنيه سنويا ، كما يصل رقم الصادرات من منتجاته الى أكثر من مليون جنيه سنويا .

ولم يكن هذا القطاع ــ كصناعة ــ قد حظى بمثل ما حظيت به الصناعات الكبيرة من رعاية ، مما ادى الى قصوره وانكماشه ، فنمو الصناعات الكبيرة ــ قبل التخطيط الحالى للدولة ــ كان دائما على حساب الصناعات الصغيرة ، وهذه باعتبارها مؤسسات صغيرة لم تستكمل بعد مقوماتها الفنية والتمويلية والتسويقية ، مما جعل من العسير عليها أن تساير تيار النمو ، رغم أنها تعتبر سبيلا هاما لتوفير العملة وزيادة حجم الانتاج .

وهكذا أصبح من الضرورى تعبئة الجهود لاستغلال وتنظيم امكانيات هذا القطاع الفنية والبشرية والطبيعية لتحقيق الاهداف المرجوة منه ، وكان لابد أيضا من تلمس أسباب ضعفه والعمل

---

(١) يرجع الى بيان السيد وزير الصناعة حول المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى

على ملافاة هذه الاسباب وبذل الجهود ليلقى هذا القطاع العناية الواجبة وهو ما قامت بتحقيقة الدولة عن طريق الاتجاهين الآتيين :

اولا ــ وضع سياسة للنهوض بالنواحى الفنية للانتاج عن طريق توفير التدريب وتقديم الخدمات الفنية والتمويلية والتسويقية ، وعلى هذا الاساس تضمن برنامج التنمية فى قطاع الصناعات الصغيرة والريفية مشروعات لاقامة وحدات انتاجية تدريبية فى مختلف انواع الصناعات ، كما تضمن انشاء التنظيمات التى تقوم على رعايتها فى مختلف النواحى .

ثانيا ــ اتخاذ الاسلوب التعاونى لتجميع الجهود المشتتة للمشتغلين فى هذا القطاع فى وحدات تعاونية يمكن أن تتوافر لها الامكانيات الفنية والمالية ، ورعاية هذه الوحدات عن طريق ايجاد جهاز مركزى يتولى تدعيمها فنيا وماليا وتجاريا .

ولهذا صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٤٨\١٩٦٠ بانشاء مؤسسة عامة للتعاون الانتاجى تلحق برئاسة الجمهورية .

وكان قد صدر قبل هذا القرار ، القرار رقم ١٩٦٠/١٤٣١ باسناد الاشراف على الجمعيات التعاونية الانتاجية الى وزارة الصناعة حتى تبعث السياسة فى قطاع الصناعات التى ينظمها النشاط التعاونى من السياسة العامة للتصنيع التى تشرف عليها هذه الوزارة وحتى يتم التنسيق بين الجهود المبذولة فى قطاع الصناعة ككل ، عن طريق الوزارة المنوط بها الاشراف .

خطة تنمية الصناعات الصغيرة والريفية والحرف اليدوية فى مشروع السنوات الخمس الثانى للصناعة

ترتكز الخطة الخمسية على الاسس التالية :

١ ــ انشاء وحدات تدريبية انتاجية فى مناطق متفرقة من الاقليم بيانها كما يلى :

٨٣ وحدة للانتاج والتدريب على الصناعات الريفية .
١٥ وحدة للصيانة والتدريب بالريف .
١٥ وحدة للانتاج والتدريب والتسويق على الصناعات الحرفية واليدوية .
١١٣ وحدة ــ المجموع

وتقوم هذه الوحدات بتدريب الافراد فى المناطق المختلفة على الصناعات التى تتلاءم وظروف البيئة فى كل منطقة وتصل

بمستوى منتجاتها الى الحد الذى يعتبر نموذجا يسعى للاقتداء به سائر المنتجين بها ، هذا بالاضافة الى ما تقدمه من خدمات تقصر الصناعات القائمة حاليا بالاقليم عن تقديمها ، كما أنها تعمل على توفير الخامات وتصميم نماذج الانتاج للتنظيمات التعاونية المحلية . وخصص لذلك فى برنامج السنوات الخمس الثانى للصناعة مبلغ ٤٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيه .

٢ — انشاء جهاز يقوم بالاشراف على النواحى الفنية والمالية والتسويقية .

٣ — تقاسى الجمعيات التعاونية من ضعف امكانياتها المالية ، وتوصلا الى توفير هذا العنصر الهام الذى يضمن لها أسباب النجاح ، فقد تضمن برنامج التنمية اعتمادات بلغ قدرها ٢ مليون جنيه لتوفير الاموال اللازمة للاقراض والتمويل حتى تستطيع هذه الجمعيات مواجهة احتياجاتها ، ومن هذا يتضح أن جملة التكاليف لبرنامج الصناعات الصغيرة تبلغ ٦٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيه .

الخطوات التى اتخذتها وزارة الصناعة لتنفيذ خطة التنمية (١)

أولا — بدأت الوزارة فى وضع تفاصيل المشروعات الواردة فى البرنامج بعد مناقشتها واجراء بعض التعديلات التى اتضحت ضرورة اجرائها ، وحددت المرحلة الاولى منها لانشاء ٥١ مركزا انتاجيا تدريبيا تبلغ جملة تكاليفها ٢٫٠٨٠٫٠٠٠ جنيه ، كما قامت باجراء التحديد النهائى لأماكن هذه المشاريع واختارت المواقع اللازمة وجار حاليا استلام هذه المواقع تمهيدا للبدء فى عملية الانشاء .

وقد قامت الوزارة أيضا بطرح المعدات اللازمة لهذه المشاريع فى عطاءات كما يجرى حاليا اعداد التصميمات الخاصة بالمبانى والمأمول أن تتم هذه المرحلة خلال السنة المالية ٦١/ ١٩٦٢ .

ثانيا — قامت الوزارة بدراسة حالة الجمعيات التعاونية الانتاجية القائمة حاليا والبالغ عددها حوالى ٧٠ جمعية من النواحى الفنية والمالية والتسويقية ، والوزارة بصدد وضع سياسة جديدة لها تتفق واسلوب العمل الجديد بما يحقق ارتباطها بالمراكز الانتاجية الجارى انشاؤها ، ويهيىء لها الانتعاش والتنشيط المطلوب .

---

(١) نرجو الرجوع الى بيان السيد وزير الصناعة حول المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى .

ثالثا — تقوم الوزارة بدراسة الصناعات الريفية الصغيرة والحرف اليدوية فيما لم يدخل بعد فى اطار التعاون بغرض خلق التنظيمات التعاونية المناسبة لها والتى تتيح لها الاستفادة من مزايا التعاون فى النواحى المختلفة ، وكذلك بغرض تحقيق الاهداف الخاصة بحماية المنتجين فى هذه الصناعات من الاستغلال الذى يواجهونه الآن من التجار والموردين ومن انعزالهم عن التقدم الفنى .

رابعا — ولتنظيم اعمال الاقراض ، خصصت الوزارة من ميزانية العام الحالى مبلغ نصف مليون جنيه وضع لهذا الغرض ، على ان يقوم البنك الصناعى بالاجراءات المصرفية الخاصة به بعد اتخاذ خطوات الفحص الفنى والمالى من جانب الوزارة . وقد تم فعلا فى الايام القليلة الماضية تقديم سلف قيمتها ٣٥٠٠٠ جنيه بشروط تعاونية .

حتمية تاسيس المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى

مما تقدم يتضح اهمية قيام جهاز يتولى تدعيم الصناعات الريفية والصغيرة والحرف اليدوية فى الاطار التعاونى ، ومن ثم فقد تفضل السيد رئيس الجمهورية باصدار القرار الجمهورى رقم ١٩٦٠/٢٣٤٨ بانشاء المؤسسة العامة للتعاون الانتاجى لتتولى توفير المعونة الفنية والمالية والتسويقية للجمعيات التعاونية فى قطاع الصناعة ، ولتتولى تنظيم الجهود فى مجال الصناعات الريفية والحرفية والصغيرة داخل الاطار التعاونى .

وفى سبيل ذلك ستقوم المؤسسة بتاسيس الجمعيات بمفردها او بالاشتراك مع مؤسسين آخرين حتى تنشط الحركة التعاونية فى قطاع الصناعات الصغيرة ولتستطيع التجاوب مع اهداف الدولة فى تعبئة مواردها الانتاجية والوصول الى اقصى طاقة انتاجية ممكنة .

وقد نص القرار الجمهورى ايضا على أن يلحق بالمؤسسة صندوق للاقراض التعاونى يقوم على توفير الاموال اللازمة لهذا الغرض حيث تتوافر سبل التمويل والاقراض للجمعيات بفوائد معقولة لتستطيع بهذه الاموال مجابهة احتياجاتها .

ولتستطيع المؤسسة الاضطلاع بالواجبات الملقاة على عاتقها أعد تنظيم مناسب لاجهزتها متعاونة فى ذلك مع الاجهزة المختصة بشئون التعاون الانتاجى بوزارة الصناعة ويرتكز هذا التنظيم على قيام جهاز فنى يرعى الامور الخاصة بالتدريب ووسائل الانتاج والتفتيش الفنى على المنتجات ووضع المواصفات الخاصة بها ، ويكون مصدرا للمعلومات لتستفيد منها كافة الصناعات

الصغيرة والريفية والحرف اليدوية والتى يضـمها القـطاع التعاونى . وبجانب هذا الجهاز الفنى ، يقوم جهاز تجارى وآخر مالى .

أما الجهاز التجارى فيتولى تنظيم عملية التسـويق سواء من ناحية تذليل الحصول على المواد الخام اللازمةبأسعار ومواصفات مناسبة ، أو من ناحية العمل على تصريف المنتجات فى الاسواق المحلية والعالمية ، ومن ثم اشتمل هذا الجـهاز على أقسـام للمشتريات والمبيعات، وكذلك على قسم خاص يتولى الاشراف على المعارض التى تعتبر وسيلة من وسائل الدعاية والاعلان .

أما الجهاز المالى فيتولى وضع سـياسة التمويل وتدبير المال اللازم لتغطية القروض التعاونية كما يقوم بفحص حسابات الجمعيات التعاونية بغرض الاشراف والرقابة على أعمالها وكذلك تحديد المراكز المالية اللازمة لعمليات التسليف .

هذا وقد أحكم الاتصال بين الأجهزة المتقدمة وبين الجمعيات التعاونية القائم منها والمزمع انشاؤه عن طريق ايجـاد مكاتب اقليمية تتولى الربط بين الجهاز المركزى والجمعيات التعاونية .

معهد الصناعات الصغيرة

يتوقف النجاح فى تحقيق الاهداف المرجوة من الصناعات الصغيرة والريفية والحرف اليدوية على العناية بالنواحى الفنية والاستفادة من الخبرات الخارجية فى اعـداد طائفة مدربة من القادة فى هذه الصناعات وفى تحقيق أحسن استغلال للخامات المحلية المتوافرة وتطوير منتجات الصناعة والقيام بالبحوثالفنية اللازمة فى هذا الصدد فى حدود الظروف والامكانيات المحلية . لذلك فقد اشتمل تنظيم المؤسسة على انشاء معهد للصـناعات الصغيرة يكون مجالا لتلقى الخبرة الخارجية واعداد القادة الذين سيتولون تنفيذ السياسة الجديدة ومركزا لاجراء البحوث فيـما يتعلق بطرق الانتاج واستخدام الخامات وترويج السلع وبحث أحتياجات الاسواق .

ولا شك ان المؤسسة الجديدة وهى تضطلع بالرسالة التى حدد اطارها السيد الرئيس لتنظيم الانتاج وتدعيمه فى قطاع صناعى من اهم القطاعات الصناعية الذى يعمل فيه عدد كبير ، والذى ينبغى أن يشمل عددا أكبر من القوة العاملة سيكون من عوامل الاستقرار ويهيىء الفرص للنهوض بالمستوى الفنى للانتاج وتنظيم التنسيق والتصريف .

وستعمل المؤسسة فى هذا المضمار متعاونة مع الاجهـــزة الفنية فى وزارة الصناعة ومع المؤسسات التعاونية الاخرى القائمة فى القطاعين الزراعى والاستهلاكى ومع تنظيمات الحكم المحلى ، حتى تكتمل الجهود لتحقيق الاهداف التى رسمها السيد الرئيس فى أقرب وقت ، وفى أحسن صورة .

خامسا ـ المؤسسة العامة لتعمير الصحارى :

ملخص بتطور الحركة التعاونية لتعمير الصحارى بالوادى الجـديد

اولا : حالة الجمعيات القائمة عند بدء عمل المؤسسة : ـ

(أ) ـ كان بالوادى الجديد خمس جمعيات قائمة منها

عـــــدد

٢ جمعية زراعية بالخارجة وباريس

٢ جمعية منزلية بالخارجة ولموظفى وعمـــال المؤســـسة فيها .

١ جمعية مدرسية بالخارجة الاعدادية .

(ب) كانت الجمعيات قبل عمل المؤسسة عاطلة تقريبا ولم تؤد الخدمة الكاملة التى انشئت من أجلهاحتى عام ١٩٦٠ ـ وكان لا بد من عمل دراسة كاملة شاملة ووضع خطة للحركة التعاونية بمحافظة الوادى الجديد ـ وتبين أن من أسباب ضعف الحركــــة التعاونية بصفة عامة ما يأتى : ـ

١ ـ قلة عدد الجمعيات القائمة فى نطاق الوادى الجديد لخدمة جميع سكانه وخاصة فى أماكن تجمعاتهم .

٢ ـ ضعف رءوس أموال الجمعيات وعدم كفايتها لتمويلها .

٣ ـ عدم وجود مصـــادر خارجية للتمـــويل والاقراض والتوريد والتسويق .

٤ ـ ضعف الاشراف والرقابة عليها لعدم وجود جهاز فنى مختص .

وقد رسمت الخطة على أساس :

١ ـ تغطية المنطقة بانشاء جمعيات تعاونية زراعية لتعمير الصـــحارى متعددة الاغراض وذات فروع منزلية بمجيع قرى الوادى والجمعيات السكنية فيه .

٢ ـ مواجهة الاحتياجات الاستهلاكية بانشاء جمعيةتعاونية منزلية فى المراكز الادارية بالوادى الجديد وفروع منزلية بكل جمعية زراعية . ترتبط جميع الجمعيات المحلية مكونة جمعية مركزية لتعمير الصحارى بالخارجة لخدمة جميع الجمعيات بالمحافظة .

(جـ) تم فعلا تأسيس ١٩ جمعية تعاونية زراعية لتعمير الصحارى متعددة الاغراض سجل منها حتى الآن ١٤ جمعية وجارى استيفاء أوراق التسجيل للخمس جمعيات الباقية وبذلك تكون جميع النواحى بالوادى الجديد قد غطيت بالجمعيات التعاونية لتعمير الصحارى لخدمة زراعة الاهالى والمنتفعين بتملك أراضى المؤسسة .

ثانيا ـ مقار الجمعيات :

نظرا لان مناطق عمل هذه الجمعيات تتضمن فى الوقت الحالى زمام القرى وهى لاتتعدى الحاجة الى تأسيس أكثر من جمعية واحدة لخدمتها ومراعاة للتوسع الذى تقوم به المؤسسة فى استصلاح الاراضى بالمنطقة الامر الذى سيترتب عليه ضرورة انشاء جمعيات جديدة لكل منطقة وفقا للاحتياجات المستقبلة فقد رؤى أن تكون مقرات الجمعيات فى الوقت الحالى مقرات مؤقتة عن طريق الايجار أو الانشاء المبسط وقد تم فعلا حتى الآن ما يأتى : ـ

١ ـ الجمعيات التعاونية الزراعية بالخارجة والمنزلية بالخارجية والزراعية بباريس تستأجر كل منها مقرا خاصا بها منذ بداية العمل بها .

٢ ـ الجمعيات التعاونية الزراعية بالقصر والجديدة والراشدة استأجرت كل مقرا خاصا بها خلال الشهر الحالى .

٣ ـ الجمعية المنزلية لموظفى المؤسسة بالخارجة خصصت لها المؤسسة مقرا ومخزنا لاحتياجاتها .

٤ ـ جمعية الموشية قامت باستلام مبنى مدرسة قديمة مخربة واتمت ترميمها واعداد حجرتين ومخزن ومحل للفرع المنزلى بها .

٥ ـ جمعية بداخلو • قدم العمدة مبنى من أملاكه بدون ايجار الى الجمعية .

٦ ـ جمعيتى العونة وعزب القصر تبرع كل مساهم فيها بمبلغ عشرة قروش عن كل سهم اكتتب به فى الجمعية للمساهمة

فى تكاليف بناء المقر . وقد تم ضرب الطوب اللازم والاتفاق على البناء محليا .

٧ — يتولى اعضاء بعض الجمعيات الباقية ضرب الطوب بأنفسهم فى أوقات فراغهم وتقديمه للجمعية لبناء المقار .

وقد وضعت ادارة التعاون بالمؤسسة نموذجا لمبنى الجمعية لتسترشد به الجمعيات .

ثالثا : الاثاث :

تقوم الجمعيات الزراعية فى الوقت الحالى بتدبير الاثاث اللازم لمقر الجمعية والفرع المنزلى معتمدة على أموالها الخاصة ومن المنتجات المحلية للجريد والاخشاب ويشتمل اثاث كل مقر بقدر الامكان على : —

مكتب واحد ، دولاب واحد ، ترابيزة للاجتماعات ، عشرة كراسى جديدة

رابعا : الادوات الكتابية والدفاتر والملفات :

قامت المنطقة بطبع الدفاتر الموحدة وشراء الملفات والادوات الكتابية اللازمة لحساب الجمعيات وعلى نفقة كل منها وجارى توزيعها عليها .

خامسا : التمويل :

١ — تولت ادارة التعاون بالمنطقة نشر الدعوة بين الاهالى للاكتتاب فى الجمعيات التعاونية وبين الاعضاء لزيادة قيمة اكتتاباتهم وكان لعملية البحوث الاجتماعية الخاصة بتمليك الاراضى أثر كبير فى تبصير الاهالى واقتناعهم بضرورة الاسهام فى الجمعيات التعاونية .

٢ — تدعيما لرءوس أموال الجمعيات التعاونية ستتولى المؤسسة الاسهام فى رءوس أموالها فى حدود النسبة المقررة قانونا وذلك بالتطبيق الى القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ بشأن الجمعيات التعاونية والقرار الوزارى رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٧ المنفذ لقانون التعاون وكذلك القرار الجمهورى رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٦١ بانشاء المؤسسة العامة لتعمير الصحارى .

٣ — التعامل مع بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، لم يسبق للبنك أن تعامل فى هذا القطاع . وقد عقدت عدة اتصالات بين ادارة التعاون بالمؤسسة وبنك التسليف الزراعى

والتعاونى فى هذا الشأن . ويجرى الآن الاتفاق مع البنك على ما يلزم لتنفيذ توجيهات السيد وزير الاصلاح الزراعى بشأن تعامل البنك مع الجمعيات التعاونية لتعمير الصحارى بضمان المحصول .

هذا وتحصل المؤسسة على احتياجاتها الزراعية العينية من البنك عن طريق الجمعيات التى تسهم فى رءوس أموالها مما يترتب عليه حصول المؤسسة على عائد كبير عن معاملاتها سنويا .

سادسا : التوريدات الزراعية والاستهلاكية :

وضع الاساس فى تدبير احتياجات الانتاج والاستهلاك على أساس ربط الجمعيات بمصادر الانتاج والتوزيع بالقطاع العام بحيث تحصل الجمعيات على احتياجاتها الانتاجية من بنك التسليف الزراعى والهيئة الزراعية كما تتولى المنطقة امداد الجمعيات بما يلزمها من بذور وتقاوى وشتلات من انتاجها . وتحصل الجمعيات على احتياجاتها الاستهلاكية من شركة التجارة الداخليه ومركز توزيع الشاى وجمعية الاتجار بالجملة والمؤسسة التعاونية الاستهلاكية .

سابعا : المواد البترولية :

١ — تم الحصول على توكيل الجمعية التعاونية للبترول بالمنطقة للجمعية التعاونية الزراعية بالخارجة وتسلمت الجمعية محطة البترول ومخازنها بالخارجة لخدمة احتياجات الاهالى والجمعيات التعاونية والمؤسسة وكذلك أعمال الشركات والمقاولين بالمنطقة . وحصول المؤسسة على احتياجاتها من المواد البترولية عن طريق الجمعية التعاونية الزراعية بالخارجة التى تساهم فى رأس مالها يترتب عليه حصولها على عائد معاملات كبير سنويا مقدم وآجل .

٢ — تتضمن السياسة توزيع المواد البترولية بالمنطقة واقامة صهاريج فرعية لكل جمعية محلية تمون من المحطة الرئيسية بالخارجة .

ثامنا : التسويق والتصنيع :

تتولى الجمعية التعاونية الزراعية بالخارجة فى الوقت الحالى خدمة أعضائها فى تصنيع البلح وتصريفه وذلك بشراء محصول الاعضاء من البلح بسعر السوق وتصنيعه بمصنع تعبئة البلح القائم حاليا بالمنطقة وتصريفه لحسابها .

وتقضى الخطة بقيام الجمعية التعاونية المركزية لمحافظة الوادى الجديد المقرر انشاؤها بتجميع محصول البلح بمنطقة الوادى الجديد عن طريق الجمعيات المحلية وتصنيعه بمصنع البلح الجارى انشاؤه بالمنطقة وتصريفه لصالح أعضائها من الجمعيات ..

كما تتولى هذه الجمعية تسويق وتصنيع منتجات أعضائها من مختلف المحاصيل الزراعية والبساتين على أساس توفير الاحتياجات المحلية أولا وتوزيعها عن طريق الجمعيات الزراعية المحلية ذات الفروع الاستهلاكية وكذلك الجمعيات التعاونية المنزلية القائمة ثم تصريف الزائد عن حاجة المنطقة خارج الوادى الجديد عن طريق المؤسسات التعاونية المختلفة واجهزة القطاع العام .

تاسعا : الاشراف والرقابة :

تحقيقا لاحكام الرقابة على أعمال الجمعيات التعاونية بالمنطقة باعتباره العامل الاساسى لنجاح التعاون وحتى يتسنى للجمعيات أن تنتفع بخبرات الاخصائيين بالمؤسسة فقد نظم جهاز التعاون بالمنطقة بحيث يحقق الاهداف المرجوة .

وفيما يلى ننشر جدولا يوضح توزيع الجمعيات التعاونية حسب انواعها المختلفة .

توزيع الجمعيات التعاونية حسب انواعها المختلفة

رقم مسلسل	المحافظة	تربية ماشية	زراعية	صناعية	بناء مساكن	منزلية	صيدلية	مدرس	مجموع
١ —	مطروح	١	٢٣	١	١	٣٠	—	٣	٣٢
٢ —	الوادى الجديد	—	١٨	—	—	٢	١	١	٢٢
٣ —	سيناء	—	٨	—	—	١٢	—	٢	٢٢
٤ —	البحر الأحمر	—	—	—	١	٧	—	—	٩
٥ —	الجيزة	—	١	—	١	—	—	—	٢
	مجموع	١	٥٠	١	٣	٢٤	١	٧	

واخيرا قد يكون من المفيد لنا ان نعرض صورة لتقدم نشاط بعض الجمعيات المتخصصة ، ونورد على سبيل المثال الجمعية الآتية :

الجمعية التعاونية الزراعية لمنتجى البطاطس (١)

تنفرد هذه الجمعية دون غيرها من الجمعيات التعاونية بميزتين : أولاهما انها جمعية تعاونية متخصصة فى نوع واحد من المحاصيل الزراعية الرئيسية . وهذا التخصص هو الميزةالكبرى التى فتحت آفاقا واسعة لما حققته وتحققه الجمعية من خدمات لاعضائها . أما الميزة الثانية فهى انها جمعية تعاونية تضم الى عضويتها جميع منتجى البطاطس فى جميع أنحاء الاقليم المصرى وعددهم نحو ١٨ الف مزارع يشتركون بالذات او بواسطة جمعياتهم التعاونية القروية فى عضوية الجمعية . وبذلك أصبحوا من المتعاونين تعاونا كاملا بينهم ويبلغ عدد أعضاء الجمعية المتعاملين معها من الافراد نحو ٨٠٠٠ عضو كما يبلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية المشتركة فى عضوية الجمعية نحو ٢٠٠ جمعية تعاملت لحساب مايقرب من ١١ الف من أعضائها .

وكان من نتيجة تخصص الجمعية فى نوع واحد من المحاصيل الزراعية وانضمام كافة منتجيه اليها ان أحرزت الجمعية نجاحا ملموسا فى تحقيق أغراضها فعن طريق هذه الجمعية تصل الى منتجى البطاطس التقاوى المستوردة من الخارج رأسا دون الحاجة الى الوسطاء والمستوردين واصبحوا يمتلكون مخزنين للتبريد سعتها ٤٠٠٠ طن فى كوم حمادة وشبرا لحفظ تقاوى البطاطس الشتوية وشرعت الجمعية فى اقامة ثلاث مخازن تبريد جديدة فى المنوفية والجيزة والدقهلية سعتها ٧٠٠٠ طن وتبلغ تكاليفها نحو ربع مليون جنيه واستطاعت الجمعية ان تدبر هذه التكاليف من مواردها الخاصة . كما بدات الجمعية منذ العام الماضى فى تصدير كميات من محصول البطاطس الى الخارج لحساب اعضائها دون أن يلجأوا الى الوسطاء والمصدرين وبلغت هذه الكميات نحو ٦ آلاف طن ..

وهذه الخدمات التى يحصل عليها منتجو البطاطس من جمعيتهم التعاونية والتى تبلغ قيمتها نحو مليون جنيه سنويا قد عادت عليهم بأعظم النفع فى تخفيض أثمان التقاوى الصيفية المستوردة وعدالة توزيعها وفى تكاليف حفظ التقاوى السنوية بمخازن التبريد بل وفى زيادة الدخل الناتج للمزارع من تسويق وتصدير المحصول كما حققت الجمعية ارباحا صافية فى العام الماضى بلغت نحو ٤٠ الف جنيه وزع منها عائد على معاملات الاعضاء وفوائد على أسهمهم كما وزعت الجمعية على اعضائها

---

(١) يهمنا أن نوضح أن هناك أنواعا أخرى لايتسع المجال هنا للحديث عنها كالجمعية التعاونية للبترول والجمعية التعاونية للطباعة والنشر ، والصيدليات التعاونية .. الخ .

أسهما اضافية فى راس مالها نتيجة الخصم الذى أجرته على ثمن التقاوى المستوردة وبلغت قيمة هذه الاسهم فى راس مال الجمعية نحو ٣٥ الف جنيه وبذلك زاد رأس مال الجمعية من ٤٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٥٩ الى نحو ٦٠ الف جنيه فى سنة ١٩٦١ وبلـغ الاحتياطى والمخصصات لانشاء مخازن التبريد الجديدة نحو ١٥٠ الف جنيه

وكان من نتيجة نجاح الجمعية فى تحقيق أغراضها وانضمام جميع منتجى البطاطس الى عضويتها أن أصبحت هي المستـــوردة الوحيدة لتقاوى البطاطس من أوروبا للعروة الصيفية ويشترك مع الجمعية فى لجنة الشراء ممثلين بوزارة الزراعة ووزارة الاقتصاد للتعاقد على ١٦ الف طن من هذه التقاوى سنويا وتبلغ قيمتهـا نحو نصف مليون جنيه .

ويتم توزيع التقاوى طبقا للنظم الجديدة فى الجمعية بحصر طلبات جميع منتجى البطاطس فى جميع أنحاء الاقليم الجنوبى مع تكليف كل منتج بتقديم اقرار بما فى حوزته من أراضى بعد اعتماده من الجهات المختصه ثم اعتماد كمية من التقاوى المستوردة لكل منتج بقدر يتناسب مع الكميات المرخص باستيرادها بقـرار لجنة التموين العليا . وبذلك أمكن خدمة جميع منتجى البطاطس طبقا لقواعد محددة تطبق على جميع الزارعين دون استثناء مع مراعاة صالح صغار المزارعين .

ولما كانت زراعة البطاطس تحتاج الى معلومات كثيرة حتى يأتى المحصول بغلة كاملة فقد بدأت الجمعية فى اصدار مجموعة من الكتب فى البطاطس تتناول كافة النواحى الزراعية والتسويقية لهذا المحصول . كما تمكنت الجمعية بتعاونها مع وزارة الزراعة وكليات الزراعة من ادخال أصناف جديدة من التقاوى وذلك عملا على تحسين محصول البطاطس وتعدد أنواعه .

وقد اصبحت الجمعية التعاونية الزراعية لمنتجى البطاطس كبرى الجمعيات التعاونية الزراعية وضربت مثلا لما يمكن أن يتطور اليه اقتصادنا الزراعى . اذ قد تحقق عن طريق هذا النظـــام التعاونى الكامل بين منتجى البطاطس أحد الاهداف التى نادى بها السيد الرئيس جمال عبد الناصر وهو تكوين المجتمع التعاونى فى جمهوريتنا الديموقراطية .

وبعد ، فانه مما يبشر بالخير أن الحركة التعاونية عندنا قد انتشرت وعمت ربوع الجمهورية ، وارتادت آفاقا وميادين لم تكن قد طرقتها من قبل ، ونحن نورد فيما يلى جدولا يوضح مختلف أنواع الجمعيات حسب آخر الاحصائيات التى توفرت لدينا من مختلف الاجهزة الاحصائية التعاونية :

المحافظة / النوع	منزلية	زراعية	إصلاح زراعي	تسويق	تربية دواجن	تربية مائية	صيادي أسماك	منتجي ألبان	منتجي خضر وفاكهة	مدارس
القاهرة	٥٤	٨	٤	—	١	١	—	—	—	١٠٠
الاسكندرية	٤٧	٧	٥	—	—	—	٣	١	٢	٥٢
القنال	٩	٦	—	—	—	—	٥	—	—	١٨
سيناء	١٢	٨	—	—	—	—	١	—	—	٣
القليوبية	١٠	١٨٠	١٩	—	—	١	—	—	—	٥١
المنوفية	٥	٢٩٧	١٢	—		٢	—	—	—	٢٦
الشرقية	٤	٢٦٢	٤٣	—	—	٣	—	١		٧
الغربية	١٧	٢٧٩	١٥	—	١	—	—	—	—	٣٩
الدقهلية	١٣	٣٤٢	٥٣	—			١	—	—	٤٣
البحيرة	١٦	٣٢٩	٥١	٢	—	—	٢	—		٢٨
كفر الشيخ	٤	١٧٤	٥٧	—	—	—	٢	—	—	٢١
دمياط	٤	١٤	٤	—	—	—	٢	—	—	١٠
الجيزة	٢١	١٣٤	٩	—	—	—	—	—		٢١
بني سويف	٤	٢٠٢	١١	—	—	١	—	—	—	٢٨
الفيوم	٤	١٥٠	١٤	—	—	١	١	—	—	٢٤
المنيا	٤	٣٤٣	٣٢	—	١	١	—	—	—	٣٠
اسيوط	١	٢١٩	٧	—	—	—	—	—	—	٣٧
سوهاج	٣	٢١٧	٥	—	—	—	—	—	—	٢٤
قنا	٩	١٨٩	١٨	—	—	١	٢	—	—	٢٧
اسوان	١٣	٧٠	١٠	—	—	—	—	—	١	٢
الجملة	٢٧٩	٣٣٤٠	٣٥٩	٢	٣	١٢	١٩	٢	٣	٥٩١

الجملة	٢٣٦	١٧٤	٣٥	٢٢	٢٥٩	٣٤٥	٣٢٤	٣٥٦	٤٠٧	٤٣٣	٢٦١	٣٦	١٩٧	٢٥٨	١٧٥	٤١٤	٢٦٨	٢٥١	٢٥٤	٨٧	٤٠٤٧
تعيينات خريجات الساحة الشعبية	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—		—	١	١
تعويض وتأمين	١	—	—		—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١
إصلاح أراضى	—	—	—	—	—	—	—	—			—		١		—	—	—	—	١	—	٢
مالية وادخار وتسليف	٣	—	—	—	١	—	—	١	—		—	—					—		١	—	٦
نقل	١	—		—	—	—	—	—	—	١	—	١		—	—	—	—	—		—	٣
صناعية زراعية		—	١	—	—	—	٣		—	—	—	—	—	—	١	—	—	—	—		٥
صناعية	٦	٢	٢	—	١	٢	—	١	—	٢	١	١	١	٢		٢	١	١	٤	—	٢٩
عمالية	١	٢		—	—	—		—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—		٣
إنشاء مساكن	٥٤	٣	٤		١	١	١	٣	٤	٢	٢	—	١٠	١	—	١	٣	١	٢	—	٩٣
تمليك مساكن	١	—	—	—	—	—		—	—		—	—	—	—	—	—	—	—	—	≡	١
إنشاء دور العلم	١	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٢	—	٣

بعض المقترحات

واتماما للفائدة ، يهمنا قبل ان نختم هذا البحث أن نقدم بعض الاراء التى نعتقد أنها قد تساهم بعض الشىء فى مرحلة التطوير :

– ان الدولة الان وقد صار التعاون ركنا من أركانها ، ودعامة أساسية من دعائم حكمنا الاشتراكى ، يجب أن تساند الاجهزة التعاونية المتخصصة ، على أن ترتفع الحركة التعاونية الى المستوى الذى تريده لها القيادة الرشيدة لهذه الامة ، فتعمل على تخريج قادة للقطاع التعاونى لا يقل مستواهم فى هذا النوع من التعليم والتدريب عن مستوى ماتخرجه الدولة من قيادات للقطاعات الاخرى ، على أن يكون هؤلاء القادة التعاونيين على جانب كبير من الايمان برسالة الحركة التعاونية وأهدافها ودورها الفعال فى بناء مجتمعنا الاشتراكى .

– كان نتيجة للتنظيم النوعى للمؤسسات العامة أن أصبح حق الاشراف والتوجيه والرقابة على المؤسسات العامة التعاونية كما يلى :

١ – وزارة الصناعة :

المؤسسة المصرية العامة للتعاون الانتاجى .
الجمعية التعاونية للبترول عن طريق المؤسسة العامةللبترول .

٢ – وزارة الزراعة :

المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة

٣ – وزارة الاصلاح الزراعى واصلاح الاراضى :

الجمعيات التعاونية بالصحارى عن طريق المؤسسة المصرية العامة لتعمير الصحارى .

٤ – وزارة الاسكان والمرافق :

المؤسسة المصرية التعاونية للاسكان .

٥ – وزارة التموين :

– المؤسسة المصرية التعاونية الاستهلاكية .

الجمعية التعاونية لصيادى الاسماك عن طريق المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية .

٦ - **وزارة التربية والتعليم :**

الاشراف على الجمعيات التعاونية المدرسية .

وبذلك أصبح كل وزير يقوم بمراقبة ومتابعة أعمال المؤسسة العامة التعاونية التابعة له ، والعمل على حل ماقد يعترضها أو يصادفها من عقبات أو مشكلات وذلك فى ظل الخطة العامة الموضوعة للمؤسسات العامة الاخرى التابعة له .

اى أن نشاط المؤسسات العامة التعاونية يفتقر الى وحدة التوجيه ، كما وانه يفتقر افتقارا شديدا الى تحقيق التناسق بين مجموع نشاطه ، والمعتقد ان التنسيق يعتبر بالنسبة للمؤسسات العامة التعاونية الروح التى تشيع فى جميع أعمالها وتحقق الانسجام بين الجهود الفردية التى تتعاون على خدمة أهداف الجماعة .

لذلك يتطلب الامر انشاء مجلس أعلى للمؤسسات العامة التعاونية ... على أن يمثل هذا المجلس فى المجلس الاعلى للمؤسسات العامة ، تحقيقا للتناسق والعمل على خدمة المجتمع بغرض تطويره وتحقيق أهدافه الاشتراكية .

ونقترح ان يشترك فى عضوية المجلس الاعلى للمؤسسات التعاونية، الوزراء المختصون ورؤساء مجالس ادارة هذه المؤسسات علاوة على من يعينهم رئيس الجمهورية من المشتغلين بالتعاون أو المسئولين .

ـ اقتضت توجيهات السيد رئيس الجمهورية أن يتولى بنك التسليف الزراعى والتعاونى مراجعة حسابات الجمعيات التعاونية .

ولما كانت هذه المراجعة تتناول العلاقة بين اجهزة الاقراض والتوريد فى البنك مع الجمعيات التعاونية ذات الشأن .

لذلك يقتضى تطبيقا للاصول المحاسبية والقواعد العلمية للمراجعة فصل جهاز المراجعة فى البنك عن الاجهزة الادارية الاخرى .

ويتحقق ذلك باتباع هذا الجهاز لرئيس مجلس ادارة البنك، مع توفير الضمانات الكافية لاستقلال اعضاء هذا الجهاز ، ضمانا لابداء ملاحظاتهم فى حرية كاملة .

واما بالنسبة للهيئات الاخرى من المؤسسات التعاونية ، فيتعين أن تنشأ اجهزة للمراجعة بهذه المؤسسات ملحقة بمكاتب رؤساء مجالس الادارة ، وذلك طبقا للقرار الجمهورى رقم ١٦٧ لسنة ١٩٦١ الصادر بشأن تنظيم مراقبة حسابات المؤسسات العامة والشركات التى تساهم فيها .

— توحيد جهة الرقابة والاشراف المنوط بها تطبيق قانون التعاون ، بنقلها الى المؤسسات العامة التعاونية ، وأن تكون سلطة الوزير المختص بتطبيق هذا القانون من اختصاص رئيس مجلس ادارة كل مؤسسة .

— ضمانا لاستقرار القانون ، وتلافى اى تكرار فى الاحكام أو غموض فيها ، وحتى يساير التشريع النهضة التعاونية فى ظل الاشتراكية العربية . نرى أن تشترك جميع الكفايات فى بحث ودراسة مختلف مواد مشروع قانون التعاون الجديد ، ونعنى بذلك رجال القانون الذين لهم دراية بالتشريع التعاونى ، والمتخصصين فى الدراسات التعاونية ، والمشتغلين بالتعاون فى شتى القطاعات .

— انشاء لجان قضائية تمثل فيها المؤسسات التعاونية ذات الشأن للنظر فى فض المنازعات الاتية :

(ا) الطعن فى قرارات الجهة الادارية المختصة بتطبيق قانون التعاون طبقا لاحكام هذا القانون . كحل الجمعية أو حل مجلس الادارة أو اسقاط العضوية أو الاعتراض على الترشيح أو رفض تسجيل جمعية جديدة .. الخ .

(ب) المنازعات بين الجمعية واعضائها .

(جـ) المنازعات بين جمعية تعاونية وجمعية اخرى .

(د) العلاقات بين المؤجر والمستأجر فى التعاون الزراعى .

وذلك وفق النظام المتبع فى تشكيل اللجنة القضائية للاصلاح الزراعى برياسة مستشار من المحاكم وعضوية نائب من مجلس الدولة .. وعضو فنى من المؤسسة التعاونية ذات الشأن ، على أن يكون قرار هذه اللجان نهائى وغير قابل للطعن ، وترفع اليها المنازعات بغير رسوم ، ويتم الفصل فيها على وجه الاستعجال .

ويراعى أن الغرض من انشاء هذه اللجان نقل المنازعات التعاونية من دائرة المحاكم الى النطاق الداخلى وسرعة الفصل فى هذه المنازعات وحصر الخلافات على الاساس الذى شكلت فى ظله هيئات التحكيم الاجبارى بين العمال وأصحاب الاعمال فى مصر والتحكيم الاجبارى بين التجار بعضهم البعض بواسطة الغرف التجارية فى الخارج .

– تشديد العقوبة على جرائم الاعتداء على اموال الجمعيات التعاونية بجعلها مماثلة للعقوبة المقررة على جرائم الاعتداء على الاموال العامة (عقوبة الجناية) .

من أجل ذلك نعتقد أن الحركة التعاونية عامة ، والاستهلاكية خاصة ، لن تبلغ مانرجوه لها من التقدم والنجاح الا اذا قمنا بنشر الثقافة التعاونية والوعى التعاونى بين جميع طبقات الشعب ولذلك يجب نشر الثقافة التعاونية فى شتى مراحل التعليم بمعنى أن تبدأ الثقافة التعاونية فى المرحلة الابتدائية والاعدادية بتلقين الجيل الجديد المبادئ التعاونية طبقا للاساليب العصرية الحديثة فى التعليم ، ثم يزداد قدر هذه الثقافة فى المرحلة الثانوية حتى تبدأ المرحلة الجامعية . وهنا يجب أن تعمل الجامعات كما تعمل زميلاتها فى الخارج على اخراج قادة للقطاع التعاونى ، لايقل مستواهم فى هذا النوع من التعليم عن مستوى الذين يتخرجون للقطاعات الاخرى ، على أن يكون هؤلاء القادة على جانب كبير من الايمان برسالة الحركة التعاونية وأهدافها ودورها الفعال فى بناء المجتمع الحديث ، فان هذا الايمان هو الذى يجعلهم يقبلون عن طيب خاطر أن يربطوا مستقبلهم بها ، ولا يترددون فى التقدم للعمل فيها .

ويجب أن تكون هناك علاقة مستمرة وثيقة بين الجامعات والحركة التعاونية ، فمما لاشك فيه أن الجامعات ترحب بالتعاون مع الهيئات التعاونية فى بحث مشاكلها وايجاد الحلول لما يقابلها من صعاب .

ويجب أن تعمل جميع الاجهزة الارشادية فى الدولة على التعاون مع الاجهزة التعاونية العليا فى نشر الوعى التعاونى ، فتبذل أقصى جهودها فى هذا الميدان .

وقد سبق أن أوضحنا ، ان الاديان جميعا ، وهى أعلى مراتب المثل الاخلاقية والاجتماعية التى يتخذ منها الفرد فلسفته فى الحياة ، تحث على التعاون والعمل المشترك من أجل خير الجماعة .

لذلك رأينا ضرورة الانتفاع بفئة الوعاظ والائمة وغيرهم ممن يقومون بدور التوجيه والارشاد فهؤلاء ينبغى أن تطور معلوماتهم وتنظم لهم دراسات سريعة ، يلمون فيها بحقيقة الحركة

(١) هذه المقترحات قدمت منذ ابريل سنة ١٩٦٢ والمرجو الرجوع الى البحث الذى قدمه المؤلف للمؤتمر الاقتصادى الذى دعى اليه مكتب السيد الرئيس للابحاث الاقتصادية فى ابريل سنة ١٩٦٢

واهدافها ونظمها ، لكى يستطيعوا عن طريق اتصالهم اليومى بعامة الشعب ان يثقفوهم ويبصروهم بحقيقة الحركة واهدافها .

واذا أضفنا الى ماتقدم ـ مارأينا من ضرورة تطوير البرامج الاذاعية حتى تخصص جانبا منها لنشر الفكرة فى برامج خفيفة مسلية للشعب تارة ، ولاحاديث يقوم بها بعض المتخصصين تارة أخرى .. واذا اضفنا الى ذلك تخصيص أسبوع التعاون ، يبدأ بميعاد نتفق عليه ، تنشط فيه جميع الهيئات التعاونية والاجهزة الارشادية فى الدولة والكليات والمعاهد والمدارس والاذاعة والصحافة لبث الوعى التعاونى ، فتقام المحاضرات والمناظرات والقيام بتبنى الزيارات لمختلف الهيئات التعاونية الناجحة ، وقيام معرض تعاونى يبرز مختلف أوجه النشاط التعاونى فى الجمهورية . اذا فعلنا هذا .. أمكن عن طريق كل ذلك نشر الوعى التعاونى والثقافة التعاونية ، بحيث ترسخ مبادئها فى نفوس واذهان أفراد الشعب فيستشعرون بجديتها ، ويقبلون على الانضمام الى الجمعيات التعاونية بعقيدة قوية وايمان راسخ وانصياع للنظم التى تقررها الجمعيات بقصد تيسير انضمام الاعضاء اليها .

ومن حيث أن قد تبين لنا ان عددا كبيرا من الجمعيات التعاونية التى كانت مسجلة فى وزارة الشئون الاجتماعية والعمل عاطلة ، أو فى حكم العاطلة ، أو مؤجرة للغير ، وأن هناك عددا آخر ليس لديه من نشاط سوى التعامل فى المواد التموينية ، الامر الذى أضعف ثقة الشعب بهذه الجمعيات حتى أصبح يتلقى بالحذر كل الاصوات التى ترتفع لتطالبه بالانضمام اليها وبخاصة بعد أن ضاعت اموال كثيرة ممن اكتتبوا فى اسهم رأس مال هذه الجمعيات ، وكان معظمهم من الطبقة المتوسطة ذات الدخل المحدود .

من أجل هذا يجب أن تسير خطوات تكوين الجمعيات على أساس تلافى اخطاء الماضى ومآسيه ، ويتطلب ذلك ألا تتم اجراءات التكوين الا اذا كانت هناك حاجه اقتصادية لاقامة الجمعية ، وأن تكون هناك ابحاث ودراسات عن مدى امكان توفير رأس المال للجمعية ، وأنواع السلع التى ستتعامل فيها ، ومصادر شرائها والمنشآت المنافسة لها ، واتجاهات جمهور المستهلكين نحوها ، ورقم الاعمال المرتقب ، ومدى توافر الكفايات الفنية والادارية فى المنطقة الى غير ذلك من البيانات .

وبعبارة مختصرة ـ يجب على الجمعيات التعاونية ان تساير التطور العلمى وتطبق قواعد الادارة العلمية فى تخطيطها وتنظيمها

وادارتها ، بحيث تعد خطة تحدد فيها اهدافها القريبة والبعيدة التى تسعى الى بلوغها ، والاساليب المحددة لبلوغ هذه الاهداف ، وبحيث تحتوى هذه الخطة على مجموعة من التفاصيل القائمة على البحث والدراسة لمختلف الامور ، وأن تشمل التنبؤ بما قد تحتاج اليه الجمعيات فى المستقبل ، ومايمكنها أن تحصل عليه لمواجهة احتياجات التوسع ، وما قد يطرأ على السوق من تغييرات .

كما ويجب النهوض بأجهزتنا الاحصائية فى الدولة لترتفع بها الى المستوى الذى تستطيع فيه أن تمد الباحثين بالبيانات والأرقام التى يحتاجون اليها فى رسم سياساتهم وتوجيه جهودهم ومن اجل هذا نرى ضرورة الارتفاع بمستوى الكفاية فى الاتحادات والمراقبات التعاونية الاقليمية فانها ينبغى أن تكون المصادر الاولى للبيانات التى تحتاج اليها الجمعيات المحلية التى تؤسس فى مناطقها ، وأن تكون لديها كذلك البيانات والدراسات لتمد بها الباحثين والراغبين فى تكوين الجمعيات التعاونية كي يعرفوا الحقائق التى يقيمون على اساسها مشاريعهم التعاونية .

وزيادة فى اطمئنان المواطنين على أموالهم يجب أن يكون للاتحاد الاقليمى أو المراقبة الاقليمية للمؤسسة من يمثلها فى اللجان التأسيسية فى الجمعيات ، وأن تتولى جمع أموال المكتتبين بموجب ايصالات وايداعها أولا بأول فى بنك التعاون أو فروعه المنتشرة فى المحافظات باسم الجمعيات المزمع تأسيسها الى أن تتم اجراءات التكوين .

ثم يجب تعديل القانون التعاونى بحيث ينص على مساهمة الجمعيات المحلية بمقدار لا يقل عن ٢٠٪ من احتياطياتها فى المؤسسات العامة التعاونية النوعية ، وبذلك نوفر لهذه المؤسسات المال اللازم الذى يكفيها لتحقيق الخدمات التى تحتاج اليها الجمعيات المحلية ، على أن يكون مفهوما أن هذا لا يتعارض مع مفهوم مبدأ الحرية الذى نؤيده فى الحركة التعاونية الاستهلاكية خاصة ، اذ ان الجمعية ستعمل داخل الاطار العام للحركة التعاونية ، ومفهوم مبدأ الحرية يتحقق فى البداية بمعنى أن الفرد له مطلق الحرية فى أن ينضم أو لا ينضم الى الجمعية المحلية ، فاذا توافرت حرية الانضمام وحرية الانسحاب من الجمعية ، فلن يضير الحرية فى شىء أن تعمل الجمعية بعد تأسيسها فى اطار الهيكل العام للنظام التعاونى ، الذى لابد من وجوده لاكتمال البنيان وتحقيق الاهداف التعاونية .

وليكن مفهوما أن النشاط التعاونى اذا استمر قاصرا على متاجر التجزئة والجملة ، فمعناه أنه لا يحارب الا بعض مظاهر الرأسمالية كالتاجر الفردى ، أو المنتج المحتكر ، بينما نريد له أن

يحارب ماتمثله الرأسمالية من سيطرة طبقة أصحاب الاعمــــال على الحكم والاستغلال الطبقى ، وسوء توزيع الثروة ، وذلك بأن يمتد نشاطه حتى يشمل ميادين التجارة والزراعة والصناعة .

ونامل باذن الله أن تقام المنظمات التعاونية على الاسس العلمية ، الامر الذى اعتقد ــ أن توفر ــ سيكفل لها النجـاح ، ويؤدى الى أن يندرج الافراد تدريجيا فى عضويتها ، بحيث يأتى ذلك اليوم الذى ينضم كل فرد من أفراد هذه الامة الى المنظمـات التعاونية التى تعمل فى منطقته ، وحينئذ تصبح التنظيمـــات التعاونية بحق ــ كما يريده لها الميثاق ــ احد التنظيمات الشعبية التى تستطيع أن تقوم بدور مؤثر وفعال فى التمكين للديمقراطية السليمة ، وأن تكون قوى متقدمة فى ميـادين العمـــل الوطنى الديمقراطى وان نموها معين لاينضب للقيادات الواعية التى تلمس بأصابعها مباشرة أعصاب الجماهير وتشعر بقوة نبضها .

واذا كانت الحركة التعاونية فى جمهوريتنا فى المــــاضى ضعيفة ، وكان أفراد المجتمع بحيث ينقصهم اندماج الفلســفى والمثالى الذى يجعلهم يؤمنون بالتعاون [illegible] نظام الحكم القائم قد أوجد لهم هذه الفلسفة ، وتلك المثل عندما جعل التعاون ركنا أساسيا من أركانه ، رمزا للعدالة الاجتماعية والاقتصـادية ، وتحقيقا للاخاء والسلام .

هذه هى الرســـالة العميقة للتعاون التى تعبر عن الروح الضرورية للمجتمع ، روح تضافر الجهود دون استغلال فـرد لاخيه ، روح العدالة والجزاء من جنس العمل ، روح الشعور بالتضامن الاجتماعى الذى يبنى دولة تؤمن برسالتها الانسانية الحيوية فى عالم يسوده التوتر والصراع المــذهبى ، وتستعمر فيه الدول الرأسمالية شعوبا مستضعفة تتطلع الى التحـرر والعيش الكريم .

والله ولى التوفيق ...

تم الكتاب بحمد الله

استدراك

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٩	٢٤	إلى الفكر	إلى الكفر
٤٥	٢٧	للاستيراد	للاسترداد
٤٦	١٤	نه	أنه
٤٨	١٧	واشتراط	واشترط
٤٩	١١	ذوى	ذوو
٥٠	١٦	Soint Gothbe	Saint gothberts
٥٢	٦	V.S. Alanno	V.S. Alanne
٥٩	٣٤ (هامش)	168	169
٦٨	٢٧ (هامش)	neighther	neighter
٧٢	١و٥	بالنسبة	بالنسيئة
٧٢	٣٦ (هامش)	Counsellor	Counselior

فهرس



الدار القومية للطباعة والنشر

١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج

تليفون { ٤٠٧٥٣ / ٤١٠١٢
٤٠٥٨٨ / ٤٠٨١٤